مجلة شهرية سياسية تعنى بشؤون الجزيرة العربية (السعودية)

الجزيرة العربية

AL-JAZEERA AL-ARABIA

العدد السابع - اغسطس ١٩٩١ - محرم ١٤١٢هـ

الابعاد السياسية للأمن الوطني

قراءة في رسالة الدكتور سفر الحوالي للشيخ بن باز

النظام السعودي امام عواصف التغيير

نحو معاهدة عربية لحقوق الانسان

منظمة العفو الدولية : استمرار الاعتقالات السياسية في السعودية

علاقات العمل وانظمة استخدام العمال والوافدين في السعودية

شعر

لن أنافق ..!

نافقْ
ونافقْ
ثم نافقْ ، ثم نافقْ ..
لا يسلم الجسد النحيل من الأذى ..
إن لم تنافقْ ..
نافقْ
فماذا في النفاقْ
إذا كذبت وأنت صادقْ ؟
نافقْ
فإن الجهل ، أن تهوي
ليرقى فوق جثتك المنافقْ
لك مبدأ ؟ لا تبتئس
كنْ ثابتاً
لكنْ .. بمختلف المناطق !
واسبق سواك بكل سابقةٍ
فإن الحكم محجوزٌ
لأرباب السوابقْ !

★★★

هذي مقالةُ خائف
متملقٍ ، متسلقٍ
ومقالتي : أنا لن أنافق
حتى ولو وضعوا بكفيَ
المغارب والمشارقْ
يادافنين رؤوسكم مثل النعام
تنعموا .
وتنقّلوا بين المبادىء كاللقالقْ
ودعوا البطولة لي أنا
حيث البطولة ، باطلٌ
والحق زاهقْ!
هذا أنا ..
أجري مع الموت السباق
وإنني أدري بأن الموت سابقْ
لكنما سيظل رأسي عاليا أبدا
وحسبي أنني في الخفض شاهقْ!
فإذا انتهى الشوط الأخير
وصفق الجمع المنافقْ
سيظل نعلي عاليا
فوق الرؤوس
إذا علا رأسي
على عقد المشانقْ !

★★★

أحمد مطر (لافتات ٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزيرة العربية

AL-JAZEERA AL-ARABIA

مجلّة شهريّة سياسيّة

رئيس التحرير : حمزة الحسن

مدير الأدارة : عبد الأمير موسى

العدد السابع ـ أغسطس ١٩٩١ ـ محرم ١٤١٢هـ

الفهرس

أفتتاحية ٢
وثائق ٦
أخبار ٧
تقرير منظمة العفو الدولية لعام١ ١٩٩ عن تطورات حقوق الأنسان في السعودية ٨
النظام السعودي أمام عواصف التغيير ١٠
بيان التجمع الأسلامي من أجل الديمقراطية ١٣
رسالة الدكتور الحوالي الى الشيخ بن باز ١٤
العلاقات المصرية – السعودية : الأمن والأبتزاز ٢١
بيان للقوى السياسية في الكويت حول قرارات (٢يونيو ١٩٩١) ٢٢
إعتصام الطلبة السعوديين أمام معرض الرياض بين الأمس واليوم في كندا ٢٣
تقرير لإتحاد المحامين الدولي للدفاع عن حقوق الإنسان حول علاقات العمل وأنظمة أستخدام العمال الوافدين الى السعودية ٢٤
مغامرة الملك فهد الكبرى ٢٩
حرية الإعتقاد والعبادة من منظور إسلامي ٣٣
نحو معاهدة عربية لحقوق الإنسان ٣٨

سعر النسخة : جنيه استرليني او ما يعادله
الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيه) ـ اوروبا (٣٥ دولار) ـ بقية دول العالم (٤٥ دولار)
ترسل الشيكات والحوالات باسم H. ALQURAISH وذلك على عنوان المجلة التالي :
P.O.BOX 1532 , LONDON W7 , IEQ
كما يمكنكم مراسلتنا على عنوان المجلة في الولايات المتحدة الاميركية وهو :
MR.ALI P.O.BOX 101452 , NASHVEIL , TN , 37224 , U.S.A

من المحرر

اثارت افتتاحية العدد الماضي من هذه المجلة ، ردود فعل متفاوتة بين مستحسن وعاتب على مرامي الموضوع .

وقد انتقد بعض الزملاء الصحفيين الدعوة الى زيادة القدرات البشرية للجيش ، باعتبارها تستبطن ـ حسب رأيهم ـ تشريعا لفكرة سباق التسلح ، وهي من اسباب تشديد التوتر في المنطقة ، خاصة وان المملكة لاتعتزم في المستقبل المنظور مواجهة اسرائيل او اي عدو اجنبي ، كما لم تفعل في الماضي ، وبالتالي فان رفع الاستعداد القتالي وتجييش الشعب لن يثمر الا في تهديد الاقطار المجاورة ، وهي بمجموعها اسلامية وعربية ، وربما يشجع نزعات الهيمنة التي شهد التاريخ القريب للمملكة امثلة عديدة لها ، وكان آخرها احتلال مواقع حدودية شرق اليمن ، واحتلال جزيرة قاروه الكويتية قبل الاجتياح الكويتي ببضعة اشهر ، وهذه الدعوة في حال تحقيقها ربما ادت الى اتجاه الدول المجاورة ، الى اجراءات مماثلة الامر الذي قد يؤدي الى استهلاك رساميلها ، التي ينبغي ان تذهب الى رفع مستوى الحياة في مشاريع عسكرية وعدوانية لاطائل من ورائها .

وقد اجبنا الزملاء بما كتبناه في الافتتاحية ذاتها ، من ان استراتيجية شاملة للدفاع الوطني ، لاتأخذ في اعتبارها زيادة القدرة العسكرية وحسب ، بل تهتم ايضا بتكريس مسئولية الشعب عن حماية وطنه ، كما تلحظ الخطط الوقائية مثل معالجة التوترات الاقليمية ، والتعاون على ردم الفجوات في مستويات المعيشة بين المملكة ومحيطها الاقليمي ، ومعالجة اوضاع العمال المهاجرين ، وتعديل قوانين الجنسية والاقامة للمسلمين والعرب ، وهذه كلها وامور اخرى ذكرت في الافتتاحية ، هي المعادل الموضوعي لزيادة القدرات العسكرية ، وهي الضمان لمنع تبلور الروح العدوانية .

وعلى اي حال فقد كنا سعداء بالأراء التي قيلت ، بغض النظر عما اذا كنا نوافق عليها ام نخالفها ، فهي اشارة الى تصاعد الاهتمام بهذه المطبوعة ، وبالاراء التي تدعو اليها والقضية التي تحمل لواءها ، ونريد شكر الذين ابدوا رايهم على اي حال .

الابعاد السياسية للأمن الوطني

الامن الـوطـني للمملكـة لايمكن ان ينفك عن الامن الاقليمي والقومي ، والتهديدات الموجّهة الى هذا الأمن ، هي في الاساس تستثمر نقاط ضعف موجودة في داخل البلد ، او في سياساته ، ولذلك فان المعالجة الصحيحة لمشكلة الأمن ، يجب ان تستوعب ايضا المعاني البعيدة للأمن ، تلك المعاني التي تتجاوز الفكرة الساذجة حول زيادة افراد الشرطة ، والتعاون مع الفرنسيين في انشاء قوة أمن للمهمات الخاصة ، او شراء التجهيزات المتقدمة من الشركات النمساوية والالمانية .

ونعتقد بان دراسة التحولات التي ترافق الانتقال من مرحلة الى اخرى في تاريخ اي منطقة ، هي من اهم القضايا التي يجب ان توضع تحت المجهر عند البحث في قضية الأمن الوطني ومتعلقاته ، وليس ثمة من شك في ان غزو الكويت وتحريرها كان عنوانا لنهاية مرحلة وبداية اخرى ، على المستوى الخليجي بالاخص ، نظرا لتاثيراته التي نالت اعمق الخصوصيات بعدا عن السطح ، وعلى المستوى العربي والاسلامي في علاقاته بالخليج كمجموعة اقليمية ، فالشرق الاوسط يعيش كله في مرحلة تحول ، تحول في الافكار وفي الاقتصاد والاوضاع السياسية والاجتماعية ، وفي ظروف تحول من هذا النوع ، فمن المتوقع دائما حدوث أشكال من الاضطراب في داخل البلاد او في محيطها الاقليمي .

*** ففي الكويت ذاتها ، حدث تحول كبير في وعي الجمهور الكويتي لذاته ودوره ، ومستوى مشاركته في صنع الحدث المتعلق ببلاده ، ان النسبة الكبيرة من هذا الشعب التي كانت توصف يوما بالترف والغرق في انهار الرفاهية ، حمل عدد كبير منها السلاح وقاوم الاحتلال العراقي ، وحمل السلاح للمقاومة يتجاوز في معانيه ، الارتباط بالظروف المادية - الزمنية لقيام هذه الحالة ، الى اعادة تقييم علاقة الانسان الكويتي بالمحيط الاجتماعي والحالة السياسية ، وهذا هو السبب الذي يجعل الكويتيين يرفضون تسليم سلاحهم للحكومة بعد التحرير ، رغم النداءات الرسمية الملحة والتهديد بايقاع العقوبات ، وهو ايضا سبب المعايرة القائمة ، بين اهل الداخل الذين صمدوا اثناء الاحتلال واولئك الذين غادروا بلادهم ، ولاسيما اسرة ال الصباح الحاكمة ، ان هذا بالتحديد هو الذي يجبر العائلة على ان تتخذ جانب الملاينة تجاه التحدي المستمر من جانب المعارضة ، وبالخصوص في خرقها للقوانين المتعلقة بحظر التجمعات وتشكيل الجماعات السياسية .**

*** والمثال الاخر على التحولات الاقليمية ، هو ماحدث في العراق حتى الان ، وما يمكن ان يحدث في المستقبل المنظور ، لاسيما لجهة قيام نظام غريب نوعا ما على التركيبات القبلية القائمة في الخليج ، وقد يستبطن في داخله امكانات للتهديد لاتقل عن تلك التي كانت تمثلها ايران قبل بضع سنوات ، فالمتوقع على نطاق واسع - وهو ايضا مايُخطط له اقليميا ودوليا - اطاحة الرئيس العراقي صدام حسين ، واحلال نظام بديل مكانه ، وعلى اي حال فان هذا التغيير سوف يفتح الباب واسعا امام القوى الدينية والقومية والليبرالية التي ليس اي منها على مودة مع دول الخليج وبالخصوص الحكومة السعودية ، رغم الدفء الحالي في العلاقات بينهما لظروف المرحلة كما هو واضح ، ولم يخف مسئولون سعوديون في لقاءات مع اقطاب المعارضة العراقية ، تخوفهم من المستقبل فيما لو سقط النظام العراقي الحالي بيد المعارضة حسب تقسيم القوى الراهن بينها ، ولاسيما غلبة اللون الشرقي - الشيعي عليها كما قيل ، وحتى اذا لم تفلح الجهود الحالية في اطاحة صدام حسين ، فان بقاءه على سدة الحكم هو الاخر سيكون مليئا بالمخاوف من استيقاظ روح الاجتياح الانتحاري في نفسه من جديد .**

*** الوضع الفلسطيني هو الاخر يمر بعد ازمة الخليج بظرف تحول ، فقد ارادت الولايات المتحدة استثمار الهزيمة العراقية وتحويلها الى انتصار متكامل للمشروع الامريكي في الشرق الاوسط ، سيما باتجاه حل المشكلة الفلسطينية ، وقد تم حتى الان تجريد المقاومة من امكانات الضغط التي كانت تتمتع بها في لبنان ، كما تم تحييد دول الخليج التي وافقت على التفاوض مع اسرائيل ، وتقرر رفع المقاطعة العربية من جانب الدول الرئيسية المعنية ، اذا تقدم العدو الاسرائيلي خطوة ولو تكتيكية باعلان وقف بناء المستوطنات ، ولو لفترة مؤقتة من اجل اخراج المؤتمر الاقليمي من مخاضه العسير ، كما ان الخليج لن يعود مستقبلا الى دوره السابق في تمويل الفصائل**

دراسة التحولات التي ترافق الانتقال من مرحلة الى اخرى في تاريخ أي منطقة ، هي من القضايا المهمة التي ينبغي ان توضع تحت المجهر عند البحث في قضية الأمن الوطني ومتغيراته ، وليس ثمة شك في أن غزو الكويت وتحريرها كان عنوانا لنهاية مرحلة وبداية أخرى

الفلسطينية ، رسميا لان حكوماته قررت مقاطعة المنظمة ، وشعبيا لان معظم الفلسطينيين رحلوا بعد الغزو او هم على قوائم الترحيل ، ومن شأن هذا ان يجرد منظمة التحرير الفلسطينية من احد اهم عناصر قوتها وقدرتها على الاستمرار في قيادة العمل الفلسطيني .

لكن المشكلة ستاتي حتما من داخل الاراضي المحتلة ، ومن اليأس الذي يمكن ان يُدفع اليه كثير من الفلسطينيين ، الذين لايرضون بان تُقرأ الفاتحة على احلامهم في العودة الى وطن حر على كامل التراب الفلسطيني ، ان مثل هؤلاء هم الذين هزّوا العالم بعمليات الارهاب في السبعينات ، ولاتزال ظلال عملياتهم تخيم على كل مكان من المعمورة ، رغم مرور خمسة عشر عاما على الاقل على توقف عملياتهم المؤثرة ، اما الداخل الفلسطيني فلايعتبر نفسه معنيا بما يخطط له في الخارج ، وهذا على اي حال ، ومهما بولغ في التفاؤل بقلة الاخطار التي يمكن ان تترتب على اغفاله ، فانه سيبقى مصدر قلق لأمن المنطقة .

* التحول في اتجاهات المعارضة العربية وعلاقاتها الداخلية : فقبل سنوات قليلة كان يمكن لحكومة المملكة ، الرهان على التأييد الثابت للتيار السياسي الاسلامي الذي كانت فصائله بين متفهم للسياسات السعودية ، وبين مستفيد من الدعم المالي السعودي ، ولذلك فانها كانت بالفعل مأمونة الجانب ، وادت تلك العلاقة الحسنة الى قيام بعض الجماعات الاسلامية ، بمد خطوطها الى داخل المملكة ، كما انها استطاعت التأثير فكريا وسياسيا على العديد من الناس في داخل البلاد ، ولاسيما بالنظر الى الفارق بين وعي رجال تلك الحركات ووعي نظرائهم من رجال الدين السعوديين ، ويمكن ان نضرب على ذلك مثلا بالسيد غلب الدين حكمتيار رئيس الحزب الاسلامي الافغاني ، الذي اهتم خلال السنوات الماضية باستقطاب العديد من العناصر السعودية المتحمسة ، ومن بينهم اطباء ومهندسون ، ووفر لهم امكانية التدريب العسكري والعقائدي في معسكراته ، ولايخفي حكمتيار في العادة استخفافه برجال الدين السعوديين ، او اعتقاده بان العائلة المالكة السعودية هي احدى جسور السيطرة الامريكية على مستقبل العالم الاسلامي ، ويضرب امثلة على ذلك بالسياسة السعودية تجاه المجاهدين الافغان .

وقد تحول موقف الحركات الاسلامية من السعودية بعد نشوب ازمة الخليج ، كما ان الحكومة ذاتها بدأت تتخذ مواقف معادية من تلك الحركات ، ان اهمية هذا العنصر تكمن في ان العديد من التنظيمات الاسلامية اخذ يشق طريقه الى السلطة ، بالطرق الديمقراطية كما في الاردن والجزائر ، او بالقوة كما في السودان ، واذا نجحت في المشاركة الفعلية في قيادة بلادها ، فلن تكون في حاجة ماسّة الى دعم المملكة او التحالف معها ، لكنها في الوقت ذاته ستعمل بجد لايجاد امتدادات سياسية لها في داخل البلاد ، وذلك شأن اي مجموعة تقوم على اساس ايديولوجي ، وتحصل على مقومات القوة المادية ، ان هذا ايضا سيلقي بظلال كثيفة من الشك على الدور الديني للملكة ، وبالخصوص على المبررات الدينية التي تستمد منها الحكومة شرعيتها ، الامر الذي يمكن معه التنبؤ بأن المستقبل يحمل في طياته احتمالات تنازع مستمر ، على مايمكن اعتباره قيادة الاسلام السياسي بين الحكومة السعودية والحركات الدينية التي وصلت او ستصل الى السلطة .

لقد جربت الحكومة المواجهة على قاعدة دينية مع ايران بعد الثورة ، لكن الفارق المذهبي بين ايران ــ الشيعية ــ ومعظم العالم العربي ــ السني ــ ساعد الحكومة السعودية في تحييد جانب من المخاطر المباشرة للتأثير الايراني ، لكن هذا الامر لن يتكرر مع الحركات الدينية العربية التي ينتمي معظمها الى الوسط السني ، ولعل تجربة اولية لقدرة الخطين على التجاذب قد اظهرت ان الخط السعودي الرسمي لم ينجح في استيعاب تحدي الخط الاخر ، ونعني بذلك ماحدث في اليمن ، التي انفقت الحكومة السعودية على التيار الديني فيه الملايين ، حتى اذا استوى عوده ، اضطر الى الوقوف على الحياد حينا ، ومعارضا في اغلب الاحيان لموقف السعودية خلال حرب الخليج ، رغم الضغوط السعودية الكبيرة عليه لاتخاذ موقف التاييد ، وقد كان السبب المباشر في هذا الموقف غير المتوقع ، هو حاجة هذا التيار الى الحفاظ على قاعدته الشعبية واعتباره السياسي ، في وسط جمهوره الذي اختار موقف المعارضة للسياسات السعودية خلال الازمة .

هل بدأت الحكومة بالتفكير الجاد في أمن البلاد من زاوية واسعة واستراتيجية ، أم انها لا تزال على النهج القديم الذي يعتبر أن الامن هو - بالتحديد - الشرطة والسجن

شعور معظم الشعب بأنهم شركاء في تقرير الخيارات الحالية والمستقبلية لبلادهم ستدفعهم لتحمل مسؤولية استقرار البلاد وسلامتها جنباً الى جنب مع الحكومة

لكن تسيس التيار الاسلامي ليس المشكلة الوحيدة ، فعلى صعيد آخر تبدلت الكثير من المفاهيم المتعلقة بالعلاقة بين اصناف المعارضة في العالم العربي ، فالى ماقبل سنوات قليلة ، كانت العلاقة بين التيار القومي واليساري من جهة والتيار الاسلامي من جهة اخرى ، مشوبة على الدوام بالتوتر والشك ، وكان بالامكان في بعض المناسبات استخدام احد هذه التيارات في ضرب الاخر ، لكن الفترة الاخيرة شهدت تبدلا في المفاهيم بحيث اصبح معظم الحركيين من كل الاطراف على استعداد للتحالف مع الاطراف الاخرى ، وعلى الصعيد الخليجي فان الكويت هي مثال مناسب ، حيث تحالفت المعارضة من اقصاها الى ادناها ، وضمت التجار والماركسيين والاخوان المسلمين والمتدينين الشيعة والليبراليين في تحالف موحد ضد سلطة آل صباح ، ان هذا امر له دلالاته في نوعية المواجهة واطرافها عند نشوب صراع في المستقبل .

* التحولات داخل البلاد ، فقبل عام واحد من الان ، كان معظم الناس يخشون من الحديث في القضايا السياسية باعتبار ان التدخل في السياسة ممنوع رسميا ، ليس بالنسبة لعامة الناس فقط ، بل وحتى بالنسبة للشخصيات الكبيرة من العلماء وذوي الشأن ، حتى ان امير القصيم برر منع الشيخين الجلالي والعودة من الخطابة بالخروج عن شئون الخطابة والحديث في امورلاتهمه ــ بعد ان انتقد السياسة الحكومية في ادارة الازمة الخليجية ــ وهكذا كان الامر بالنسبة لأغلب الناس الذين اقتنعوا بان السياسة هي من مختصات السلطة واصحال المقامات العليّة فيها ، لكن ازمة الخليج فتحت عقول العامة وعيونهم ، وبدأ الجميع يفكر في القضايا المختلفة المتعلقة بحاضره ومستقبله ، كما بدأ يبحث عن مصادر المعلومات التي تتعمد وسائل الاعلام المحلية تغييبها ، وهو الامر الذي اشار اليه الاستاذ عبد الرحمن الشبيلي في سلسلة مقالات كتبها في شهر يونيو الماضي لصحيفة الرياض ، وازاء هذا التحول فان الحكومة لن تواجه شعبا يقتنع بكل مايقال له من كلام ، بل ستجد نفسها امام اناس ينظرون غالبا بعين الريبة الى كل ماتقوله الصحافة الرسمية او المسئولين الحكوميين ، واذا لم يكن ذلك دافعا للاحتجاج على الفور فانه لاشك يمثل خميرة لاحتجاج قادم ، الذي اردنا الوصول اليه ان في البلاد تحولات على الصعيد الشعبي ، وان الناس بدأت تفكر اكثر من اي وقت مضى في الحاضر والمصير ، وفي مايمكن ان تفعله لأخذ مصيرها بيديها بدل ان تتركه بيد اناس لايؤتمنون او لايوثق في صدقهم .

ازاء كل هذه التحولات .. ماذا يجب على الحكومة ان تفعل من اجل ضمان استقرار البلاد أمنيا ؟

لاندري في الحقيقة ما اذا كانت الحكومة قد بدأت فعلا تفكر في امن البلاد القومي من زاوية واسعة واستراتيجية ، ام انها لاتزال على النهج القديم الذي يعتبر ان الامن هو بالتحديد الشرطة والسجن وما الى ذلك ، واذا كانت تفكر فعلا في الابعاد الواقعية للامن القومي ، فهل ستأخذ الامور بموضوع ، ام انها ستنتخب الحلول التي لاتفرض تغيير في اي من الاساليب وطرق العمل الراهنة ، وفي تقديرنا ان المهمة تحتاج فعلا الى قدر من الانفتاح الفكري والسياسي على اراء الاخرين وعلى احتمالاتهم ، ووضع امكانية التغيير كاحد الخيارات المستقبلية ، لان هذا هو السبيل الوحيد للتوصل الى حلول واقعية للمشكلات ، والا فان البحث عن دواء بدون ثمن هو امر لايفكر فيه عاقل ، بل ولايتصور امكان تحققه .

ومن المهم مبدئيا التاكيد على حقيقة ان التاثيرات الخارجية التي اوردنا بعض مصادرها انما تترك تاثيرها اذا توفرت ارضية خصبة داخل البلاد ، وهذه الارضية انما تتشكل مع شعور العديد من الناس بالقهر او الاغفال ، وبشكل عام عدم الرضى عن الوضع الذي يعيشونه لاي سبب من الاسباب .

وفي تقديرنا ان استراتيجية الامن الوطني ينبغي ان تأخذ في الاعتبار ثلاثة ابعاد رئيسية:

البعد الاول .. يتعلق بسد الفجوة القائمة والتي تتسع باستمرار في الاساس الشرعي للنظام الملكي ، ان ادعاء قيام النظام على الشريعة الاسلامية لم يعد لهه من زبائن ، فقد ا دى استقدام الالاف من العسكريين النصارى واليهود الى الاراضي المقدسة بكل امكانية للتستر برداء الاسلام ، وهذا امر يتضح مع ارتفاع الاحتجاجات من جانب الخط الديني الذي كان حتى وقت قريب

تجاهل وعدم دراسة التحولات التي تجري في داخل البلاد وخارجها سيترك أثرا سلبيا وخطرا لا يهدد أمن المملكة فحسب بل والمنطقة معاً

طي الصفحة السوداء التي نشرتها أزمة الخليج والاتجاه لأقامة علاقة وطيدة واحترام متبادل مع دول الجوار الاقليمي واحترام خيارات الشعوب وتعبيراتها عن ارادتها سيدعم من استراتيجية الأمن الوطني

حليفا للاسرة المالكة ، وفي راينا انه لابد من البحث عن مصدر آخر للشرعية ، ولكن ليس الانماء الاقتصادي كما حاولت الحكومة حتى الان ، فهذا ايضا لايستطيع القيام امام التحديات خاصة مع فشل خطط التنمية في اقامة اساس متين للاستقلال الاقتصادي للبلاد ، الامر الذي جعل المملكة باستمرار عرضة لتقلبات اسعار البترول وحجم الطلب عليه في السوق الدولية، وفي اعتقادنا ان الشرعية الشعبية هي المخرج الوحيد الممكن ،

اذ ان شعور معظم الشعب بانهم شركاء في تقرير الخيارات الحالية والمستقبلية لبلادهم ستدفعهم الى تحمل مسئولية استقرار البلاد وسلامتها جنبا الى جنب مع الحكومة ، وهذا من شانه ان يمتص التوترات الداخلية الاتية او المتاثرة من مؤثرات خارجية ، كما ان من شانه ان يمنع عدم الرضى الداخلي من ان يتحول الى تمرد على القانون .

البعد الثاني .. طي الصفحة السوداء التي نشرتها ازمة الخليج ، ولاسيما في اتجاه اقامة علاقات احترام متبادل مع دول الجوار الاقليمي ، واحترام خيارات الشعوب وتعبيراتها عن اراداتها ، فاذا كانت العائلة المالكة غير راضية عن استئناف الحياة الديمقراطية في الكويت ، فانها حرة في اتخاذ الرأي الذي يريحها ، لكن ليس من الصالح التدخل لوأد جهود الشعب الكويتي الرامية الى صناعة نظام يتناسب وارادته الحرة ، ان استمرار التدخلات المعارضة لطموحات الشعوب من شأنه ان يزرع الكراهية في النفوس بدل المودة ، ولا ادل على ذلك من التدخلات السعودية في شئون الدول الاسلامية الاخرى مثل افغانستان وايران والباكستان والسودان واليمن وغيرها .. ماذا ياترى حصدنا من ورائها ، ومثل ذلك يقال عن السياسات المتسمة بسمة الترفع والاذلال ، وخاصة على فقراء العرب والمسلمين ، ومنه مارأينا من اجراءات تجاه الاردنيين والفلسطينيين واليمنيين خلال الازمة ، ان هذه كلها لاتنتج الا الغضاضة والقهر في النفوس وهي من المصادر الرئيسية لصناعة الازمات التي لايعرف حجمها واسبابها الا اذا تفجرت .

ونريد الاشارة بالخصوص الى علاقة الحكومة السعودية مع التيار الاسلامي في العالم ، فمن الواضح ان هذا التيار يحقق مكاسب متزايدة يوما بعد آخر ويبدو ان حركة الزمن تسير باتجاهه ن واذا اردنا ضمان امن بلادنا فيجب ان نفكر فيما هو ابعد من رؤوس انوفنا ، يجب ان نفكر في اليوم الذي نرى محيطنا الاقليمي وقد اصبح على كراسي السلطة فيه من نحاربهم اليوم ، ولاياخذنا الغرور كثيرا بما لدينا من اموال ، فمايدريك اين يكون المال بعد عشر اوعشرين سنة من الان ، وما يدريك عن حجم المال الذي سيكون بامكاننا التصرف به يومئذ ، بل وما يدريك ما اذا كان المال يومئذ مفيدا في دفع الغوائل ، وفي اعتقادنا ان المصالحة مع التيار الاسلامي هي اليوم ضرورة قصوى ، لانه ايضا مصالحة مع المستقبل ومع الناس .

البعد الثالث .. القضية الفلسطينية كانت على الدوام مذبح المنهزمين والمساومين ، ونود لو ان المملكة لم تدخل في اللعبة التي تريد الولايات المتحدة واسرائيل ادخالها فيها عنوة ، لقد كانت حتى الان بعيدة عن التورط المباشر في القضية ، وهي رغم مشاركتها في مخططات التسوية غير المرضية الا ان ذلك كان يتم بالسر ، وكان يُوازن ببعض الدعم للمقاومة الفلسطينية ، اما اليوم ومع كل مافي العلاقات مع الشعب الفلسطيني و منظمة التحرير من تدهور ، ومع المشاركة المباشرة في مخطط وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر ، واعلان السعودية استعدادها للتخلي عن المقاطعة العربية ضد اسرائيل ، فان الحكومة قد تورطت بصورة كاملة ومفضوحة في خطة اقل مايقال انها غير مرضية من جانب الفلسطينيين والمسلمين الاخرين ، ولكي لاينسى اولو الشأن فان الملك عبد الله جد الملك حسين ، والعديد من الزعماء العرب قوضت انضمتهم ، او انهيت حياتهم على مذبح المهادنة وبيع الحق الفلسطيني ، ومن المهم ان لايتهاون في تقدير المخاطر المترتبة على التورط في هذه القضية من هذا المنطلق ، ولانعتقد اننا يجب ان نستمر في دفع ثمن تحرير الكويت على كل صعيد اقتصاديا وسياسيا ، الى درجة المساومة على حقوق شعب عربي مازال يكافح اليهود منذ اربعين عاما .

الجلالي يشتكي الشيخ بن باز

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٨/ ١٠ / ١٤١١هـ

صاحب السماحة والدنا الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز . حفظه الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،،

بسماحة الشيخ تشكر كم ويسأل الله ان يمد في عمركم لخدمة الاسلام والمسلمين ..

نشكركم ويسرنا خطابكم الكريم رقم ١١٢٤ / ح في ١٤١٢/٩/١٠ هـ ، المتضمن تشجيعنا على الدعوة ، وحثنا على الاستمرار ، والتزامكم بالدفاع عنا .

صاحب السماحة ، لقد أوذينا في منطقة القصيم بصفة خاصة قبل خطابكم وبعده ، وأنصفنا السجن عدة مرات ، وشوهوا سمعتنا ، وفي هذه الأيام أصدر أمير القصيم الأمر بترحيلنا من القصيم ، إذا رحلنا .. ولا أدري أبى أين يكون هذا الترحيل ، ولا نعلم ما هي عقوبته مهما كانت .. لكننا نأسف لمثل هذا التصرف ، ولا ندري أهذا تصرف رجل ، أم نظام دولة ؟ .. فإذا كان الأول ، فيجب أن يكون هناك رجل رشيد يدافع عن علماء المنطقة ، ويرد للدعاة إعتبارهم .. أما إذا كان الثاني ، فأنتم الذين توجهون المسئولين لتطبيقه العملي ، حيث أخذ الله عليكم العهد والميثاق ، فإن ما يلاقيه الدعاة في منطقتنا فضة لا تطاق أبداً ، وأنتم أولى من يدفع عنهم .. فالرغم من أنهم كرابح أمام الشباب حتى لا يندفعوا ، هم يلاقون عناء في سبيل دعوتهم الى الله ، ويمكنكم الإطلاع على أخبارهم عن كثب .

لم أنا يا صاحب السماحة ، فقد رضيت بجوار ربي بدل أي حوار لمخلوق ، لذا نجدني كمثلكم نرفعه ، ونسوف نسير في طريقنا الى الله في الدعوة دون ترخيص من مخلوق ، لأن الله تعالى قد كلفنا بذلك ، وبكفل بحمايتنا والدفاع عنا ، سائلين الله أن يعيننا وإياكم على تحمل المسئولية .. حفظكم الله وأحسن مثوبتكم ، وهدى ولاة الأمر الى ما يحبه ويرضاه ،، والسلام عليكم ،،

إبنكم (التوقيع)

الشيخ الباز يعد الجلالي بالتدخل لدى السلطات للتراجع عن قرار نفيه ، والجلالي يرد غاضبا ومهددا بالخروج عن طاعة السلطة

وصلتنا حديثا صورة من رسالة جوابية كان الشيخ عبد العزيز بن باز قد وجهها الى الشيخ عبد الله بن حمد الجلالي ردا على رسالةاستنصار من الجلالي اليه ، بعد ان منع من الخطابة والتدريس وامر باختيار مدينة اخرى يسكن فيها غير مدينته .

وقد اعاد الجلالي في رسالته الشكوى من ان المسئولين مازالوا يضيقون عليه الخناق ، ويمنعونه من القيام بعمله كرجل دين ، ويشير الى ان وعد الشيخ بن باز بالتوسط لدى المسئولين ، لم ينفع في وقف مضايقاتهم .

وكنا نشرنا في العدد الخامس من هذه المجلة صورة للامر الذي اصدره الامير عبد الاله بن عبد العزيز ال سعود امير منطقة القصيم ، الى الامارات الفرعية ودوائر الشرطة بمنع الجلالى والشيخ سلمان العودة من الخطابة والتدريس وطردهما من المنطقة ، بسبب خروجهما عن النهج التقليدي للخطابة ، وحديثهما عن القضايا السياسية ، ولاسيما حول الموقف من التواجد العسكري الامريكي في المملكة .

وحينها قام رجال الشرطة بانزال الشيخ العودة من على المنبر ، حينما ارتقاه للخطابة ، الامر الذي اثار زوبعة واحتجاجات شعبية واسعة في القصيم ، اما الشيخ الجلالي فقد اشتكى الامر الى استاذه الشيخ بن باز في رسالة مطولة اورد فيها طرفا من المضايقات التي يتعرض لها وعائلته من جانب اجهزة الامن المحلية ، وفشل الوسطاء الذين تحدثوا مع امير المنطقة عبد الاله في تخفيف الاجراءات المتخذة ضده ، وطلب الجلالي من الباز التدخل لدى الملك فهد او وزير الداخلية لوقف المضايقات التي شملت منعه من العودة الى بيته ، وتهديد الذين يدرسون عنده او يحضرون مجالسه بالعقاب .

لكن يبدو ان الشيخ الباز — وهو ارفع رجال الدين مكانة في الهيئة الدينية الرسمية — لم يفلح في حمل الحكومة على ترك الجلالي وشأنه ، لذلك فقد وجه الاخير رسالة اخرى الى استاذه بعد شهر كامل من تاريخ رسالة الباز ، التي وعد فيها ببذل جهوده لدى المسئولين ، شاكيا من ان الحال مايزال على ماكان عليه ، ويشير فيها الى ان الحكومة المحلية في القصيم تشن حملة لتشويه سمعته ، وانه قد تعرض للسجن والتهديد والاهانة مرات عديدة .

وكان الباز قد شجعه في رسالته الجوابية على الاستمرار في الخطابة والتدريس ، ووعده بالمساندة ، واكد له ان هذا هو الطريق الذي ينبغي لطلبة العلم ان يسلكوه ، لكن رسالة الجلالي الجوابية تظهر يأسه من ان تؤدي جهود الشيخ الباز الى اي نتيجة ، ويهدد بانه سيواصل عمله دون اعتناء باوامر الحكومة ، وانه لن يسعى في طلب ترخيص بالعمل من اي احد ، كما اشار الى ان منعه وامثاله من العمل الديني من شأنه ان يثير حفيظة الناس ، وربما دفع الشباب بالخصوص للقيام باعمال معادية للسلطات ، قائلا ان نشاط الدعاة يقوم بدور الكابح امام اندفاعات الشباب .

وتظهر الرسائل المتبادلة بين الرجلين جانبا من النزاع المتصاعد بين السلطات الحكومية ورجال الدين المخالفين لسياسات السلطة ، هذا النزاع الذي تفاقم بعد اندلاع ازمة الخليج ، كما تظهر الموقف الحرج الذي وقع فيه العلماء التقليديون ، ولاسيما اولئك المرتبطين بالهيئة الرسمية ، فالشيخ الباز يدعو تلميذه بصورة واضحة الى الاستمرار في العمل رغم الحظر الحكومي عليه ويعده بالمساندة ، لكنه من جهة أخرى يؤكد استمرار الولاء للعائلة المالكة بالدعاء للملك في ختام الرسالة ، رغم انها رسالة شخصية ، كما يعد بحل المشكلة عن طريق الحديث مع المسئولين الذين يصفهم بولاة الامر ، ويظهر الفارق في لهجة الرسالتين ، الفارق في الموقف النفسي من السلطة بين جيلين من العلماء ، فبينما تتسم رسالة الباز بالتحفظ الشديد ، فان رسالة الجلالي متمردة ، عنيفة وتتضمن الكثير من العبارات الناقمة والمهددة ، وهذا الفارق يمكن ملاحظته في الكثير من خطابات العلماء من الجيلين ، وكتاباتهم .

امريكا تعتزم بيع السعودية اسلحة بقيمة ٣٦٥ مليون دولار

قالت وزارة الدفاع الأمريكية في ٢٩ / ٧ / ١٩٩١ إن الولايات المتحدة تعتزم بيع ما قيمته ٣٦٥ مليون دولار اخرى من الأسلحة ، للسعودية وتتضمن هذه الأسلحة قنابل بالغة الدقة توجه بأشعة الليزر ، وقالت الوزارة أن الحكومة الأمريكية أبلغت الكونجرس بالصفقة وهي احدث مبيعات في قائمة متزايدة من مبيعات السلاح الأمريكية لأصدقاء امريكا في الشرق الأوسط ، وتتكون الصفقة من قنابل توجه بأشعة الليزر ،و ٢٠٠٠ قنبلة من طراز (ام كي -٤٨) و ٢١٠٠ قنبلة عنقودية ، و ٧٧٠ صاروخا جو/ جو ، من طراز (ايه.أي.أم-٧ أم) .

وقد أستخدمت هذه القنابل في قصف العراق خلال حرب الخليج ، وبالمبيعات التي أعلنت الحكومة الأمريكية عن بيعها ، تصل القيمة الأجمالية للأسلحة التي أعلنت عن عزمها ، بيعها للسعودية ومصر وتركيا وسلطنة عمان والمغرب إلى ٤٢ مليار دولار .

محكمة تايلاندية تبرىء المتهم بقتل دبلوماسي سعودى

برأت محكمة الجنايات المركزية فى تايلاند يوم التاسع عشر من يوليو الماضي رجلا اتهم بالتورط فى قتل دبلوماسى بالسفارة السعودية فى بانكوك فى العام الماضى .

وكان سوتشارت حربى وهو تايلاندى مسلم قد اعتقل بعد شهر من اغتيال القنصل السعودى عبد الله البصرى واثنين من المسؤولين بالسفارة السعودية بالرصاص خارج مقر اقامتهم فى أول فبراير شباط عام ١٩٩٠.

وقال مسؤول قضائى ان المحكمة اسقطت الاتهام لان الشهود لم يتمكنوا من الادلاء بمعلومات اساسية تثبت ان المشتبه به كان من المسلحين الذين قتلوا القنصل السعودى بالرصاص .

وقالت الشرطة ان رجلين اشتركا فى حادث القتل الذى لم يعرف بعد الدافع وراء ارتكابه.

وقال المسؤول القضائى ان سوتشارت سيبقى محتجزا لان ممثل الادهاء قد يستأنف الحكم.

وقد تدهورت العلاقات بين بانكوك والرياض بعد الحادث وأوقفت السعودية اصدار تأشيرات لعشرات الالوف من العمال التايلانديين المهاجرين .

جزيرة حوار بعد أزمة الكويت

عادت مشكلة جزيرة حوار الى الصدارة في مجلس التعاون الخليجي ، فتأجل اجتماع وزراء مالية مجلس التعاون الست ، الذي كان مقررا انعقاده في الرياض ، ١٩٩١/٧/٣٠ ولم يذكر مسؤولو المجلس الذي يتخذ من الرياض مقرا له سببا لتأجيل القرار ، لكن صحيفة الايام البحرينية نقلت عن مصادر خليجية قولها ان الاجتماع تأجل بناء على طلب قطر ، وكان اجتماع لوكلاء وزارات الخارجية في دول المجلس قد تأجل ايضا لذات السبب ، وكان مقررا ان ينعقد في قطر أوائل اغسطس الحالي ، ويعود السبب لهذا التأجيل الى ازدياد التوتر بين قطر والبحرين على هذه الجزيرة .

وقالت مصادر ان التاجيل كان بناء على طلب البحرين .

والجدير بالذكر ان الخلاف بين الامارتين على هذه الجزيرة قد نشب منذ الاستقلال اوائل السبعينات.وقد حاولت السعودية حسم الصراع الذي تجدد اخيرا النزاع حولها ، لكن الجهود السعودية باءت بالفشل ، وطلبت قطر مسألة السيادة على الجزيرة وقدمت شكوى الى محكمة العدل الدولية في لاهاي ، وقد رفضت البحرين مزاعم قطر.

محللون يكشفون الابعاد السياسية للقرار البريطاني باغلاق بنك الاعتماد

المصارف الغربية حانقة على قيام المسلمين ببناء بنك منافس لعملياتها الدولية

ظهرت دلائل جديدة على ان اغلاق بنك الاعتماد والتجارة الذي يملك معظم اسهمه الشيخ زايد ال نهيان حاكم ابو ظبي ، كان اجراء سياسيا ، يستهدف منع العرب والمسلمين من ادارة بنك ينافس البنوك الغربية في عملياتها الدولية.

وقد اشار العديد من نواب البرلمان البريطاني ، وبينهم زعيم المعارضة السيد نيل كينوك الى ان الكلام الذي ردده مسئولون حكوميون حول اختلاسات قام بها اشخاص في ادارة البنك محاطة بالكثير من الشك بالنظر الى ان ملاحظات حول عمليات من هذا النوع كان قد تم رصدها منذ شهر اكتوبر من العام الماضي ، ولم تقم الحكومة باتخاذ اي اجراء طيلة الاشهر الثمانية السابقة.

كما ان محللين في العاصمة البريطانية اجمعوا على ان الطريقة التي اتبعها بنك انجلترا بتنسيق تام مع البنوك الغربية ، والتي ادت الى اغلاق البنك في جميع انحاء العالم كانت ترمي الى تدمير سمعته ومنعه من النهوض ثانية ، وقالوا ان معالجة اختلاسات في اي بنك كانت تعالج في العادة بتقديم المتهمين او المشبوهين في القضية الى القضاء وليس اغلاق البنك ، وان كثيرا من البنوك والشركات المالية تحدث لها مثل هذه المشكلات ، ويكون العلاج بهذه الصورة .

وكشفت الصحف جوانب من نشاطات البنك التي اثارت حنق المصارف الغربية عليه ، ومن بينها مساعدته لدول امريكا اللاتينية في التخلص من ضغوط المصارف الامريكية والاوروبية الدائنة ، ولاسيما البيرو التي ساعدها البنك في اوائل الثمانينات ، بتقديم اعتمادات مكنتها من خرق الحصار الذي فرضته عليها بنوك امريكية تطالبها بتسديد ديونها قبل فتح اي اعتمادات جديدة ، ومن بينها مساعدته للعديد من دول العالم الثالث في تمويل صفقات تسلح ، خلافا لارادة الحكومات الغربية.

وقال معلق بريطاني ان تدمير بنك الاعتماد سيكون مثالا لاي غريب يسعى لفرض نفسه على عالم المال الذي اجتهد الغربيون حتى تمكنوا من بنائه.

وتضع العملية برمتها قضية الاستثمار العربي في الدول الغربية في دائرة الشك ، وتعيد الى الاذهان قضية اسهم بريتش بتروليوم التي اشترتها الحكومة الكويتية ثم اجبرها بنك انجلترا على بيعها من جديد ، لمنع الكويتيين من السيطرة على الشركة التي تعتبر احد مفاتيح التجارة الدولية لبريطانيا.

وقال خبير عربي في الاستثمارات الدولية ان اجراءات الحكومة البريطانية اسوأ اثرا من التاميم ، الذي يبرر به المستثمرون العرب اعراضهم عن الاستثمار في الدول العربية والاسلامية ، لانه لايؤدي الى خسارة الاموال المستثمرة في المشروع في البلد نفسها فقط بل وايضا في جميع انحاء العالم اضافة الى تلويث سمعة المستثمر بحيث يصبح فاقدا لموثوقيته في الاوساط المالية ، وهي خسارة لاتعوض بمال.

وبعد الضغوط الشديدة عليها لكشف ملابسات القضية اعلنت الحكومة البريطانية يوم التاسع عشر من يوليو الماضي انها ستجرى تحقيقا مستقلا فى الاحداث التى احاطت باغلاق بنك الاعتماد والتجارة الدولى .

وتريد الحكومة من وراء هذا القرار احتواء الشكوك التي تحيط بموقفها ، وابعاد الاضواء عن الجانب السياسي من القضية ، سيما بعد البيان الذي اصدرته ابو ظبي ، وتضمن اشارات قوية الى ان اجراءات الحكومة البريطانية لم تات عن شكوك في موثوقية الادارة ، بل عن نوايا عدائية.

وقال نورمان لامونت وزير المالية البريطانى امام البرلمان انه وافق على ضرورة اجراء تحقيق مستقل بشأن الاشراف على بنك الاعتماد والتجارة الدولى بمقتضى القوانين المصرفية لتحديد الحقائق والتوصل الى التوصيات التى تستخلص منها .

وكان بنك انجلترا قد أغلق بنك الاعتماد والتجارة الدولى فى بريطانيا فى الخامس من يوليو فى اجراء اتخذ بالتنسيق مع البنوك المركزية فى عدة دول اخرى .

وقال لامونت انه لا يشك فى ان بنك انجلترا تصرف بسرعة وبطريقة سليمة تحقق مصالح المودعين .

ورغم المخاوف الشديدة التي اثارتها القضية الا ان مؤسسة النقد العربي السعودي التي تعتبر بين اكبر المستثمرين العرب في الغرب لم تتخذ اي اجراء حتى الآن لحماية الاموال الوطنية المستثمرة في الخارج ، ولدى المملكة مالايقل عن ٤٠ مليار دولار من الاموال في الولايات المتحدة واوربا الغربية ، تتعرض كلها لمخاطر كالتي حدثت لاستثمارات ابو ظبي عبر بنك الاعتماد.

وتقدر الخسائر المباشرة لابوظبي من قضية بنك الاعتماد بما لايقل عن اربعة مليارات من الدولارات .

تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩١

عن تطورات حقوق الانسان في

المملكة العربية السعودية

استمرار الاعتقالات السياسية والتعذيب والطرد التعسفي

ألقي القبض على أكثر من ٨٠ من منتقدي الحكومة ومعارضيها ، واعتقلوا ، فعدّوا من سجناء الرأي ، وبقي ٢٣ منهم قيد الاعتقال دونما تهمة ولا محاكمة عند نهاية العام كما بقي سجينان آخران يحتمل أنهما سجينا رأي معتقلين كذلك ، وقد قبض عليهما في عام ١٩٩٠م وكان قد ألقي القبض على خمسة سجناء رأي آخرين في عام ، ١٩٨٩ وعلى ١٢ سجينا سياسيا عام ١٩٨٨م ظلّوا معتقلين طوال عام ١٩٩٠م دون تهمة أو محاكمة ، فيما يبدو ، وأطلق سراح ما لايقل عن ٩٥ معتقلا سياسيا من بينهم ٢٦ سجين رأي ، بموجب عفو ملكي في شهر نيسان / ابريل ، وربما كان عدد اخر من سجناء الرأي بين الآف المواطنين اليمنيين الذين قبض عليهم فيما بين آب / أغسطس وتشرين الثاني / نوفمبر ، وحكم بالسجن على اربعة اشخاص بعد محاكمات غير عادلة وتردّدت أنباء جديدة عن التعذيب وسوء المعاملة ، ومن بين من تعرّضوا لذلك مواطنون يمنيون ممّن كانوا قيد الاعتقال ، واستمر تنفيذ أحكام قضائية بقطع الأطراف والجلد وإعدم ١٣ شخصا على الاقل .

قامت الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة وثماني دول أخرى ، بحشد قواتها المسلّحة في السعودية عقب الغزو العراقي للكويت في الثاني من آب / اغسطس ، واعتبرت السلطات السعودية اليمن دولة غير صديقة ، وفي ايلول / سبتمبر واجه مئات الألوف من العمال اليمنيين المهاجرين شروطا جديدة لرخصة الإقامة وتصريح العمل ، وأبعد الكثير منهم خارج البلاد .

وفي تشرين الثاني / نوفمبر ، اقترح إقامة حكومة شورية ، وذلك عندما أعلن الملك فهد بن عبد العزيز أن مجلسا للشورى ، ومجالس شورى للمقاطعات سوف تقام فور إصدار التشريعات اللازمة لضبط أعمالها وفي نفس الشهر أصدر وزير الداخلية مرسوما يمنع النساء قانونيا من قيادة السيارات وكان هذا المنع مطبقا عمليا في السابق ، ولكن دون قانون يفرضه .

وفي نيسان / ابريل ، أطلق سراح ٧٦٨١ شخصا بين معتقل ومحكوم عليه بالسّجن ، وذلك في اعقاب صدور عفو ملكي ، وكان معظمهم من المسجونين بموجب القانون العام - سجناء الحق العام هم الذين تترتب عليهم مطالبات قانونية او مالية لاجهزة حكومية - غير أن ٩٥ منهم يظن انهم معارضون سياسيون ، وكان أكثرهم معتقلين دون إتهام أو محاكمة ومن هؤلاء ٢٦ سجين رأي يشتبه في كونهم أعضاء في (منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية) ، ومن بين الخمسة والتسعين أيضا تسعة يحتمل أن يكونوا سجناء رأي خمسة منهم اشتبه في تأييدهم(حزب العمل الاشتراكي العربي - الجزيرة العربية) ، وأربعة زعم أنهم من مؤيدي (حزب الله في الحجاز) - راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠م - .

وفي الفترة بين شباط / فبراير وتشرين الثاني / نوفمبر ، ألقي القبض على مالا يقل عن ٨٣ ممّن ينتقدون الحكومة أو يعارضونها في غير عنف ، ومن بين هؤلاء ٢٣ من سجناء الرأي كانوا لا يزالون محتجزين في نهاية العام ، وفي شباط / فبراير ، ألقت المباحث العامة في الدمام القبض على ستة من المشتبه في تأييدهم (منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية) وكان بينهم عبدالله جابر شاهين ، من صفوى ، الذي قبض عليه في الكويت في الأسبوع الأخير من كانون الثاني / يناير ، ثم سلم إلى السلطات السعودية في ٤ شباط / فبراير وقد أطلق سراح أربعة من هؤلاء السّتة في نيسان / أبريل بموجب عفو ملكي ، اما الاثنان الباقيان فأطلق سراحهما في حزيران / يونيو ، وبين شهري آب / اغسطس وتشرين الأول / اكتوبر ، قبض على ٢٧ شخصا غيرهم يشتبه في كونهم من مؤيدي (مظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية) ، فقبض على ١٢ منهم في مطار الرياض أو في أماكن أخرى عند عودتهم من خارج البلاد وكان ٢٢ من السّبعة والعشرين المذكورين لا يزالون رهن الاعتقال في نهاية العام دونما تهمة ولا محاكمة ، على مايبدو .

وظلّ سجين آخر من سجناء الرأي ، رهن الاعتقال عند نهاية العام وهو صالح العزاز ، وهو كاتب وصحفي مشهور وكان قد قبض عليه في الرياض يوم السادس من تشرين الثاني / نوفمبر ، للاشتباه في مساعدته في تنظيم مظاهرة للنساء يومئذ ، احتجاجا على منعهن من قيادة السيارات ، واثناء المظاهرة ، ألقي القبض على ٤٩ إمراة ، واحتجزتهن الشرطة بضع ساعات ثم لم يطلق سراحهن إلا بعد ان وقّع اقاربهن من الذكور تعهدا بأن النساء لن يخرقن الحظر ، وكان من بينهن فوزية البكر ، الأستاذة بجامعة الرياض ، والتي سبق اعتقالها عدّة اشهر في عام ١٩٨٢م (راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٣م) .

وفي تموز / يوليو ١٩٨٩م قبض على خمسة طلاب في جامعة الملك سعود بالرياض وظلّوا معتقلين دون محاكمة (راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠م) .

وألقي القبض على الاف المواطنين اليمنيين بعد بدء العمل بالقواعد الجديدة لتأشيرات الإقامة وتصاريح العمل في ١٩ ايلول / سبتمبر ، وبين هؤلاء من يحتمل أن يكونوا سجناء رأي ولم يقبض عليهم فيما يبدو الا بسبب جنسيتهم أو ارائهم السياسية الخالية من العنف واحتجز كثيرون لفترات اعتقال مؤقتة إلى حين إبعادهم عن

البلاد ، بينما ظلّ الاف آخرون فيما ورد ، محتجزون في نهاية العام ولم يعرف هل وجه لأي منهم إتهام بجريمة معترف بها ام لا .

كما ألقي القبض على آخرين في غضون العام ومن بينهم ما لا يقل عن أربعة يحتمل أن يكونوا من سجناء الرأي ، وفي نهاية عام ١٩٩٠م ، كان اثنان منهم لا يزالان معتقلين بدون تهمة او محاكمة فيما يبدو .

وظلّ رهن الاعتقال ١٢ ممّن زعم انهم من مؤيدي (حزب الله في الحجاز) ، قبض عليهم عام ١٩٨٨م (راجع تقريري منظمة العفو الدولية لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠م) ولكن لم يعرف هل حوكموا ام لا .

وفي أواخر ١٩٨٩م وأوائل ١٩٩٠م حكم بالسجن فترات تتراوح بين سبع سنوات وخمسة عشر سنة على أربعة آخرين من مؤيدي (حزب الله في الحجاز) بعد محاكمات سرّية جائرة لم تستغرق سوى دقائق معدودات ومنع المدعى عليهم من توكيل محامين عنهم ولم يخبروا بالتهم الموجّهة أليهم ولم يتلقوا أي إخطار بأنه من المزمع محاكمتهم حتى أحضروا في ساعة مبكرة من الصباح للمثول أمام المحكمة الشرعية الكبرى في الدمام وفي المحكمة طلب منهم أن يقروا بالإعترافات التي انتزعت منهم اثناء استجوابهم ولم يكن لهم الحق في إستئناف الاحكام .

كما استمر اعتقال اربعة مواطنين كويتيين صدرت عليهم عام ١٩٨٩م أحكام بالسجن مددا تتراوح بين ١٥ و ٢٠ سنة عقب إجراءات مشابهة لما ذكر انفا (راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠م) .

وشاع تعذيب المعتقلين السياسيين والمواطنين اليمنيين وسوء معاملتهم شيوعا واسعا حسبما ورد من أنباء ، وقيل إن مئات المواطنين اليمنيين عوملوا معاملة سيئة أو عذبوا في اثناء احتجازهم ريثما يتم ابعادهم خارج البلاد ، ومن ذلك ما حدث لأمين أحمد الشوافي وهو ميكانيكي من مدينة إب ، إذ لبث ١٦ يوما في سجن جدة المركزي قبل ترحيله في ٢٥ ايلول / سبتمبر ، وقال إنه استجوب عن ارائه السياسية وضرب ضربا مستمرا على رأسه وجسده بأداة حادة .

اما سيد طاهر الشميمي وهو عالم دين زعم أنه من مؤيدي (منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية) ، وأطلق سراحه في نيسان / ابريل ، وقيل إنه عذب مرارا بعد إلقاء القبض عليه في حزيران / يونيو ١٩٨٩م فضرب وحرم من النوم ودفعت رأسه داخل مرحاض وأمضى ١٢٠ يوما في حبس انفرادي بسجن المباحث في الدمام ، واحتاج بعد إطلاق سراحه للعلاج في المستشفى بسبب إصابات في عموده الفقري .

ووردت معلومات جديدة عن تعذيب ٢٩ مواطنا كويتيا وإساءة معاملتهم في المعتقل ، وكان قد قبض عليهم في تموز / يوليو ١٩٨٩م (راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠م) وكان ١٦ منهم قد أعدموا في عام ١٩٨٩م وظلّ أربعة آخرون منهم قيد الاعتقال حتى نهاية عام ١٩٩٠م أما الباقون الذين أطلق سراحهم فيزعمون أن جميع المعتقلين ضربوا بالعصى والسياط وحرموا من النوم وحقنوا بمواد غير معروفة تسبب حالة تشبه الغيبوبة ، وورد أن عدنان عبد الصمد ، عضو مجلس الأمة السابق حرم من النوم عدة ايام وضرب على كافة اجزاء جسمه بعقال ، كما قيدت رقبته بالعقال وأحكم وثاقه حتى شارف على الموت خنقا ثم اطلق سراحه فيما بعد دون توجيه أي إتهام إليه .

في شباط / فبراير أو اذار / مارس ، قطعت الأيدي اليمنى لخمسة اشخاص ، على الاقل ، وهم اربعة فلبينيين ومصري واحد ، أدينو بتهمة السرقة المتكرّرة واستمر فرض عقوبة الجلد على نطاق واسع وان كان عدد الأحكام المنفذة غير معروف ، وورد أن أحد الضحايا وهو مدرس أمريكي اسمه جاك هيوسن ، حكم عليه في حزيران / يونيو بالجلد ١٦٠ جلدة ٧٠ منها لشربه الخمر و ٩٠ منها لأسباب لم تعلن له وقد تلقى ٩٠ جلدة، ثم أطلق سراحه وأبعد عن البلاد في ١٥ اب / اغسطس ، وفي ايلول / سبتمبر ١٩٨٩م حكم بالجلد على اربعة مواطنين كويتيين بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ جلدة واستمروا يتلقون عقوبتهم في اثناء العام (راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠م) .

وبين كانون الثاني / يناير ، وتموز / يوليو أعدم على ملأ من الناس ما لا يقل عن ١٢ شخصا من السعوديين والمواطنين الأجانب بعد أن أدينوا في جرائم من بينها القتل العمد وتجارة المخدرات والإغتصاب ومن اؤلئك الذين أعدموا رشاش سعيد مبارك العتيبي ، الذي قطعت رأسه في حزيران / يونيو بعد إدانته بجريمتي القتل العمد وقطع الطريق ، وصلب جسده المقطوع الرأس وعرض في الرياض .

وفي كانون الثاني / يناير ، نشرت منظمة العفو الدولية تقريرا عنوانه (المملكة العربية السعودية الاعتقال دون محاكمة لمن يشتبه انهم معارضون سياسيون) وأعربت فيه عن قلقها بسبب النمط المستمر من اعتقال المعارضين السياسيين المشتبه فيهم دون محاكمة ، وتعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم وحثّ التقرير الحكومة على إعادة النظر في حالات الاعتقال الراهنة ، وإطلاق سراح كل أولئك المعتقلين بسبب ارائهم وأنشطتهم السياسية الخالية من العنف .

وقد أنكرت الحكومة علانية أنها تعتقل سجناء سياسيين ، او أن التعذيب يستخدم لإنتزاع الأعترافات ، بيد أنها أعربت عن استعدادها لمناقشة الأمور التي تبعث على قلق منظمة العفو الدولية ، وقبلت من حيث المبدأ أن تزور منظمة العفو الدولية المملكة العربية السعودية لهذا الغرض .

وقد رحبت منظمة العفو الدولية بالإفراج عن سجناء الرأي وغيرهم ، غير أنها ما برحت تلحّ على السلطات أن تطلق سراح الاخرين من معارضي الحكومة الذين لم يلجأوا للعنف كما ظلّت تعرب عن قلقها لإحتجاز معتقلين سياسيين آخرين دون محاكمة أو تعد محاكمات غير عادلة كما افصحت المنظمة عن قلقها بشأن تعذيب السجناء وإساءة معاملتهم واستعمال عقوبة الإعدام .

وفي أعقاب ماورد من أنباء عن تعذيب المحتجزين اليمنيين وإساءة معاملتهم ، استحثّت منظمة العفو الدولية الملك فهد أن يأمر بتحقيق علني عاجل وطلبت اليه إطلاق سراح كل من أعتقل بسبب جنسيته وحسب ، وقد أنكرت الحكومة شيوع التعذيب والمعاملة السيئة لكنها تعهّدت بفحص المعلومات التي تقدمها منظمة العفو الدولية ، ومن ثم زودت الحكومة السعودية بأسماء وتفاصيل خاصة بما يزيد على ٤٠٠ يمني ممن أبعدوا عن البلاد ، لكن لم تعلم المنظمة بإجراء أي تحقيق حتى نهاية العام .

بقلم
عبد الرحمن القصيمي

النظام السعودي
امام عواصف التغيير

الخطاب الذي قدم للملك فهد ووقع عليه كبار العلماء في المملكة بالاضافة الى اساتذة الجامعات الذين يمثلون مناطق البلاد كلها ، يعتبر وثيقة سياسية ، تمثل انقلابا نوعيا في طبيعة العلاقة بين العلماء والحكومة وتقدم مؤشرا مهما لمستوى الوعي الذي وصلت اليه طبقة من العلماء والعناصر الاسلامية المثقفة ..

فوجيء الملك فهد بن عبدالعزيز يوم الثلاثاء ١٥ شوال ١٤١١هـ ، الموافق ٣٠ أبريل ١٩٩١م ، بملف ضخم على مكتبه يحتوي على مذكّرة ومعها خطاب عليه مئات التوقيعات ، لم تكن تلك التوقيعات على خطاب (استجداء) ، من ذلك النوع الذي تعوّد الملك وأمراء الأسرة المالكة أن يتلقوّنه كلّ صباح ، فيدخل السرور على قلوبهم في أن الشعب ما زال يتسوّل .

لقد كان الخطاب غير عادي ، والتوقيعات غير عادية كذلك ، التوقيعات كان في مقدمتها أكثر من خمسين توقيعا لعدد من كبار علماء المملكة وقضاتها بالإضافة إلى أساتذة الجامعات ، يمثلون مناطق المملكة كلها بلا استثناء ، أما الخطاب فقد كان عبارة عن إثني عشر مطلبا للتغيير والإصلاح السياسي ، في مقدمة هذه المطالب الشورى والمشاركة في إدارة الدولة وصنع القرار ، والذي تحتكره الأسرة الحاكمة ، أيضا هناك مطالب بالمساواة والعدالة ، والتوزيع العادل للثروة بين أبناء الشعب ، وإلغاء الإمتيازات التي تمنح للأسرة المالكة والطبقة التي تدور حولها، كذلك شدّد الخطاب على إستقلال القضاء ومحاسبة العناصر الفاسدة في الدولة ، وأكّد الخطاب على وجوب إبعاد المملكة عن التحالفات (المخالفة للشرع) ، ووجوب تبني قضايا المسلمين .

إن القراءة المتأنية للخطاب والأسلوب الذي تمّت صياغته وكتابته فيه ، بالإضافة إلى أسماء الموقعين عليه ، تجعلنا ندرك من أول وهلة أننا لسنا أمام (رسالة توجيه)أو (نصيحة يشوبها الحياء) بل أمام (وثيقة سياسية) ، تمثل انقلاباً نوعياً في طبيعة العلاقة بين العلماء والحكام في السعودية ، وتقدم مؤشرا مهما لمستوى الوعي الذي وصلت اليه طبقة من العلماء ، والعناصر الإسلامية المثقفة من أساتذة الجامعات والدعاة والخطباء في الجزيرة العربية ، وبنفس الأهمية ايضا تكشف الأسماء التي ظهرت ، عن أمرين مهمّين :

الأول ــ التلاحم بين العلماء والمثقفين ، وفي مقدمتهم أساتذة الجامعات .

الثاني ــ التمثيل ، الذي يكاد يصل حدّ الإجماع ، لجميع مناطق المملكة السعودية ، وهو ما يؤكد البعد الجماهيري والسعي لهذا التحرك ، مما يجعل محاولة النظام السعودي التقليل من شأنه ، ناهيك عن قمعه ، عملا غبياً إن لم يكن انتحاريا .

إن تصور الواقع السياسي والإجتماعي للمملكة ، ومعرفة المرحلة التي مرّ بها ، والتي يعيشها الآن تجعل هذه الخطوة ، وهذه الوثيقة حدثا ضخما سوف يؤثر في مستقبل المملكة ، وستكون له إنعكاساته على المنطقة بلا شك .

إن إرتباط الدولة السعودية في نشأتها الأولى بالدعوة السلفية التي قام بها ، الإمام محمد بن عبدالوهاب قبل مئتين وخمسين عاما ، ثم إستغلال الملك عبدالعزيز لهذه العلاقة بتوظيف العاطفة الإسلامية الصادقة عند أبناء الجزيرة ، لتحقيق أهدافه في السيطرة على ما يعرف الآن بالمملكة العربية السعودية ، كرّس مفهوما عجيبا وغريبا لدور الإسلام في إدارة الدولة ، لقد إستطاعت الدولة السعودية ممثلة بأسرة آل سعود الحاكمة ، ومنذ عهد الملك عبدالعزيز أن ترسخ مجموعة من الأعراف والتقاليد ترسيخا جعلها أشبه ما تكون بمسائل الدين ، التي (لايجوز) مناقشتها، إن الدارس للمجتمع السعودي والعقلية التي يفكّر بها ، والتي تشكلت خلال الخمسين سنة الماضية ، سوف يصل حتما إلى هذه النتيجة ، لقد سعت الدولة إلى أن توجد لهذه الأعراف والتقاليد (القبلية) أساسا دينيا ، وتمنحها (غطاء شرعيا) يبررها ويشجع

العلماء على الدفاع عنها ، أو على الأقل السكوت عليها .

وكمثال على ذلك ، الإدعاء بأن الشئون السياسية وقضايا الحكم وما يتعلق بها ، هي من إختصاص الحكام (آل سعود طبعا) ، ولا دخل للعلماء بها ، ليس لان الإسلام يفصل بين الدين والسياسة ... أبدا (فالملك منظّر في العقيدة ويؤمن برب العزّة والجلال وشريعته السمحاء!!) ، ولكن لإن الأسرة الحاكمة نجحت في تشكيل قناعات بأن (الحكام ثقات ، فقهاء ، مدركين لما يريده الإسلام من الحاكم ، وما فيه مصلحة الإسلام والمسلمين ، وما دام الامر كذلك فإن (ولي الامر) أولى بالتقدير وإتخاذ القرار لأنه أعلم بالواقع ، وملتزم بضرورات الدين ، وأدرى بالمصلحة العامة) .

خذ مثالا آخر : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومناصحة الحاكم ، فقد رسّخت دولة آل سعود مبدأ عجيباً في محاسبة المقصّرين والمفسدين من مسئولي الدولة (بما فيهم الملك والأمراء والوزراء) ، هذا المبدأ هو الإنكار سرّا وعدم التصريح بالاخطاء ، أما الحجّة فهي ... الحكمة ، درءا للفتنة ومنعا للفوضى ، حتى لو كان المنكر معلنا كالشمس في رابعة النهار .

لقد دأب الحكام من أبناء الأسرة الحاكمة على حسن الإستماع للعلماء في اللقاءات السّرية المختصرة معهم بل وشكرهم ، والثناء عليهم ، وأحيانا يصل (التمثيل) أقصى درجاته بالتباكي أمام العلماء وإظهار التأثر والإستفادة من النصيحة ، ثم لايكاد العلماء ينصرفون حتى تعود الأمور كما كانت ، فلا منكرا أزيل ولا حاكما ارعوى ، لقد كان العلماء فيما مضى يشعرون أن هذا الإجراء كاف لإبراء الذّمة ، إلى الحدّ الذي جعل بعضهم ينكر على الناس إنكار المنكر علنا للأسباب السّالفة الذكر ، وبحجّة أن المسؤولين أبوابهم مفتوحة ويستمعون لكل من يأتيهم ، هذه (الأبواب المفتوحة) واحدة من الأعراف التي رسّخت والإنجازات التي يفخر آل سعود بها ، ويسمونها (ديمقراطية الأبواب المفتوحة) ، وهي عندهم تعادل الشورى ، هذه الأبواب المفتوحة ليست إلا قنوات للتسول والإستجداء التي حرصت الحكومة السعودية على إبقائها ليظل الشعب ، خاصّة قطاعاته الفقيرة ، يمدّ يده باستمرار أملا في (مكرمة) يمنّ بها عليه خادم الحرمين أو أحد إخوانه .

لقد كان من نتائج تكريس القناعة والتصور بأن (ولي الأمر) ، أي الأسرة الحاكمة ، هو الأفهم والأعلم والأدرى بمصلحة الإسلام والمسلمين ، وإعطاء هذه القناعة صبغة شرعية ، والباسها لبوس الدين أن أصبح الإسلام ملكا للدولة ، فالملك والأمراء هم الذين يقرّرون ما هو إسلامي أو غير إسلامي .

مثال على ذلك : (إحتكار الإسلام) إن مبدأ التجمع والتعاون على أي أمر من أمور الإسلام ، مثل لجنة لجمع التبرعات للمسلمين في أي مكان في العالم ، لايمكن ان تتشكل الا بعد أذن (ولي الأمر) ، لقد صار الإدعاء بإن ولي الأمر في الإسلام صاحب سلطان مطلق يقرّر ما يصلح وما لا يصلح للمسلمين ، حتى لو كان تجمعا وتعاونا في أمر معروف تحثّ عليه الشريعة ، أشبه بالأمر المقدّس الذي لا يقبل النقاش ، وهكذا تمكنت الدولة من إقناع كثير من العلماء ، او على الأقل جعلهم يقبلون ، بمنع إقامة الدروس الدينية والمحاضرات إلا بإذن الأمير ، بل إن الدولة حاولت سحب مفهوم ومبدأ التعاون (وخطره على المصلحة العامة) حتى على الخطابات الجماعية التي يَتعاون فيها ويَتفاهم ، جبهة عريضة من العلماء على مخاطبة السلطة ... ونجحت إلى حدّ ما في ذلك ، في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن كل اللجان الشعبية الهادفة إلى دعم المسلمين في العالم ، موضوعة تحت سيطرة الأمير سلمان أمير الرياض ، كما أنه لا يسمح لأي مواطن عالم أو غير عالم بحضور مؤتمر ولو كان عن مكافحة الجراد ، إلا بإذن الملك .

ذلك كان إستعراضا للواقع الإجتماعي والسياسي للمجتمع السعودي ، والأساليب التي اتبعها النظام السعودي في سبيل تشكيل مفهوم عجيب لدور الإسلام ، في بلد يستمد نظام الحكم فيه شرعيته من الإسلام فقط ، وأي إختلال في ولائه للإسلام يفقده مبرر وجوده تماما (والأسرة الحاكمة تعرف ذلك جيدا) .

في الآونة الأخيرة ، ومع تنامي مدّ الصحوة الإسلامية الذي شمل كل قطاعات المجتمع السعودي عامّتهم ومثقفيهم ، إبتداء بالطلاب ومرورا بالتجار ورجال الأعمال وانتهاء بالعسكريين من أفراد القوات المسلحة والحرس الوطني ، برز جيل من العلماء الشباب الذي يجمع بين الوعي والعلم الشرعي ، هذه الفئة من العلماء أصبحت اكثر وضوحا بعد ازمة الخليج ، وتمكنت بطرحها الجيد والواضح أن تبني لها مصداقية ومرجعية شعبية ، مكّنتها من تجاوز هذه (الأعراف المقدسة) التي كرّستها الحكومة لتغطية أخطائها وانحرافها ، وقد حاولت الدولة من خلال أجهزتها الرسمية ووسائل إعلامها وأجهزتها الأمنية كالمباحث والمخابرات ان تحدث شرخا بين الجيلين من العلماء ، الشيوخ الذين يمثلهم بشكل رئيسي سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز والشيخ محمد بن عثيمين ، وجيل العلماء الشباب الذي

كان من نتائج تكريس القناعة والتصور بأن (ولي الامر) أي الاسرة الحاكمة ، هو الافهم والادرى بمصلحة الاسلام والمسلمين ، واعطاء هذه القناعة صبغة شرعية والباسها لبوس الدين ، ادى الى ان اصبح الاسلام ملكا للدولة ، فالملك والامراء هم الذين يقررون ماهو اسلامي او اسلامي

كشف إنحراف الدولة ومتاجرتها بالإسلام ، والغى إلى الأبد احتكار الإسلام من قبل الأسرة الحاكمة .

لقد كانت محاولات الحكومة تهدف إلى عزل العلماء الشباب عن سندهم الجماهيري وإظهارهم على أساس أنهم دعاة فوضى وفتنة ... وذلك باستغلال موقفهم من الوجود الأمريكي الذي خالفوا فيه موقف بعض العلماء ، ومن ثم ضربهم ، لم تكتف الدولة بذلك ، بل أطلقت العنان للعناصر العلمانية ممثلة بسفيرها في البحرين غازي القصيبي للحديث عن (الخمينية) الجديدة التي يمثلها هؤلاء العلماء ، بل إنها ذهبت أبعد من ذلك حينما دبّر الأمير خالد الفيصل ، أمير منطقة عسير مكيدة إتهم فيها الشيخ عايض القرني بجريمة أخلاقية ، كادت أن تحدث على أثرها فتنة حقيقة ، حتى بعد تبرئة الشيخ عائض بصفة رسمية .

بعد النهاية التي إنتهت إليها حرب الخليج ، إرتكبت الحكومة واحدا من أكبر أخطائها ، وقدرت تقديرا خاطئا ، ليس هو أول تقديراتها الخاطئة ولكنه أسوأها ، لقد قدرت أن إنتصار أمريكا على العراق هو إنتصار شعبي لها ، وراحت من خلال وسائل إعلامها المطبوعة والمسموعة ، تتحدث عن (حكمة) الملك و (شجاعته) التي جلبت النصر والسلام كما يقولون ، وكيف أن الله سبحانه وتعالى هيّأه هو وابن أخيه (الجنرال) خالد بن سلطان ، لينقذا البلاد والعباد من هذه الكارثة ، التي لولاهما لكان (للبشرية) شأن آخر معها!! .

هذا الشعور الذي زيّن للملك واسرته ، أن الولاء والمحبة من قبل الشعب قد تضاعف لهم بسبب (حكمتهم) في التعامل مع الأزمة ، أوجد لديهم شعورا اخر هو الرغبة في الأنتقام ، ليس من الجيران الذين خذلوهم ، بالرغم من ملايين الدولارات ، ولكن من هذه الفئة التي لم تراع (الأعراف المقدسة) وشككت في (حكمة الملك وشجاعته ونزاهته) وكذلك أسرته التي أنفقت البلايين على جيش ليس له وجود... .

لاحظ المراقبون أن الحكومة السعودية بعد حرب الخليج إكتسبت (ثقة) جديده في نفسها جعلها تقدم على ممارسات تستهدف كبت الإنفتاح الذي رافق أزمة الخليج ، وبدأت تتصرف كما لو أنها فعلا ، هي التي كسبت الحرب ضدّ العراق وليس النّصف مليون جندي أمريكي ، لقد كان هدف حملة الحكومة السعودية هم تلك الفئة من العلماء والدعاة والمثقفين ، الذين تجاوزوا (الأعراف المقدسة) للأسرة الحاكمة ، لقد شملت هذه الحملة إيقاف عدد كبير من الخطباء والدعاة ، فمنعتهم من إعتلاء المنابر أو إعطاء الدروس ، وأودعت البعض في السجون ، بل إنها في بعض الأحيان فاقت الأنظمة القمعية المعادية للاسلام ، حينما أمرت بنفي الشيخ عبدالله الجلالي من المنطقة التي يقيم فيها ، وقامت بفصل أستاذ جامعي معروف عالمياً في الفيزياء النظرية ، هو البروفسور في قسم الفيزياء في جامعة الملك سعود ، الدكتور محمد المسعري ، وذلك بسبب توجهاته الإسلامية المعلنة والمعارضة للأعراف المذكورة ، ثم جاءت القشة التي قصمت ظهر البعير ، حينما منعت الشيخ سلمان العودة من القاء الدروس ، والشيخ سلمان العودة من أبرز العلماء الشباب الذين يتمتعون بسعة العلم الشرعي ، والوعي بواقع الأمة المعاصر بالإضافة إلى رجاحة عقله وهدوئه مما أكسبه احتراما وشعبية على مستوى العالم الإسلامي ، لقد كان لهذا التصرف الإستفزازي من قبل الحكومة ، ردّة فعل عنيفة في منطقة القصيم حيث يقيم الشيخ ، تمثلت في مظاهرات واحتجاجات لولم يتم تلافيها من قبل الشيخ سلمان نفسه لكان لها عواقب وخيمة .

متجاوزة هذه (الأعراف) وطريقة التفكير السائدة، ووسط هذه الأحداث جاءت هذه الوثيقة لتمثل (إنتفاضة العلماء) وتمرّد الفكر على واقع لايمكن السكوت عليه وجاءت لتعبّر عن حجم الإنسجام بين الفعاليات الإسلامية في الساحة السعودية، والمتمثل في وحدة الطرح بين العلماء والمثقفين من أساتذة الجامعات الإسلاميين ، هذه الوحدة التي كانت تراهن الحكومة على فشلها ، بسبب تباين وجهات النظر حول الأولويات ، وليس حول المبادىء .

إن العلماء في خطابهم ــ الوثيقة هذا ، الذي ناقشوا فيه مسائل الإصلاح السياسي والإقتصادي ، وفساد النظام ورموزه ووجوب محاسبتهم ، بالإضافة الى ما ينطوي عليه الخطاب من نقد مبطّن للظلم والإستبداد الذي تمارسه الدولة ، كل ذلك يمثل خروجا على الأعراف والقيود ، التي فرضتها الأسرة الحاكمة بإسم الدين على العلماء ، إن التوقيع الجماعي بهذه الكثافة ، وعلى مستوى جميع مناطق المملكة ، ولجميع شرائح الإسلاميين يمثل إنقلابا في طريقة التفكير في المجتمع السعودي ، خاصة لدى العلماء الذين كثيرا ما راهن النظام على تأييدهم له بغض النظر عن مدى الإنحراف الذي ينحدر اليه ، بل إن تأييد ومباركة كل من الشيخين الكريمين عبد العزيز بن باز ومحمد بن عثيمين للخطاب يعد ثورة وكارثة في آن واحد ، ثورة لكون الشيخين هما عنصر القوة الذي يحفظ التوازن ، في صراع النظام ضدّ المد الإسلامي الجديد الذي بدأ يجرّد الأسرة الحاكمة ، من (ثوب النفاق) الذي طالما تلبّست به على الناس ، وهي تدفع البلاد يوما بعد يوم في أتون العلْمَنة

اكتسبت الحكومة السعودية ، بعد حرب الخليج (ثقة جديدة) في نفسها ، جعلتها تقدم على ممارسات تستهدف كبت الإنفتاح الذي رافق ازمة الخليج والرغبة في الانتقام من دول الجوار ، وبدأت تتصرف كما لو أنها فعلا هي التي كسبت الحرب ضد العراق وليس النصف مليون جندي امريكي

وأحضـــان التبعيـــة ، فكـان خـروجهمـا عن دور التـوازن التقليدي ثـورة بحدّ ذاتـه ، اذ انهمـا وقفا بـوضـــوح الى جـانب العلمـاء والمثقفين الشبـاب المعارضين للاستبداد والفساد الحكومي ، وهو مما يقوي باس هؤلاء ، ويعضد دعوتهم على الصعيد الجماهيري ، أما كون تأييد الشيخين للخطاب يمثل كـارثـة على النظـام ، فلأنـه كـان يجد في صمت الشيخين في المـاضي على إنحـرافـاتـه ، مبـررا لـلاستمـرار فيهـا ، إن مبـاركـة الشيخين للخطاب يشكل كـارثـة حقيقيـة للنظـام لأنهمـا يمثّـلان آخر ذريعة يمكن أن يتذرّع بها لتكريس إنحرافه .

من آثار هذه الوثيقة والتي ينبغي أن يشار إليها ، هو التحول الجذري للمجتمع السعودي في إسلوب تصحيح أوضـاعه ، لقد عاش أبنـاء هذا المجتمـع بسبب جـو الإرهاب والخـوف ، إحتـرامـا كـاذبـا ومصطنعـا للنظام ، وتبجيلاً مزيفا لأفراد الأسـرة الحـاكمة ، إن هذه الوثيقة المنشـورة ستسقط هالة (القداسة والعِصْمَة) التي تحيط الأسرة الحاكمة بها نفسها .

وستؤكد (مشـروعية) إنتقاد النظام ومحاسبته على أخطـائـه ، بل وأحسب أن النّاس ستسقط من أعينهم الهيبة المصطنعة للنظام ، وسيمارسون نقد الأخطاء بنفس الجرأة التي قام بها رموزهم وقادتهم الدينيين ... وقد بدت ظـواهر ذلك أثنـاء الأزمة ، ولعل الحمـاس الشـديد الذي استقبل بـه الخطـاب ونشره على مستوى المملكة ، وتكرار الحديث عنه في المجالس هو أول إرهاصات التغيير المقبلة .

إن رد فعل الحكومة على هذا الخطاب ، سيحدد ما إذا كـانت الأسـرة الحـاكمـة قادرة على تقدير المـرحلـة ، ومعـرفـة الـواقع والقـوى المـؤثرة في المجتمـع السعـودي ،و إذا كـان النظـام السعـودي واقعيا وذكيا فلابد أن يعيد حساباته ، ويعيد قراءة التاريخ ليعرف من أين يستمد شـرعيته ، ويعرف كيف سقط أسلافه من قبله ، إن النظام حينما يتعامل مـع هذه القـوى بمـا تستحقـه من احترام وتقدير ، ويمكنها من ممارسة دورها في إدارة البلاد ، إنما ينسجم مـع مصـدر شـرعيتـه ، إن على الأسـرة الحاكمة أن تعيد محاسبة نفسها على ما جلبته للبلاد من فسـاد ومشـاكل وتحالفات مشبوهة ، وأن تقيم جسـورهـا مـع هذا الجيل من العلمـاء والـدعـاة والمـثقفين ، بـدل أن تمكّن لعمـلاء أمـريكـا من الليسـاريين والعلمانيين ، وعليها فوق ذلك كله أن تقدم تنازلات كبيرة في نفوذ الأسرة وإدارة البلاد ، إلا فإن عواصف التغيير مقبلة ، وإذا ما هبّت ـــ هي قد آذنت بالهبوب ـــ فإنه لا يقف أمامها شيء ولا أعتى الأنظمة والمخابرات .. فأين ذهب الشاه وتشاوشيسكو ... وبقية الطغاة..؟ .

إبعاد عائلة سجين سياسي من البحرين في ٢١ / ٧ / ١٩٩١م

بيان التجمع الإسلامي من أجل الديمقراطية عن إنتهاك حقوق الإنسان في البحرين

تجـاهلت السلطـات البحـرانيـة دعوات العديد من الشخصيـات الإجتمـاعية والدينية البـارزة للإفراج عن المعتقلة السيدة عاتقة علي ابراهيم (٣٢ سنة ـــ الدمستان) وأبنائها (صغرى ١١ سنة ـــ علي ٩ سنوات) وبإيقاف التعذيب النفسي والجسدي الذي تعرضت له في مطـار البحرين الدولي على أيدي رجال المخابرات السياسية (sis) بعد عودتها الى البحرين ، ودعت السيدة عاتقة ابراهيم رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان ال خليفة في رسالة وجهتها له أثناء احتجازها يوم الأحد ١٤ / يوليو ـــ تموز / ١٩٩١م بالسماح لها بممارسة حقها

الدستوري في العودة الى وطنها البحرين بعد عشر سنوات أمضتها في المنفى الإختياري وفقا للفقرة (ج) من المادة (١٧) من الدستور والتي نصها (يحضر ابعاد المواطن عن البحرين أو منعه من العودة اليها) وبالسماح لها بممارسة حقها في الدفاع عن نفسها وأبنائها وفقا للفقرة (ج) من المادة الدستورية(٢٠) والتي نصّها .

(المتهـم بـريء حتى تثبت إدانتـه في محـاكمـة قانـونيـة تـؤمن لـه فيهـا الضمـانات الضـروريـة لممـارسـة حق الدفاع في جميـع مراحل التحقيق والمحاكمة وفقا للقانون) وكذلك الفقرة (٥) من المادة نفسها التي نصها (يجب أن يكون لكل متهم جناية...محام يدافع عنه بموافقته) واعتبار ممارستها في التعبير عن رأيها تجاه قضية زوجها وأبنائها حقا وليست تهمـة يعـاقب عليها وفقا للمادة الدستورية (٢٣) التي نصها (حرّية الرأي والبحث العلمي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما وذلك وفقا للشـروط والأوضـاع التي يبنيها القانون) ، وكانت السيدة عاتقة قد حرمت من دخول وطنها أو الالتقاء بأبنائها (جعفر ١٨ سنة ـــ معصومة ١٦سنة ـــ فتحية ١٤ سنة) الموجودين في البحرين منذ احداث ديسمبر ١٩٨١م بعد اعتقال زوجها محمد ابـراهيـم يـوسف صـالح (٣٩ سنة ـــ الدمستان) مع مجموعة مكوّنة من (٧٣) مواطنا بحـرانيـا ، بتهمـة محـاولـة التخطيط لتغيير النظام السياسي والإجتماعي في البحرين ، وأجريت له محاكمة غير عادلة في ٢٢ مايو / ١٩٨٢م تمت بشكل سري للغاية في منطقة عسكرية نائية محاطة بقوات الشرطة والجيش وصدر بحقه حكما جائرا مدته ١٥ عام ، ويرى مركز حقوق الإنسان في التجمع الإسلامي من أجل الديمقراطية ـــ البحرين ، أن سلطات البحرين أوّلت نفسها صلاحيات غير دستورية وأنسانية ، خولتها بالتعدي على الأمن الشخصي للسيدة عاتقة وأبنائها دون تهم ثابتة أو واضحة ، ودون مراعات للأطفال وفق ما تنص عليه القوانين الدولية والمحلية في هذا الأمر ، كما يفتقد الإحتجاز للأوامر القضائية ، وبناءا على ذلك يطالب مركز حقوق الإنسان في التجمع الإسلامي من أجل الديمقراطيـة ، السلطـات البحرانية بالسماح للسيدة عاتقة ابراهيم وإطفالها بالعودة الى وطنها البحرين ، لتتمتع بالمواطنة والتعبير عن الرأي وممارسة حقوقها الكاملة ، غير منقوصـة وفق مـا تنص عليه مواد دستور البحرين ، المقرّ يوم السبت ٩ / يونيو ـــ حزيـران / ١٩٧٣م ، كما يدعو ، أصحاب الضمائر الحرة وكافة الهيئات والمنظمات الدولية للتدخل العاجل لدى سلطات البحرين ، وحثها على إعادة النظر في قرار الإبعاد ، والسماح للسيدة عاتقة وطفليها وجميع المنفيين في الخارج بالعودة الى وطنهم البحرين دون أيّة ظغوط من النظام الحاكم .

رسالة الدكتور سفر الحوالي ، التي وجهها الى الشيخ عبدالعزيز بن باز ورجال الدين في هيئة كبار العلماء ، بعد إنتهاء أزمة الخليج

ازمة الخليج ، فاجعة كبرى وكارثة عظمى لن ينساها التاريخ الى قيام الساعة

كان الدكتور سفر عبد الرحمن الحوالي ابرز المتحدثين من التيار الديني المعارض للعائلة المالكة ، والمحتجّ على سكوت العلماء التقليديين عما يعتقد انه سياسات خاطئة من جانب الحكومة ، وخصوصا تكريس الهيئة الدينية الرسمية جهودها في تبرير اجراءات الحكومة ، التي يعتقد انها تخالف مصالح البلاد ، والمصالح الاسلامية العليا ، وقد برزت تلك الاعتراضات بصورة اكثر شدة بعد اندلاع ازمة الخليج في مطلع اغسطس من العام الماضي .

وتحدث الحوالي مرات عديدة ، منتقدا تواجد القوات الامريكية والاطلسية على الاراضي السعودية ، وفي الرسالة التي ننشر لاحقا مقتطفات منها يتحدث الحوالي عن المبررات التي يقيم عليها معارضته للسياسة الحكومية ، ولاسيما فهمه للغزو العراقي للكويت ، و ارسال القوات الامريكية الى المملكة ، حيث يعتقد ان كل ما حدث لايتعدى لعبة دولية غرضها الاول والاخير هو السيطرة على منابع النفط وضمان امداداته .

ويتعرض في الرسالة الى الاسباب التي دعت الحكومة للاستعانة بالقوات العسكرية الاجنبية ، فيعزوها الى ضعف البلاد عن المقاومة ، هذا الضعف الذي نتج عن الفساد والابتعاد الحكومي عن اتباع سنن الله ، والاستئثار بالنعم .

وهذا النص عبارة عن رسالة مفصلة جدا في نحو ١٢٠ صفحة ، اضافة الى الملاحق وجهها الحوالي الى الشيخ عبد العزيز بن باز ، كبير علماء البلاد الرسميين ، بعد نصيحة الاخير له بتجنب انتقاد السلطات خشية ان يؤدي به الى الهلاك .

ولاتخلو الرسالة من مؤاخذات ، وقد فضلنا نشر مقتطفات منها دون تدخل ، باعتبارها توثق مبررات جانب من المعارضة الدينية في البلاد ، تتمتع برصيد شعبي ، وثمة كثير من المواطنين يشعرون انها تعبر عن موقفهم من السلطة الملكية .

وكنا نتمنى نشر نص الرسالة بالكامل ، لكن محدودية المساحة المتاحة في المجلة ، تمنع نشر اكثر من مقتطفات ، وبامكان الراغبين في الحصول على النص الكامل ، طلب صورة منه من ادارة التحرير .

فيما يلي مقتطفات من الرسالة التي يوجهها الحوالي للشيخ عبد العزيز بن باز ، ورجال الدين في الهيئة الدينية الرسمية :

غير خاف عليكم ما نزل بأمة الإسلام من فاجعة كبرى وكارثة عظمى ، لن ينساها التاريخ الى قيام الساعة ، تلك التي ابتدأت ظاهرا بغزو الجيش البعثي العراقي للكويت ، ثم تداعي أمم الغرب النصرانية وتوابعها على المنطقة جميعها ، وانزال عشرات الالوف من الجيش الامريكي وغيره في الرياض وجدة والطائف وينبع وعسير ، فضلا عن المنطقة الشرقية والشمالية ، وتطويق المنافذ البحرية لجزيرة العرب جميعها بذريعة الحصار الاقتصادي للعراق ، وقد هالني هذا الامر كما هال كل مؤمن ، لاسيما – والحق – أنني كنت اتوقع شيئا من هذا منذ قيام ماسمى (الوفاق الدولي بين الشرق والغرب) واتحاد أوروبا الصليبية تحت راية واحدة ، وحذّرت منه في اكثر من محاضرة متمثلا بحديث زينب بنت جحش رضي الله عنها في الصحيحين(لااله الا الله ويل للعرب من شرّ قد اقترب) ثم جاءت المصيبة اكبر مما توقعت وأعظم مما انذرت ، وأحسب أن جزيرة العرب منذ أن خلق الله صحراءها وحفها ببحارها ، لم يدهمها مثل هذا البلاء قط ، فإنا لله وإنا اليه راجعون وحسبناالله ونعم الوكيل .

وقد عرضت رأيي في الاحداث وأسبابها وعلاجها على بعض اخواني من طلبة العلم في اكثر من لقاء ، فكان له آثار مختلفة ، وكانت الاحداث تتوالى والبيانات تصدر ، وردود الفعل تضطرب ، وقد كانت هذه الاحداث – هي الشغل الشاغل – ومثار الجدل واختلاف الرأي بين الناس ، عامتهم وخاصتهم ، وخاصة طلبة العلم الذين انقسموا فريقين لكل منهما رأيه :

الرأي الاول: أن الاحداث كلها جرت بصورة عفوية ، فالعالم كلّه فوجيء في يوم الغزو ، وفوجئت المملكة بحشود عراقية ، فطلبت النجدة من الدول الغربية والعربية لحماية أمنها ، فجاءت تلك الدول استجابة لذلك الطلب ، وسيرحلون فور انتهاء الازمة ، ووجودهم لايتعدى الضرورة المؤقتة ، وسوف تعود الامور على ما كانت عليه من قبل . وطبيعي أن أصحاب هذا الرأي لم يكن لهم اعتراض أو تحفظ على القرارات والمواقف الرسمية .

ولما سمعوا الرأي الآخر ، بادروا الى معارضته وتخطئته مستعينين ببعض أقوال الفقهاء والعلماء قديما وحديثا في مسألة الاستعانة بالكفار .

والرأي الآخر: أن الاحداث في جملتها نتيجة لمخططات قديمة (الغرب له

مخططاته ، والبعثيون لهم مخططاتهم ، ودول مجلس التعاون لها مواقفها وحساباتها ، وكذلك الاطراف الاخري) وأنه منذ الوفاق الدولي وانهيار المعسكر الشرقي ، كان متوقعا حدوث تطور خطير في الشرق الاوسط على تفاوت بين المحللين في ماهية هذا التطور وعواقبه ، فكانت هذه الاحداث .

والخلاصة أن هذا الرأي في الجملة مناقض للرأي الاول وأن أصحابه يعترضون أو يتحفظون تجاه المواقف والقرارات المتخذة ، ويرون القضية خارجة عن دائرة الخلاف الفقهي في مسألة الاستعانة ، وأن الواجب على الامة أن تعرف الواقع على حقيقته ، وأن تواجه التحدي بالقوة المستطاعة ، وان يحسب لكل احتمال حسابه وتقدر الضرورة بقدرها ، وأن هذا خير من التكتم والتعتيم ، وتخدير المشاعر الى أن تقع في هاوية لا يعلم قرارها الأ الله .

لاسيما وقد جاء على لسان أكثر من مسؤول في هذه البلاد وغيرها ، أن المنطقة دخلت في نفق مظلم لايعلم نهايته الا الله ، وحقاً نطق ، فقد كنا نظن أن الأمة قد استقرت في القاع وأنه ليس وراء واقعها من سقوط ، فاذا بهذا القاع السحيق يفتح فاه لتدخل في نفق عميق ، ولاحول ولاقوة الا بالله .

ولما كنت من أصحاب الرأي الاخير ، وأعلنته أمام عدد من الدعاة والمشايخ ، وحدث له ماحدث من اعتراضات وردود فعل وتفسيرات خطأ (مع ما ناله من تأييد واسع النطاق لدى الخاصة والعامة) وبناء على ما تم بيني وبين سمو نائب وزير الداخلية من جهة ، وبين سماحتكم – الشيخ عبد العزيز بن باز – وسمو الوزير من جهة أخرى من اتفاق على المباحثة مع سماحتكم وأعضاء الهيئة في هذا الامر ، والخروج بالنتيجة المناسبة التي تبرىء الذمة ويكون فيها النصح للأمة ، (وأن في امكاني تقديم أي نصح مباشرة أو بواسطة سماحتكم) كتبت لكم وجهة نظرى هذه راجيا أن تنال اهتمام الجميع ، وماكان فيها من صواب أن يؤيد ويبلّغ منكم وبأسمكم للحكومة ، وماكان من خطأ فانتم خير من يردني عنه ، واكرر رجائي بالاهتمام بالامر ، فهي قضية لها مابعدها ، وسوف يسألنا الله تعالى عنها ، وتحاسبنا الاجيال من بعدنا عليها.. مع رجاء إبقاء هذه الرسالة سرّا لايطّلع عليها غيركم .

وهي عبارة عن عرض موجز لجذور الازمة ، ثم عرض مسهب للمخططات الدولية التي أخرجتها ، وبعض الاقتراحات .

اولا: (أ): لاريب أن أساس هيمنة الغرب على العالم المعاصر هو تفوقه الصناعي ، واحتكاره للقوى وتطفيفه في التعامل ، ولاريب بأن النفط هو السلعة الضرورية الحيوية للصناعة والحياة الغربيتين ، ليس لأنه مصدر الطاقة الرئيسي في العالم بعد انتهاء عصر الفحم الحجري فحسب ، بل لأن استخدام النفط في الطاقة على أهميته ، أصبح هدفا من جملة أهداف أخرى مهمة كثيرة ، فلا يكاد يخلو مجال من مجالات الصناعة الحديثة من استخدام النفط ، حتى الادوية والعطور والملابس والصناعات الحربية...الخ .

ومع هذه الاهمية العظمى فأن العالم الغربي (وأمريكا خاصة) الذي يخطط الى ما بعد ٥٠٠ سنة من الان بالنسبة لبدائل الطاقة واحتياطي المعادن ، وجد نفسه امام تراجع كبير في احتياطيه من النفط ، كما أن توابعه (اليابان مثلا) لاتنتج النفط أصلا .

وتذكر أخر الاحصائيات أن احتياطي الولايات المتحدة الامريكية ، سينفذ سنة (٢٠٠٠) وسينفذ احتياطي الاتحاد السوفييي سنة(٢٠٠٣) .

أما أكبر مخزون للنفط في العالم ، فهو في منطقة الخليج عامة ، والمملكة العربية السعودية خاصة ، حيث لايقل هذا الاحتياطي عن (٦٠) في المائة من الاحتياطي العالمي كله ، واذا استمر الانتاج في معدله الحالي ، فان المخزون السعودي سوف يستمر (١٢٥) سنة ، والكويتي (١٤٤) سنة ، والعراقي (٩٨)سنة ، (مجلة الاسبوع العربي عدد ٢٢ــ١٠ــ١٩٩٠م) .

يضاف الى ذلك ، الفرق الهائل جدا في تكاليف الانتاج وكميته ، فالبئر السعودي قد تنتج (١٨٠٠٠) برميل لمدّة تزيد على ٤٠ سنة ، ومن هنا برز الخليج العربي باعتباره أهم منطقة في العالم على الاطلاق ، وأصبح محط شراهة القوى الطامعة ، وبذلك تكون القوة المسيطرة على الخليج هي القوة المتحكمة في شرايين الحياة في العالم الغربي ، ويمكن لها أن تخنق الغرب الى أن يموت .

يقول الرئيس – الامريكي السابق ريتشارد نيكسون:(أصبحت الآن مسألة من يسيطر على مافي الخليج العربي هو الذي يتحكم في العالم كله) المذكرات ص ١٠٥ .

ويقول مستشار الرئيس الامريكي السابق لشئون الأمن القومي بريجينسكي (ان الولايات المتحدة ستتخذ خطوات بينهااستخدام القوات العسكرية لحماية مصالحها في العربية السعودية) . ثم يجمل الاستراتيجية الامريكية العسكرية في شقين قائلا :

الشق الاول: تعزيز الامن الداخلي في دول الخليج ضد ما تشعر ادارة الرئيس كارتر انه مدّ متنام من عدم الاستقرار السياسي . ويرى المسؤولون في واشنطن أن عدم الإستقرار هذا ، يتفاقم من خلال الفساد المنتشر ، والتفاوت الكبير في الثروات ، ووجود اعداد هائلة من العمال الفلسطينين واليمنيين والاجانب الآخرين .. ويتمتع العمال المهاجرون بقليل فقط من الإمتيازات التي يتمتع بها المواطنون .

أما الشق الثاني من تلك الإستراتيجية .. فيقضي بإيجاد طرق من أجل زيادة حجم الوجود الأمريكي في الخليج ، أو على الأقل التحرك بسرعة أكبر في أوقات الأزمات .

وبعد ان يشير بريجنسكي في الدراسة الى الصعوبات الامدادية وعدم تملك امريكا لقواعد في اراضي الخليج يقول :

(احد الاحتمالات هو محاولة التوصل الى إتفاق مع السعودية من أجل توسيع القواعد العسكرية القائمة حاليا في تلك البلاد حتى تستطيع إستيعاب قوات امريكية وهناك خيار آخر هو الحصول على اذن للسماح بايداع مسبق للمعدات والامدادات في السعودية للاستخدامات الطارئة .

وتقول الدراسة:ــ (إن استفتاءا للرأي ، أجري مؤخرا بين سفراء الولايات المتحدة في المنطقة ، أن هناك اجماعا على القول بأن تمركز قوات برّية ، أو زيادة القوات البحرية الامريكية في المنطقة قد تؤدي الى إضعاف الدول التي ستتمركز فيها هذه القوات ، بدلا من أن تقويها ، فمن شأن المجموعات المتطرفة أن تستغل العواطف المعادية للاستعمار المتبقية منذ الايام التي كانت فيه الاراضي العربية مستعمرات أو محميات لبريطانيا وللدول الاوروبية .

وأذكّر سماحتكم وأصحاب الفضيلة أن هذا الكلام نشر قبل سنة وأحيلكم الى الخرائط العسكرية التي اشتملت عليها الدراسة عن الاحتمالات والخطط وهي مرفقة هنا .

وبالفعل أنشئت قواعد عسكرية لانظير لها في أكثر دول العالم ، وفوجيء الامريكيون عند نزولهم فيها بتطورها واستيعابها ومضاهاتهالاكبر القواعد في بلادهم ، والمؤلم أن أحد خبراء البنتاجون قال: (يجب أن تكون هذه القواعد مناسبة لنزول قواتنا وانه ينظر اليها كقواعد أمريكية لأننا سننزل فيها إن بطلب من السعودية أو بغير طلب) .

٢ــ دراسة استراتيجية بعنوان: (تحديات الأمن القومي في العربية السعودية في العقد المقبل) وكتبت سنة ١٩٧٨م قبل نجاح الثورة الايرانية ، وحين تحدثت الدراسة عن النزاعات المحتملة قالت :

من المحتمل ان تصبح العراق وايران أعداء للسعودية في منطقة الخليج فالرياض قلقة بشأن المطالبة القديمة بالكويت وبشأن حوادث اطلاق النار المتفرقة على طول الحدود المبهمة بين هاتين الدولتين .

ويعود الصراع بين العراق والكويت الى ماقبل حصول الكويت على استقلالها التّام في عام ١٩٦١م ، وتدّعي العراق أن لها الحق في المناطق التي كانت جزاء من الامبراطورية العثمانية التي تدّعيها أنها وريثتها القانونية ، ولو قبلنا هذا المنطق لأصبحت الكويت جزاء لايتجزأ من العراق .

أما الكويتيون فيقولون انهم كانو دوما محافظين على وضعهم ككيان مستقل ، وقد قرّر العراق أن يحل مشاكل الحدود عسكريا فيلجأ الى الاستيلاء على البلاد بأسرها وهو أمر يمكن انجازه بسرعة ، الا اذا تدخّلت دول أخرى لتساند الكويت .

والسعودية لا تستطيع ان تفعل الكثير من وجهة النظر العسكرية لإيقاف أي غزو عراقي للكويت ، ويتم الان انشاء مركز عسكرى سعودي قرب الحدود العراقية الكويتية (يقصد مدينة حفر الباطن العسكرية) .

لكن السعوديين قدلا يستطيعون أن يتحدّوا قوة بغداد العسكرية ، وفي موضع آخر تتحدث عن الخطر العراقي أيضا واحتمال اقدام العراق على اتخاذ بعض الاجراءات الجوية لمعاقبة المملكة لأسباب ذكرت منها:ــ دعمها للانظمة التقليدية ، أو لأنها تنتج النفط أكثر مما ينبغي أو لأنها تعرقل الحصول على أسعار أعلى للنفط ، أو من جراء دعم السعودية المحدود للكويتين في نزاعهم الاقليمي مع العراق...(يلاحظ ايضا هذا الكلام كتب قبل ١٢ سنة ومع ذلك فأن الاسباب الاولى الواردة هنا هي ما تضمنته مذكّرة الاحتجاج العراقية ضد الكويت والامارات المقدمة لجامعة الدول العربية والتي أعقبها الغزو العراقي .

ثم تقول: (أما احتياط النفط السعودي فمن المحتمل ان لا يلعب دورا في أي هجوم تشنه العراق ، اذ أن احتياط النفط العراقي قدلا يفوقه سوى احتياط النفط السعودي ،

البنتاغون يقول: يجب أن تكون هذه القواعد (السعودية) ينظر اليها كقواعد أمريكية لأننا سننزل فيها إن بطلب من السعودية أو بغير طلب

والصراع العراقي الكويتي يرجع على الارجح الى رغبة العراق في تسهيل الوصول الى البصرة وهي مرفأ العراق الرئيسي على الخليج لا الى الحصول على موارد الكويت النفطية الكبيرة) .

٣ــ دراسة استراتيجية بعنوان خيارات السياسة الامريكية في ايران والخليج نشرت ايضا في أوائل عام ١٩٧٩م وهي توضح الادلة على أن السياسة الامريكية كانت تتحرك بدقة نحو تدخل عسكري مباشر في الخليج الفارسي ظهرت في التقرير السنوي المقدم الى الكونجرس من وزير الدفاع هارولد براون يوم ٢ ــ ٢ ــ ١٩٧٨م وهو يعتبر (حالةالطوارىء) ترتبط بالعمل العسكري الامريكي في الخليج الفارسي حالة ملائمة للتخطيط الامريكي لأستخدام القوة.. ويستمر قائلا .

ان هذه الطوارىء ليست مجرد أوضاع ملائمة منهجية نستخدمها كقاعدة لتطوير موقف دفاعي غير نووي انها حالات طوارىء جدّية حقيقية يجب أن نستعد لها بشكل محدّد ، وأهم ما في الدراسة هو الخيار الاخير من الخيارات الثمانية الذي يقول: (من الضروري قيام القوات العسكرية الامريكية بالإحتلال المباشر الصريح لحقول النفط والإطاحة بانظمة الخليج الفارسي بمساعدة الحليفة اسرائيل) .

٤ــ دراسة للدكتور(بيتر تيزجر) حول خطط التدخل العسكري الامريكي في منابع النفط ، نشرها الاستاذ أحمد المصري في شئون فلسطينية العدد ١١٢ آذار مارس ١٩٨١م ذكر فيها أنه في بداية السبعينات ، وخاصة بعد حرب رمضان (بدأت المصادر العسكرية الامريكية تتحدث بوضوح عن أنه اذا تعاظم اعتمادنا على النفط الخارجي او تدهورت سيطرتنا في السياسة الخارجية والنفوذ الدولي فان البديل قد يكون ارسال حملة عسكرية الى الشرق الاوسط تجعل فيتنام تبدو بالمقارنة كنزهة) الفكر الاستراتيجي ، يناير ١٩٨٢م .

٥ــ مذكرات (الرئيس نيكسون) أو الحرب الحقيقية وهو كتاب ألّفه الرئيس نيكسون وترجم للعربية سنه ١٩٨٣م .

تحدث نيكسون عن أهمية النفط والخليج وعن قضية الفراغ الامني وحظر النفط العربي عام ١٩٧٣م وخطر الزحف اليساري الموالي للسوفييت ، ومما قال :

(وفوق كل شيء يجب أن نؤكد بشكل واضح لا غموض فيه لزعماء العربية السعودية وعمان والكويت والدول الرئيسية الاخرى في المنطقة بأنه في حال تهديدها من قبل القوات الثورية سواءا كانت تهديدا من الداخل أو الخارج فإن الولايات المتحدة ستقف الى جانبهم بكل حزم وهكذا لن يعانوا المصير الذي لقيه الشاه .

علينا أيضا أن تكون لدينا القوات التي يمكننا أن نستخدمها ، فقد نركب المخاطر في الدفاع عن مصالحنا في الخليج العربي لكننا سنعرض أنفسنا لركوب مخاطر أكثر جسامة اذا ماأخفقنا في الدفاع عن تلك المصالح .

ومن المؤلم ، المثال الذي ضربه نيكسون للمملكة نقلا عن مسؤول أمريكي كبير وهو

قوله: (والخطاب موجّه لإحدى الصحفيات) افترضي أنك امرأة ثرية تعيشين لوحدك في بلدة صغيرة محاطة بالمداخن ، كل واحد يدري أن تحت وسادتك مجوهرات بالملايين ، وليس من شرطة تحميك فلا بد أن يأتي — الشريف — من حين لآخر ويعطيك قبلة كبيرة ، ويولي أدباره أفهل يشعرك هذا بالأمان ؟ ، ويعني بالشريف الولايات المتحدة وصاحبة المجوهرات السعودية ، والكلمة تطلق في الاصل على السيد أو المالك .

ان أحداث المنطقة هي كما يعبّرون — الانعكاس الواضح — للعلاقات بين العمالقة الدوليين وقد كان العالم منذ الحرب العالمية الثانية يتنازعه القطبان المتنافسان (امريكا وروسيا) ولكن العقد الماضي شهد سباقا عاجلا بين فكرتين نقيضتين :

الأولى: تعدّدية الاقطاب وهو ماتسعى اليها فرنسا واليابان والمانيا والصين وكوريا والهند ، وأهم جبهاته بالطبع هي فرنسا التي تمرّدت على حلف (الناتو) منذ أيام ديجول والتي ترفض الدخول تحت المظلّة الامريكية ، وتريد ان تتزعم أوربا من جهة وتسيطر على أكبر قدر ممكن من العالم الثالث من جهة اخرى .

الثانية: هي فكرة القطب الواحد: وهو ماتريده أمريكا الساعية دوما الى التفرد بزعامة العالم .

يبدو أن مسرح الاحداث في الخليج يتهيأ لمواجهة ثلاث تنظيمات تتعلق باجراءات الحفاظ على سلامته وتأمين سلامة مواصلاته ومرافقه البترولية وهي :

١ — التنظيم السوفييتي عبر عدن .

٢ — التنظيم الامريكي عبر سلطنة عمان .

٣ — التنظيم الخليجي — السعودي — العربي .

كانت الحملات الاعلامية المستوردة والمكشوفة من جانب ايران والولايات المتحدة ، وعديد من المصادر تعمل على اذكاء نيران المخاوف في ان واحد من السعودية والعراق ، يعني لدى دول الخليج الصغيرة الكويت ، والبحرين ، والامارات .

وقد عالج كل من الطرفين العراقي والسعودي هذه المخاوف مقيما الدليل على أنها وهمية ولا تستند الى أساس موضوعي ، وبينما لجأ العراق الى مبادرات الانفتاح نحو دول الخليج عبر وفود رسمية أرسلها تحمل عروض ومشاريع التعاون في جميع المجالات ، والانطلاق من المفهوم القائل: ان المهمة القومية الاستراتيجية للعراق تستوجب منه ان يتجه جنوبا لحدّ محاولات السيطرة الايرانية والاجنبية على الخليج ، وفي توقيت واحد مع اتجاهه غربا لتأكيد استمرار دوره الاساسي في أي مواجهة مع اسرائيل ، وبينما بدأت تتجلى ثمرات هذه السياسة في تسوية المشكلات العالقة مع الكويت ، وتسوية قضية اقتسام المنطقة المحايدة مع السعودية ، مما ساعد على ايجاد بداية انفراج حقيقي كانت السعودية تعالج نتائج مؤتمر مسقط .

أن الفراغ الاستراتيجي الذي حصل ، بدأ يغرى على احياء المحاولات الامريكية

إن مزاعم البعثيين في مواجهة إسرائيل كلها هراء ، لا أساس لها من الصحة

كانت الصحافة العراقية والسعودية كأنهما نسخة واحدة خلال العشر سنوات الماضية

والسوفييتية للتحكم في الخليج في سباق للسيطرة على منابع النفط ومصباته .

وكتطور طبيعي منطقي تجدّدت الاتصالات من أجل تفاهم دفاعي اقليمي ، وشدّدت هذه الاتصالات بشكل خاص على العراق بالنظر لأن القوى المتوافرة لديه تجعله الديدبان الفعلي للخليج ، وهكذا فأن الابحاث المتعلقة بايجاد تنظيم عربي مشترك ، تعد مؤشرا على زوال عهد الشكوك والمنافسات العقيمة لمصلحة عهد التعاون والتضامن على جميع الاصعدة .

ولكن مزاعم البعثيين في مواجهة اسرائيل كلها هراء ، لا أساس لها من الصحة ، ونذكر هنا ما قاله حسن العلوي رئيس تحرير أهم مجلة عراقية سابقا ، في مقابلته مع مجلة المجلة عدد ٥٥٦ الماضي حيث قال : لم أقرأ وقد أمضيت في الحزب ربع قرن.. كتابا لمؤلف عراقي ، ولم أسمع محاضرة لمحاضر عراقي عن فلسطين .

ولايخفى عليكم ان التنظيم الخليجي قد تم فعلا ونعني به مجلس التعاون الخليجي ، وأن العراق وان لم ينضم اليه ، فان الموقف العراقي والخليجي كان موحّدا خلال السنوات العشر في أكثر القضايا ، وخاصة أثناء الحرب العراقية الايرانية ، ونذكر هنا بعض الامثلة :

١ — كانت اذاعات دول مجلس التعاون تذيع أخبار الانتصارات العراقية بحماس زائد ، وتقول كل ليلة تقريبا (وقد تكبّدت القوات الايرانية كذا قتيلا بينما فقدت القوات العراقية كذا شهيد ، هذا غير التأييد الدائم في الامم المتحدة وفي المحافل الدولية ، واصرار دول الخليج على أن إيران هي البادئة بالحرب ، واشاداتها المتكررة بمبادرات صدام لأنهاء الحرب وتعنت ايران .

٢ — كانت الصحافة العراقية والسعودية كأنهما نسخة واحدة خلال العشر سنوات جميعا ، والفرق بينها أن مجلة (المجلة) السعودية تبدأ بالحديث أو الاخبار عن المملكة مقرونة بصور الملك فهد ، ثم تعقبه بحديث مماثل أو اخبار عن العراق ، مقرونا بصورة صدام..في حين أن المجلات العراقية مثل الوطن العربي والتضامن تبدأ بالعراق وصدام ، حتى أننا كنا نستغرب أن المجلات العراقية تبدو وكأنها ملتزمة بنفس التعليمات الصحفية السعودية مثل عدم نشر الصور الفاضحة ومثل عدم نشر أي مقالة الحادية واضحة ، (كما هو الشأن في صحافة الخليج ، وفي الوقت نفسة نجد أن الصحف السعودية تكاد تكون ملتزمة بالخط القومي في تحليلاتها وأرائها ، أما المهرجانات الثقافية والادبية وأشباهها ، فانها كانت متماثلة النهج والفكر الا قليلا: (التعاون الحداثي خير مثال على ذلك) .

في هذا الوقت كان الدعاة الذين يعرفون حقيقة البعث وصدام — وأعبّر عن نفسي شخصيا — أقول كنت اشعر بالغربة وأحيانا بالاحراج عندما أسأل عن عقيدة البعث ، أو عن رأيي في دعاوى صدام حسين الاسلامية ، لأنني أعلم علم اليقين كفره وكفر عقيدته ، مهما ادعى وتستر واصرح بذلك ، وكثيرا ما يواجهني اللوم من جهتين: من جهة أنني

مخالف لما عليه ظاهر الحال من سياسة الحكومة بشأنه ، ومن جهة أن إحتمال أن يكون الرجل تاب أو استتيب أمر وارد ، كما يقول بعض المشايخ ، واذكر منهم الافاضل وخاصة الشيخين محمد بن عثيمين وصالح الفوزان بما قلته عقب كلمتيهما القيّمتين في اجتماع دعاة القطاعات العسكرية وغيرها في موسم الحج الماضي ليلة الخامس عشر من ذي الحجة بالعزيزية الجنوبية عن خطر البعثيين والاخطار الاخرى المحدقة بهذا البلد عامة .

وهكذا استمر ذلك التحالف الوثيق الى وقوع الحادث الاخير باجتياح الكويت ، ولايعني هذا أنه لم توجد خلافات مطلقا لكن ما وجد بين بعض دول مجلس التعاون كان أكبر مما وجد بين السعودية والعراق ، وأبرز فتور حدث في العلاقات هو عند اعلان المجلس الرباعي (العراق ــ مصر ــ اليمن ــ الاردن) ومع ذلك قيل انه خطوة نحو الوحدة العربية الشاملة ، ثم كان مؤتمر بغداد الاخير في ذي القعدة ١٤١٠هـ الذي أشعر الناس لأول مرة بأن العالم العربي ، يمكن أن يتفق ويتوحد (ما عدا سوريا) .

والمقصود أنه خلال هذه السنوات العشر ، لم يكن يدور في اعلامنا أي كلمة عن كفر البعثيين أو انحرافهم وغدرهم ، بل سكت اعلامنا عن مجازر حلبجة المأساوية وعن الاعدامات التي تعرض لها الاتجاه السلفي في العراق ، والحق أنه لم يكتف بالسكوت ، بل شن مع الاعلام العراقي حملة مضادة على الصحافة الغربية التي كانت تهاجم صدام ، ولا أريد أن أذكر أمثلة على ذلك لأنها أكبر وأظهر من أن أمثّل لها بآحاد أو عشرات من المقالات والتحليلات .

وبصراحة أقول ان اعلامنا ــ بل ان حبنا وبغضنا عامة ــ لم يكن ملتزما بما أمر الله ، وأن المليارات التي أعطيت لصدام لم تكن مشروطة بأي شرط من شأنه التخفيف من الحرب الشعواء ، التي يشنها الحزب وزبانيته على الدعاة ، وخاصة السلفيين منهم ، حيث أن حيازة كتب شيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب وكذلك شيخ الاسلام ابن تيمية تعد تهمة في العراق ، والذي يحصل عليها من السفارة السعودية يأخذها كالسارق اللائذ بالفرار ، وكذلك يعاني الدعاة الآخرون كالاخوان العراقيين (وللعلم نقول ان العقيدة السلفية منتشرة بين الاخوان العراقيين أكثر من غيره كالسوريين مثلا) ، ومع ذلك سكتنا ــ والله يغفر لنا ــ متأولين أن قيام صدام في وجه الطاغوت الرافضي (الخميني) جعل هذه المساعدات الهائلة داخلة ضمن مصلحة الإسلام العامة .

ان منطقة الخليج الغنية بالنفط مهمة الى درجة ان وجود نار مشتعلة تحت الرماد فيها ، يثير قلق القوى الصناعية ، وهي على علم باللعبة الدولية وصلحه مع العراق يأتي ضمن أطماعها من الغنيمة .

ولذلك أعلن وزير دفاعها أن حكومته خصّصت ١٠ مليارات دولار في السنوات الخمس القادمة لتحديث الجيش الايراني لمواجهة ماأسماه (التغييرات الجارية ولاسيما في البلدان المجاورة) .

انها بداية تشكيل القوس الرافضي خلفا لحلف بغداد .

إن الرافضة هم أولياء اليهود والنصارى في قديم الدهر وحديثه (!!)

من أعطى السلطة أو الحق للمخابرات الأمريكية ، أن تتعاون مع الكويت لزعزعة استقرار العراق

ولكن ليست المشكلة هنا فحسب بل لها جانب آخر خفي ، أشارت اليه بعض المصادر الامريكية أثناء أحداث أذربيجان حيث تحدثت عن تفكيك الامبراطورية السوفييتية ، مقترحة ضم المناطق الشيعية الى ايران و ، ضم المناطق السنّية الى تركيا وضم أفغانستان الى باكستان .

فاذا ضممنا هذا الى عمود التحالف الذي يراد انشاؤه بين دول الخليج وأمريكا من جهة وبين عمود التحالف الآخر (مصر ــ اسرائيل ــ سورية) من جهة اخرى وضممنا اليه ما نادى به بعض مخططي السياسة الامريكية من اعطاء ايران الثورة ، الافضلية بدلا من العراق ودول الخليج (كما ورد في الخيارات السابقة) مستندين في قولهم الى أن مناطق النفط تسكنها غالبية شيعية... اذا تصورنا ذلك أدركنا خطر كبيرا يهدّد المنطقة في حالة تدمير العراق ، واحلال التحالف الشيعي محله (ايران ــ سورية ــ العراق) الذي سيصبح دولة شيعية ، خاصة بعد فصل الاكراد ، ثم بقية المناطق الخليجية كالبحرين والامارات وشرق السعودية ــ والوجود الشيعي واضح فيها ــ ولا ننسى أن نذكر أن كثيرا من الناطقين بالعربية في جنوب تركيا من النصيرية أيضا ، أما باكستان فكثير من قادة جيشها الكبار شيعة ومعهم اخوانهم من القاديانية والبريلوية) .

انها مصيبة عظمى لو أصبح هذا القوس الكبير قوسا رافضيا يهوديا توجهه الصليبية الغربية المتحالفة ، وهنا يجب على علمائنا الكرام تنبيه وسائل اعلامنا الى الخطر الرافضي القادم وبيان فداحة الخطأ الذي تقع فيه عندما تؤيد المعارضة العراقية الرافضية وتسميها المعارضة الاسلامية ، وتصف آيات ضلالها بأنهم علماء الإسلام ، في حين تهاجم بلا هوادة جبهة السودان وجبهة الجزائر وامثالها من الحراكات الاسلامية ، التي مهما اخطأت فهي لا تقارن بخطر الرافضة .

ان الرافضة هم أولياء اليهود والنصارى في قديم الدهر وحديثه ، ولا أظن الغربيين قد ادركوا الفرق بينهم وبين أهل السنّة جيدا واخشى ــ لاقدر الله ــ ان نصحو على امبراطورية مجوسية تمتد من الهند الى مصر ، أما أن صحونا الآن فسنقطع عليهم الطريق بإذن الله .

أما المؤامرة الكبرى التي بدأ تنفيذ فصولها في فبراير ١٩٩٠م بعد أن حذّر حاكم العراق صدام حسين في خطاب عام الدول العربية ، من ان الولايات المتحدة الامريكية قد تتحكم في مستوى انتاج البترول والغاز ، بالنسبة لكل دولة في منطقة الخليج الفارسي .

وبعد ذلك الخطاب أعلن العراقيون ان هناك دعاية متزايدة موجهة ضدهم وفي غضون ذلك الخطاب ــ فبراير سنة ١٩٩٠ ــ كان سعر برميل البترول يتراوح بين ١٨ الى ٢١ دولار ، ثم طلب الكويت زيادة كبيرة في انتاجها من حصة الدول المصدّرة للبترول (اوبيك) وبدأت بدون تصحيح بذلك في اغراق السوق مقلّلة بذلك سعر برميل البترول الى ١١ دولارا .

وكان العراق ــ بعد حرب استمرت ٨

سنوات ــ قد أضير اقتصاديا وبشكل خطير ، وكان الدبلوماسيون العراقيون يحاولون ثناء الكويتيين عن اتباع هذه السياسة ، وفي مايو سنة ١٩٩٠م وفي مؤتمر القمة العربي حذر صدام حسين علنا من ان تصرفات الكويت تصعد حالة الحرب ضد العراق .

وفي ١٦ يوليو أصدر صدام حسين في خطاب عام تصريحا واضحا ، من أنه اذا لم تستطع (التعهدات) الكلمات أن تحمي شعب العراق من الحرب الاقتصادية ، فان تصرفا حاسما فاصلا سيتخذ ، وفي اثناء ذلك فقدت العراق ١٤ مليون دولار من دخلها القومي كنتيجة لتصرفات الكويت .

وفي ٣٠ يوليو عقد اجتماع أخير لتضييق هوة الخلاف لكن كان الكويتيون لا زالوا يتحدّون العراق ، ولم يعوا وقت صدور التقرير المشار اليه انفا ، أن العراقيين مع ذلك أدركوا أن الكويت لم تكن لتصر على اتباع نفس السياسة التي اتبعتها من قبل الا اذا وجدت مساندة من قوة عظمى .

وفي الثاني من اغسطس دخلت العراق بالكويت ، واستغرق الغزو ست ساعات وقد لفت نظري أن الاسرة الحاكمة الكويتية وجيشها كله والقوات الجوية ، هربت كاملة الى المملكة العربية السعودية وكان هذا التصرف ذا مغزى .

وعلى عكس ما أعلنه بوش من أن العراق كانت تخطط لغزو المملكة العربية السعودية ، أعلن العراق موافقته على عقد اجتماع قمة مصغّر ، بناء على اقتراح ملك الاردن الملك حسين يوم ٥ أو ٦ اغسطس بجدة .

وبدلا من ذلك ــ على أي حال ــ وصل (ديك تشيني) وزير الدفاع الامريكي في زيارة وضح أنها معدّة من قبل ، وقد أوضحت سبب الغاء اجتماع القمة بواسطة السعودية ، ثم استدعى السعوديون القوات الامريكية ، التي كان واضحا أنها كانت في طريقها الى السعودية قبل الاعلان الرسمي عن ذلك .

من أعطى السلطة أو الحق للمخابرات الامريكية ، أن تتعاون مع الكويت لزعزعة استقرار العراق؟ أنا لا أثير نزاعا أو نقاشا تشريعيا حول هذا الموضوع ، ومتى سيقرّر الشعب الامريكي الاطاحة بحكومة العراق؟ أنا أيضا لاأثير أي نقاش عام حول هذا الموضوع .

ومن هنا يتضح لماذا يوجد (٢٠٠،٠٠٠) جندي أمريكي في صحراء المملكة العربية السعودية ، السبب في ذلك أن هناك مخططا سرّيا لدى المخابرات الامريكية للإطاحة بحكومة شخص ما ، وذلك لحماية مجموعة من المصالح الخاصة ، توشك أن تهب في وجوهنا .

وعشية الغزو ــ ليلة الجمعة ــ أعلن بوش بالحرف (ان تجاوز العراق للكويت الى غيرها هو أمر غير مقبول) هذا نص ما أعلنته الاذاعات ، ونشرته الصحف ومفهومه الفاضح ــ وعاه صدام وحزبه ، فتوهموا أمكانية الاعتراف له بالكويت .

ولما أعلن صدام الحكومة الحرّة رد بوش بإعلان أن أمريكا ترفض الاعتراف بحكومة دمية ، ومفهومه كان الايغال في

بعد إستنكار دخول القوات الأجنبية ، ونتيجة الغليان الذي لم يهدأ ، احتاجت الحكومة السعودية لصوت اسلامي مضاد فكان التأييد من مجلس القضاء ثم من هيئتكم

الشراك بإعلان الدّمج وتقويض الدمية ، فلما أستحكمت الانشطة ، واصبح التراجع مستحيلا تماما ، أعلن بوش حملته التي لم تهدأ لإعادة أسرة آل صباح وفرض القانون الدولي ومعاقبة من خرقه..الخ .

وهرعت أمريكا تساوم دول الخليج للتدخل العسكري ، وتردّدت الدول وحاولت الامتناع ، واخيرا جرى الاعلان هنا عن طلب المساعدة من أمريكا ، في حين أعلنت أمريكا موافقتها على التدخل ، أي أنها هي الطالبة وهذه هي الحقيقة في نظري.

ومنذ ذلك اليوم حتى اليوم ، والذي يتردّد في وسائل الاعلام الامريكية كافة ، هو أن امريكا تدخلت لتحقيق استراتيجيتها ، وحماية مصالحها والقضاء على عدو يهدّد هذه المصالح ،لا أنها أعانت صديقا لها ، يخشى أن يهاجمه جاره .

ومن ذلك جواب بوش الشهير لمّا سئل في مجلس الشيوخ الامريكي ، كيف ترسل أمريكا أبناءها من أجل شيوخ النفط المستبدّين؟ فأجاب : نحن ذهبنا من أجل شيوخ أمريكا ومصالحها وليس من أجل شيوخ النفط .

وبعد نزول الامريكان أعلن طاغوت البعث (الجهاد المقدس) وردّ بوش بالإعلان عن كفر صدام والحاده وأنه لا يمثل الاسلام ، كما أعلنت تاتشر أنه لا وجه لمقارنته بصلاح الدين الايوبي ، وتحول هياج الرأي العام في العالم الاسلامي نتيجة الاعلام البعثي المركّز من استنكار احتلال الكويت ، الى استنكار دخول القوات الاجنبية ، ونتيجة هذا الغليان الذي لم يهدأ ، احتاجت الحكومة ــ السعودية ــ لصوت اسلامي مضاد فكان اعلان التأييد من مجلس القضاء الاعلى ثم من هيئتكم الموقّرة ــ هيئة كبار العلماء ــ وتم طلب ذلك أيضا من المحاكم الشرعية في المناطق كما تعلمون .

ومع تحفظي على صيغة التأييد ، من جهة أنه لم يشر الى أسباب البلاء ووسائل دفعها ولو بإيجاز ، ومن جهة أنه لم يقيّد الضرورة وغير ذلك ، فقد ارتحت من جهة أنه لم يذكر أدلة تفصيلية .

ثم ظهر بعض الخطباء بهيئة المستدرك عليكم ، فذكروا أحاديث لاتدل على المقصود ، لأن مناط الحكم مختلف تماما ، إما إنها ليست في باب الجهاد أصلا ، واما لاختلاف الواقع اختلافا كليا ، فلم يسعني الا أعلان رأيي كما سمعتموه ، وكانت القضية الاساسية عندي ماتزال هي ــ تصوّر الواقع على حقيقته ، وتحذير الامة من مخاطره في المستقبل ، لا سيما بيان أن ما أصابنا هو من عند أنفسنا ، وأن الرجوع الى الله والضراعة له ، والإستكانة أساس الحل وضرورة التوكل على الله وحده ، واعداد العدّة للأستغناء عن كل ماسواه وإحياء فريضة الجهاد ، وتدارك مفاسد وجود هذه القوات ــ الاجنبية ــ وبيان تقصيرنا وتفريطنا في الإعداد ، وفي معاملتنا لصدام وغيره ، وفتح المجال للدعوة وأنكار المنكر ، وما أشبه ذلك ، هذا هو خلاصة ماكنت أردّده ولا أزال ، واكرر معه في كل مناسبة التحذير من التهور والاندفاع العاطفي وترك

الحكمة في معالجة الامور .

ثم جاءت الوقائع المؤيدة لصدق التوقعات وظهرت الشواهد المؤيدة لما خفته وحذّرت منه ، ولن أطيل عليكم بذكر مآسي الواقع المؤلم عقيديا وسلوكيا معنويا وماديا بعد نزول القوات فكلكم يعلمه وأنا أعلم أن كثيرا ممن لديهم حقائق جليّة عن ذلك قد عرضوها عليكم ، ولكنني سأختصر على شواهد دالة على ماتوقعته من خطط صدام ، كما ذكرت الشواهد الكثيرة على خطط الغرب .

إن الشواهد تتلخص في الحوار الذي دار بين صدام وسفيرة الولايات المتحدة في بغداد والتي كانت فصولها معدّة من السابق وهي تدل على عمالة صدام لأمريكا بدون شك .

والآن وبعد أن استعرضنا القضية من بداياتها وبجذورها وخططها وارهاصاتها وإخراجها ، هل أتضح أن المسألة هي مسألة إستعانة كما فهم المشايخ والأخوان الافاضل أصحاب الرأي الاول؟ .

ودفعا للبس أقول: إن بيان هذه الحقيقة الجليّة ، لا يعني بالضرورة إتهام المستدعي أو الموافق بالتوطؤ مع الاعداء ، فأنا أقول جازما أنه لاتوجد حكومة في العالم تريد أن يكون للقوى الدولية الكبرى تدخل في شؤونها ، أو وجود في أرضها لأن ذلك يعني المزاحمة على السيادة ، ولهذا أسفت جدا لما قاله بعض المشايخ من كلام كهذا ظانين أنهم يدافعون عن الحكومة (ووصل الحال الى أن بعضهم قال لاتدعوا على الامريكان ، بل البعض دعا لهم) .

وهؤلاء المشايخ نسوا وأنسوا الامة ، المخاطر المحدقة ، وأظهروا الحكومة بمظهر الراضي المطمئن لما فعل ، ولا أحسب هذا ألا ظنا منهم لم يبنوه على سماع ويقين ، وعلى كل حال فأنتم أولى الناس وأجدرهم بمعرفة الحقيقة نصا ومباشرة ، وإن كان الجواب منا أعتقده ، فالواجب تنبيه هؤلاء الى خطر وخطأ ما يقولون .

وإنه لما يؤلمني ويؤرقني ليل نهار ، أن تتحول القضية الى جدل فقهي بعيد عن الواقع ، ويصورها بعض الناس على أنها خلاف بين هيئة كبار العلماء وفلان وفلان ، ونتناسى المصيبة ونتغافل عن الكارثة التي لايجوز أن نختلف في مسؤوليتنا تجاهها ، ولهذا فأنني اطالب أطراف القضية الخلافية بالكف عن ذلك الجدل العقيم ، والأنصراف للعمل الدؤوب للمرحلة الراهنة بشرط تقييدها بالضوابط التي ذكرها بعضكم ، كما جاء في محاضرات فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين واسكت عن رأيي الخاص الذي فيه تفصيل لايتسع له المقام .

إن الامر الان والله جدّ خطير ، ويجب على كل فرد من هذه الأمة أن يتجرد لله ، وان ينسى مركزه ومنصبه ويستعد لقبول الحق أيا كان قائله .

فنحن كركاب سفينة يهددها الغرق ، ولن يقتصر الهلاك على بعض دون بعض ، (وإن التعتيم والتخدير أو السكوت والتناسي جناية على الجميع) يجب أن ندرس المشكلة ، بأبعادها ومخلفاتها بكل وضوح وصدق

قال بعض المشايخ (لا تدعوا على الأمريكان ، بل البعض دعا لهم ، وهؤلاء نسوا وأنسوا الأمة المخاطر المحدقة ، وأظهروا الحكومة بمظهر الراضي المطمئن

ونستعرض احتمالات الموقف ، ونضع لكل إحتمال حلّه المأخوذ من مصدر الهدى والنجاة ــ كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وسيرة الخلفاء الراشدين .

ولخطورة القضية وتشعبها ولضرورة تكامل الحل وتحقيق مبدأ الشورى فيه ، أرى أنه لابد من أن نضع لكل جانب منها مؤهلين مخلصين ، يدرسون مايوكل اليهم دراسة متأنية موثقة عميقة ، ومن ذلك مثلا :

١ــ تخصيص مجموعة من المؤهلين ويكون من بينهم قادة عسكريون ، لدراسة مشكلة الضعف المخيف الذي فوجئنا به في جيشنا أهو حق أم باطل ولماذا؟ وكتابة صورة صادقة مستفيضة عنه .

٢ــ تخصيص مجموعة أخرى مماثلة لدراسة أفضل وسيلة لأستقلالنا بالدفاع عن أنفسنا ، وهي خطوة للمرحلة الواجبة التي هي جهاد الطلب بأذن الله .

أرى أنه يجب عليكم يا أصحاب الفضيلة ، وأنتم السلطة العلمية في البلاد ، أن تنصحوا السلطة التنفيذية ، بأنه لا خطر على النظام من قوة الجيش فأنه ليس بقوة الجيش يقوى احتمال غدره بالقيادة السياسية ، بل بحسب التربية والمنهج ، فإذا كان جيشا جهاديا وحكومته راشدة جهادية ، فلا يمكن أن ينتفض عليها .

وأنه لايجوز شرعا كما لايصح عقلا وسياسة ، أن يكون البديل عن جيش مسلم من أبناء البلاد المخلصين ، جموعا متنافرة لحكومات متآمرة ، وإنها لحقيقة مؤسفة أن نقول أن ما يسمى التطوع ، لا يعدو أن يكون إمتصاصا للمطالبة وتفريغا لشحنة التأثر ، إذ كان المتوقع أن تتحول مدننا وقرانا وهجرنا الى معسكرات دائمة .

٣ ــ ومما يجب وضعه في الحساب كيف يكون التصرف حالما تظهر هذه الحشود غدرها وخيانتها ، وماذا نفعل لو قرّرت ــ لاقدر الله ــ تقسيم البلاد أو تدويلها أو تغيير نظامها السياسي والاجتماعي أو فعل أي شيء في جعبتها الملأى بالحقد والتآمر؟ أنبكي حينئذ ونقول صدق من حذرنا .

٤ ــ يجب أن ندرس وبكل صراحة ووضوح ، أن بلادنا قد تكون في أي لحظة ميدانا لحرب مدمرة ، لم تشهد الدنيا لها نظيرا ، حرب كيماوية وبيولوجية وربما نووية .

٥ ــ تخصيص مجموعة أخرى ــ بينهم اقتصاديون وخبراء تخطيط مؤمنون لا (علمانيون) لدراسة أثر هذه الازمة على مستقبل التنمية في بلادنا ، والأفادة من ذلك لسحب الودائع المخزونة في بنوك الغرب ، وحث الامة على الترشيد وترك الاسراف والتبذير اللذين لايزالان ، كما كانا قبل الازمة التي نخشى أن تطول فتستنفذ كل شيء .

٦ ــ لم لا يضع علماؤنا الاجلاء مبادرة سلام ، تخفف مصيبة الكويتيين ، وتضمن شيئا من حفظ ماء الوجه كما يقولون لطاغية العراق ، وتضمن رحيل جيوش الصليب عن بلادنا؟ وعلى الجملة اترك الرأي فيها لكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....!!

العلاقات المصرية السعودية: الأمن والابتزاز

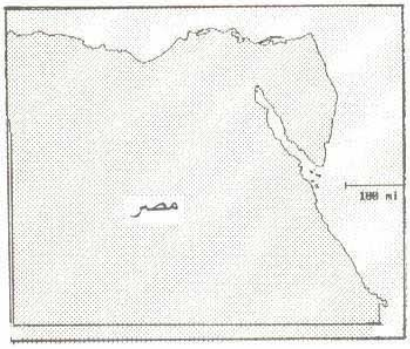

وصف ويليام كوانت مساعد وزير الخارجية الامريكية الاسبق هنري كيسنجر ، في كتابه « السعودية في الثمانينات » العلاقات السعودية – المصرية ، بأنها علاقات تنافس وصراع خفي ، ولم تكن في يوم من الايام علاقات متوازنة.

واذا كان الصراع بين مصر والسعودية قد برز في عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، فإن أي فترة استقرار لم تشهدها العلاقات بين البلدين ، حتى تلك المتصلة بحكم الرئيس انور السادات ، واقترابه من المشروع الامريكي الذي تبشر به الحكومة السعودية .

ويرجع الفتور في العلاقات بين البلدين الى التنافس على زعامة العالم العربي حيث تنظر كلتا الدولتان الى قوتهما (العسكرية ، والبشرية من جانب مصر ، والمالية والتحالف مع الغرب من جانب السعودية) على أنها مؤهلات لبسط النفوذ و الزعامة على العالم العربي .

ويرى المحللون ان الرئيس حسني مبارك قد استثمر جيدا فرصة ازمة الخليج ، لبيع الموقف السياسي ، الذي لم يكن من المتوقع ان يتخذ خلافه مع الروابط الوثيقة بين الولايات المتحدة ومصر ، من اجل تخفيف اعبائه الداخلية سيما على الصعيد الاقتصادي .

ومعلوم ان الحكومة المصرية مارست ضغطا كبيرا على دول الخليج والمملكة بشكل خاص إبان الازمة لاقناعها بالتنازل عن الديون المصرية لدول الخليج ، وفعلا حصلت مصر على الغاء لديونها البالغة سبعة مليارات دولار . كما حصلت على مساعدات مالية اضافية .

وبين المطالب المصرية بالضمان المتقابل (مصر وسوريا تضمن الخليج امنيا ، والخليج يضمنها اقتصاديا) شهدت العلاقات بين القاهرة وعواصم مجلس التعاون ، في اعقاب تحرير الكويت مراحل من المد والجزر ، و تعمدت القاهرة في بعض الحالات تصعيد الموقف الرسمي اعلاميا وشعبيا ، لاسيما في الحديث عن الترتيبات الامنية ودور كل من الاطراف العربية والاقليمية والدولية الاخرى ، سيما ايران التي تميل عواصم الخليج الى ادخالها في المعادلة لموازنة الخطر المحتمل من جانب العراق ، وموازنة الدور العسكري المصري بطبيعة الحال ، وشنت الصحافة المصرية المعارضة ، والحكومية على حد سواء ، حملة على انظمة الخليج ابان ازمة الكويت ، وكانت وتيرة تلك الحملات تتصاعد كلما ازداد الحديث عن الديون المصرية ، وكانت القاهرة ترمي الى ابعد من مجرد الحصول على الغاء ديونها ، فقد كشفت انباء ان الحكومة المصرية ارادت من دول الخليج شراء ديونها المستحقة للغرب والبالغة اربعين مليارا قبل الغاء نصفها ، والدخول مع مصر في مجلس اقتصادي تكون دول الخليج مسؤولة فعلا عن التنمية في مصر .

وبعد طرح فكرة الامن الخليجي بادرت القاهرة الى اعلان استعدادها لضمان الامن في الخليج مقابل حصولها على مطالبها السابقة. وبالرغم من ان اعلان دمشق الذي وقعته دول مجلس التعاون الست بالاضافة الى مصر وسوريا قد شكل لبحث الترتيبات الامنية في دول الخليج بالدرجة الاولى وانشاء مجلس تعاون اقتصادي وسياسي بين الدول الثمان ، فقد بدا للوهلة الاولى ان الهدف من الترتيبات الجديدة اجبار دول الخليج على دفع فواتير انماء مصر .

السعودية ، وعمان ، وبعض دول الخليج يرون ان المضي قدما في المشروع المصري يعني ان دول الخليج ستتحمل من جانب واحد نفقات اكبر دولة عربية دون ان تشارك تلك الدول في تقرير سياساتها الاقتصادية ورسم خططها الانمائية ، وهو الحق الذي اعطته القاهرة فعلا لصندوق النقد الدولي مقابل اقراضها مزيدا من الاموال او اعادة جدولة ديونها.

وخلال الحديث عن الترتيبات الامنية في منطقة الخليج دخلت ايران على الخط ، اولا : لأنها دولة معنية بالامن الخليجي ، ثانيا : لأن السعودية كانت ترى ان اشراك ايران في ترتيب ما يخص امن الخليج سوف يحد من الدور المصري ، بالرغم من انه من غير المتوقع ان يكون الدور الايراني اكثر من مجرد الارتباط مع دول الخليج بمعاهدات اقتصادية وزيادة التبادل التجاري ، وهو ماتطمح اليه ايران بشكل فعلي ، حيث تحتاج طهران الى زيادة مدخولها لتمويل عملية اعادة البناء والتي لا تكفي عائدات النفط وحدها لسد متطلباتها المالية.

وقد هاجمت القاهرة الدور الايراني ووصفته بأنه « غريب » ، وردّت طهران بالمثل ، وقالت صحيفة « طهران تايمز » ان التدخل المصري في امن الخليج اشبه بمطالبة ايران بالاشراف على أمن قناة السويس.

وفي منتصف ايلول الماضي عادت صحف القاهرة لمهاجمة دول الخليج ، وطالبت صحيفة الاهرام المعيرة غالبا عن اراء الرئيس مبارك برفع الحظر

الاقتصادي عن العراق ، واتهمت الولايات المتحدة بأنها تهدف الى اذلال الشعب العراقي ، وتحطيم بلده ... وكان واضحا ان الخطاب هو من نوع الاحراج الممهد للاخراج ، وكان موجها بصورة لاتقبل الشك الى المسؤولين الخليجيين ، فيما وصفه المحللون بأنه اشد ماوجه لدول الخليج ، اذ انه يحمل في طياته تهديدا بأن مصر ربما تعيد تحالفها مع بغداد اذا لم ترضخ انظمة الخليج لمطالبها ، وهو امر يتضمن في طياته تهديدا مباشرا لكل الترتيبات التي اتفق عليها حتى الان ، وربما يضطر حكومات الخليج الى كشف اوراقها التي كانت حتى الان تسترها بالتحالف مع سوريا ومصر ، تلك الاوراق التي تتعلق خصوصا بالمستوى الجديد من العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب ، والذي يصل الى درجة الارتباط الكلي بالسياسات والارادات الامريكية على الاصعدة الاقتصادية ، البترولية خاصة ، والسياسية ، المتعلقة بالشرق الاوسط خاصة.

الرياض رأت في التهديدات المصرية ، سيما سحب القوات المصرية من السعودية محاولة مصرية للوصول الى زعامة العالم العربي بأموال خليجية ، حيث ان المانع الذي كان يعيق وصول مصر الى تلك الزعامة هو مشكلة الديون والعجز الاقتصادي وشحة الاموال ، اما وقد توفر الممولون فإن الطريق اصبح ممهدا ، وهذا ما دفع بالرياض للتشدد في حصول مصر على قروض اضافية او تسهيلات جديدة.

وازاء سياسة المنافسة والابتزاز التي تشوب العلاقات المصرية - السعودية ، ينبغي التوجه الى مغالطة قد تشوب الموضوع ، فالحق ان الدول العربية جميعا مسؤولة (افرادا ، وانظمة) عن تنمية بلدانها ، ومسؤولة عن توزيع الثروة ، لكنها في الوقت نفسه مسؤولة عن تقرير السياسات ، والتخطيط الاقتصادي لتلك الدول ، وليس من المعقول ان تكون تكلفة النمو المصري مسؤولية دول الخليج دون ان تكون هناك ترتيبات تضمن مشاركة دول الخليج في تقرير سياسات مصر ، الاقتصادية منها على وجه الخصوص ، وهذا ما يتضمن انشاء مجالس اتحادية عربية تشترك فيها الحكومات العربية في التخطيط وتقرير سياسات بعضها.

بيان للقوى السياسية في الكويت حول قرارات (٢ يونيو ١٩٩١)

انعقاد المجلس الوطني خلاف للدستور ، ومخاوف من التلاعب بقوانين البلاد قبل اعادة الحياة النيابية

انتقدت المعارضة الكويتية في بيان وقّع عليه جميع فصائلها أوامر أمير الكويت جابر الاحمد ، الخاصة بتمديد العمل باوامر صدرت في ١٩٨٦ وتم بموجبها حل مجلس الامة ، تعطيل الدستور والحد من حرية الصحافة ، كما انتقدت دعوة المجلس الوطني للانعقاد ، قائلة انه غير شرعي وان الامير لايحق له بموجب الدستور اصدار اوامر من هذا النوع ، وقالت اطراف المعارضة في بيانها ، انها تخشى ان تكون الحكومة التي تألفت بصورة غير دستورية ، عازمة على التلاعب بقانون الانتخابات ، واللوائح التنفيذية ليأتي مجلس الامة ، المقرر الدعوة الى انتخابه في اكتوبر من العام القادم على قياس ترتضيه ، كما ابدت خشيتها من ان تستغل غياب الحياة النيابية ، في توقيع معاهدات تقيد البلاد لصالح قوى خارجية .

وفيما يلي نص البيان :

عندما كان أبناء الكويت يواجهون الغزو العراقي وبطشه ، كانت آمالهم تشرئب نحو رؤية بلدهم حرة كاملة السيادة ، وقد تخلصت من ظلم الطاغية دكتاتور بغداد ، وكانت مطامحهم ترنو بعد زوال الاحتلال ، الى إستعادة نظامها الديمقراطي ، بالمبادرة فورا الى اعادة العمل بدستور عام ١٩٦٢م ، لكونه العقد الذي ارتضاه كل من النظام والشعب اسلوبا لتطبيق الشورى ، الأساس الرباني لنظام الحكم وتحقيق الديمقراطية .

وقد أكد ذلك ما جاء في الخطاب الأميري في مؤتمر جدة ، لقد عاش الكويتيون منذ القدم في أجواء الحرية ، والتزموا الشورى ومارسوا الديمقراطية في إطار دستورنا الذي ارتضيناه جميعا ، كما تأكد ذلك مرة ثانية في الخطاب الأميري بعد العودة الى البلاد في رمضان الماضي ، إن الشورى والمشاركة الشعبية في أمور البلاد ، كانت طبيعة الحياة في بلدنا ، ولها طرق عديدة ، الا أن عودة الحياة النيابية هي ما اتفق عليه المؤتمر الشعبي ، وهذا يعني بوضوح لا لبس حوله ، أن تطبيق الدستور ، هو الأساس الذي ارتضاه واتفق عليه الجميع.

الا أن الأوامر الأميرية التي صدرت يوم الأحد ٢ ــ ٦ ــ ١٩٩١م جاءت لتخيب آمال المواطنين وتحبط مطامحهم ، فهذه الأوامر بحد ذاتها تعتبر مخالفة للدستور ، فكما هو معلوم للجميع ، أن ممارسة الأوامر الأميرية قد حددها الدستور في ثلاثة مواضع ، هي

ختيار ولي العهد بناء على مبايعة مجلس لأمة ، وتعيين رئيس الوزراء واختيار نائب لأمير ، وفيما عدا ذلك ليس في الدستور وضع للأوامر الأميرية ، وليس في لدستور الذي ارتضيناه جميعا ، مايسمى بالمجلس الوطني ، الذي تشكل محاولة بعثه من جديد ، شرخا في الارتياح الشعبي الذي خلفه خطاب سمو الأمير ، حيث فهم الناس نه قد تضمن الغاء لوجوده غير الدستوري ، فهو لا يشكل هيئة نيابية ولا تتحقق من خلاله المشاركة الشعبية الصحيحة.

فقد نصت الاوامر الأميرية الصادرة يوم الأحد ٢ ــ ٦ــ ١٩٩١م على استمرار العمل بالأمر الصادر في الثالث من يوليو ١٩٨٦م الذي حُلّ بموجبه مجلس الأمة وعطل الدستور وصودرت الحريات ، الى تاريخ انعقاد مجلس الأمة القادم ، وهذا يعني الاستمرار في تعطيل العمل بالدستور مدة ستة عشر شهرا أخرى ، وبقاء البلاد بدون سلطة تشريعية وبلا صحافة حرة ، خلال هذه الفترة الطويلة التي يخشى أن تشهد فرض العديد من القوانين ، وإبرام المزيد من العقود والإرتباطات ، وتحميل الدولة بالتزامات مالية ضخمة.

كما يخشى أن يجري تعديل قانون الانتخابات ، وتوزيع المناطق واتخاذ اجراءات تمس نزاهة الانتخابات ، فكيف يمكن تصور اعداد البلاد لإنتخابات مجلس الأمة ، في ظل تعطيل الدستور وغياب الحريات ، وكيف يطمئن المواطنون لإجرائها تحت اشراف حكومة غير دستورية ، لا تمثلهم ولا تحضى بثقتهم.

أن تعطيل العمل بالأساس الذي ارتضيناه جميعا وهو الدستور ، انما يخالف تعاليم الأسلام ، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يلجأ الى الشورى في الحروب والأزمات ، بل ان كل ما نقل عنه صلى الله عليه وسلم في الشورى ، كان في ازمات طارئة ،لأن الشورى خير مخرج من هذه الأزمات ، أما القول بتأجيل الشورى حتى تنتهي الأزمة فهو قول لا أساس له من الشرع الحنيف ، بل يخالف كل أفعال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم.

ان تعطيل العمل بالأساس الذي ارتضيناه جميعا (الدستور) ، انما ينم عن عدم الثقة بأهل الكويت ، وانكار لصنيعهم ، باعتبارهم الشعب الذي صمد ولم يخضع ولم يقبل التعاون مع الغازي المحتل ، وظل متمسكا بمواثيقه وعهوده ، ولم ينكث البيعة المعلقة في عنقه حتى في أحلك الظروف.

واخيرا فان تعطيل العمل بالدستور ، يحرم أهل الكويت من المساهمة في اعادة بناء بلدهم ، اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا ، بالشكل الذي يرونه وفقا لإرادتهم مجتمعين عبر قنواتهم الشرعية ، متلافين كل أخطاء التفرد بالرأي والبعد عن أسلوب الشورى الذي ارتضيناه جميعا ، فكثيرا ما أدى الانفراد بالقرار الى أخطاء تسببت بالكوارث والمهالك للشعوب.

ان شعب الكويت ، عندما كان يتطلع الى الكويت المحررة ، فإنه كان يتطلع أيضا الى الكويت الديمقراطية ، كما أن عودة الشرعية ، لا تتحقق الا باستعادة شرعيتها الدستورية ، أساسا للحكم وللبناء السياسي والقانوني للدولة.

وازاء هذا فإن القوى السياسية الكويتية تطالب بما يلي:ــ

أولا: اعادة العمل بدستور عام ١٩٦٢م على الفور ، والغاء الأوامر الأميرية المخالفة لنصوصه.

ثانيا: انهاء وجود مايسمى بالمجلس الوطني ، غير الدستوري ، احتراما لمشاعر الشعب وامتثالا لإرادته.

ثالثا: اطلاق حرية الصحافة ، وحرية النشاط السياسي والنقابي والاجتماعي.

رابعا: عدم المساس بقانون الانتخاب ، خاصة تقسيم الدوائر الانتخابية في غياب السلطة التشريعية ، وتوفير ضمانات تكفل حياد ونزاهة الانتخابات تحت اشراف حكومة محايدة.

والله ولي التوفيق.

الائتلاف الإسلامي الوطني.
التجمع الإسلامي الشعبي.
التجمع الدستوري.
تكتل النواب
الحركة الدستورية الإسلامية.
المستقلون.
المنبر الديمقراطي الكويتي.

إعتصام الطلبة السعوديين أمام معرض الرياض بين الأمس واليوم الذي أقامته السعودية في كندا

قام الطلبة المقيمون في كندا بإعتصام أمام المعرض الذي أقامته السعودية في كندا ، وهو المعرض الأول الذي تقيمه السعودية في كندا لتقنع الشعوب الغربية بأنها بلد متحضر ، وقد افتتح المعرض الأمير سلمان أمير الرياض .

في يوم الخميس ١١ / ٧ / ١٩٩١م قام الطلبة في كندا وبعضهم من أمريكا بإعتصام أمام المعرض السعودي ، وقد رفع الطلبة المعتصمين لافتات ورددوا شعارات تطالب بالديمقراطية والحرية والإفراج عن المعتقلين السياسين في السعودية ، ونددوا بالإستبداد والمماطلة في الوعود بإقامة شورى في البلاد ، ووزعت منشورات لزوار المعرض من الكنديين وغيرهم من العرب المقيمين هناك ، وناشد الطلبة المعتصمين زوار المعرض بواسطة مكبر الصوت لمعرفة الحقيقة من هذه المعارض التي تهدف الى تحسين صورة الأسرة السعودية الحاكمة .

وقد قامت وسائل الإعلام الكندية بتغطية الإعتصام ، وأجرى الطلبة حوارا مفصلا مع مراسل جريدة كازيت (GAZZETE) ، ونشر في ١٣ / ٧ / ١٩٩١م ، ودار الحوار مع الصحيفة حول الأوضاع القمعية في البلاد وغياب الحرية والديمقراطية .

وفي يوم الجمعة ١٢ / ٧ / ١٩٩١م شارك بعض الطلبة في البرنامج الذي أعدته السفارة السعودية للأمير سلمان ، وقد تحدث الأمير بإختصار عن ميزات الوضع الإيجابي في البلاد لكنه أسهب في مدح (خادم الحرمين) ، ثم تحدث الملحق الثقافي الذي أثنى على جهود الأمير سلمان ..

وفي يوم السبت ١٣ / ٧ / ١٩٩١م واصل الطلبة إعتصامهم أمام مبنى المعرض في قاعة الإجتماعات في مركز مونتريال بمشاركة بعض الكنديين الذين تعاطفوا مع الطلبة .

وقد أذاعت محطة التلفزيون الكندية (قنال ١١) الخبر في نشرتها الرئيسية مع لقطات للمعتصمين .

اتحاد المحامين الدولي للدفاع عن حقوق الانسان يصدر تقريرا :

علاقات العمل وأنظمة استخدام العمال الوافدين

في شهر مايو / أيار الماضي أصدرت هيئة المحامين للدفاع عن حقوق الإنسان تقريرا شاملا حول أوضاع العمالة الوافدة وتشريعات العمل الخاصة بهؤلاء في كل من الكويت والعراق والمملكة العربية السعودية ، فيما يلي ترجمة للجزء المتعلق بالسعودية من هذا التقرير ، الذي يلقي ضوءا هاما وموضوعيا على أوضاع العمال العرب والأجانب العاملين في مختلف قطاعات الإقتصاد السعودي .

تحت عنوان (مشروع اللاجئيين) ومعاملة العمال الوافدين في كل من السعودية والكويت والعراق ، البحث عن الإنصاف في عملية إعادة البناء لفترة ما بعد الحرب ، وأصدرت هيئة المحامين للدفاع عن حقوق الإنسان مذكرة قالت فيها :

في أعقاب طفرة السبعينات النفطية ، ونتيجة لها ، قامت مشاريع تنمية عديدة في دول الخليج ، أدت إلى توظيف أعداد كبيرة من العمال الأجانب ، في النقص الكبير في العمالة الخبيرة وغير الماهرة بين مواطني تلك الدول ، كما يكمن أيضا في رغبة العمال الوافدين واستعدادهم لتنفيذ الأعمال اليدوية .

العديد من هؤلاء العمال الأجانب الوافدين من آسيا ومناطق أخرى من العالم ، بالإضافة إلى الدول العربية الأخرى ، كانوا عاطلين عن العمل في أوطانهم ، او أنهم كانوا يسعون إلى الحصول على مرتبات أعلى في دول الخليج ، أما العمال العرب ، ومعظمهم من المصريين والأردنيين والفلسطينيين ، فإنهم يشكّلون الغالبية العظمى من العمال الوافدين ، وغالبا ما ترافقهم عائلاتهم ، ويشكل الآسيويون المجموعة الرئيسية الثانية من حيث العدد ، في حين يوجد عدد صغير من العمال القادمين من بعض أقطار الغرب ، معظم العمال الأجانب يوقّعون عقدا للقيام بالأعمال اليدوية ، مدته عامان إلى ثلاثة أعوام ، في حين لا يتجاوز عدد العمال من ذوي الإختصاصات العالية سوى نسبة ضئيلة من المجموع العام .

قبل غزو العراق للكويت يوم ٢ أغسطس / آب عام ١٩٩٠م ، كان يوجد حوالي ٩,١ مليون عامل وافد في (الكويت والعراق) ، وكان عددهم في العراق يزيد قليلا عن عددهم في الكويت .

وكان يرافق هؤلاء حوالي ٧٠٠ ألف من أفراد عائلاتهم ، ٨٥٪ منهم يقيمون في الكويت ، وكان معظم العاملين في هذين القطرين من المصريين ، الذين كانوا يشكّلون نسبة ٤٥٪ من مجموع العمالة الوافدة ، في حين لم يتجاوز نسبة العمال الأفارقة والأميركيين والفيتناميين واليمنيين ٢٪ من المجموع العام .

بلغ عدد العمال العرب والآسيويين الذين غادروا العراق والسعودية ودول الخليج الأخرى أكثر من مليوني عامل خلال الأشهر الأربعة الأولى بعد الغزو العراقي للكويت ، ويواجه العمال الذين عادوا إلى أوطانهم ديونا سببتها نفقات الهجرة ، كما خسر هؤلاء رواتبهم وأجورهم المستحقة عن فترات سابقة ، وخسرو تعويضات التسريح كما تخلوا عن مدّخراتهم ، وترتب على أقطار هؤلاء العمال مشكلة فقدان دخولها من القطع الأجنبي ، وتوقفا في نمو الدخل القومي ، وتواجه أيضا مشكلة إعادة تأهيل أعداد كبيرة من العائدين .

يتم تعزيز الفواصل والحدود بين المواطنين وغير المواطنين في دول الخليج عن طريق السياسات والقوانين والأنظمة التي تؤكد التمييز ضد العمال الوافدين ، هذه المعاملة المشحونة بالغبن ، جزئيا على الأقل ، من خوف هذه الأقطار من أن يساهم العمال الوافدون في المنافسة والصراعات الإجتماعية فيخفضوا من حجم التجانس النسبي القائم بين السكان الأصليين ، من ناحية أخرى يقبل العمال الوافدون الوظائف المشروطة بخضوعهم للواقع غير المنصف الذي يتم التعاقد معهم على أساسه ، وغالبا ما تؤدي سياسات التمييز هذه إلى توتر العلاقات بين المواطنين وغير المواطنين .

مع انتهاء أزمة الخليج الفارسي ، ومع بوادر عملية إعادة البناء التي لا بد أن تتبع في الكويت والعراق ، وكذلك عملية إعادة النظر في الواقع السياسي الذي ستمر به جميع دول الخليج ، تتوفر الآن فرصة فريدة لمعالجة موضوع الإصلاحات في مجال معاملة العمالة الوافدة ، وهذا التقرير يعالج موضوع إمكانية معاملة العمال الوافدين معاملة متساوية ، وكيف يمكن حماية حقوقهم الإنسانية الأساسية ، وسيتم فحص تركيبة القوى العاملة وقوانين العمل في الكويت والعراق والسعودية ، وكيف يمكن تطبيق هذه القوانين عمليا على أفضل وجه ، وإلى أي مدى تتوافق هذه القوانين نفسها مع المستويات والمقاييس الدولية ، يتم بعد ذلك تقديم التوصيات الهادفة إلى ضمان معاملة عادلة ومنصفة (أكثر عدالة وإنصافا) للعمال الوافدين في الأقطار المضيفة .

الخلفيات
المملكة العربية السعودية

من المهم ، لتقدير ودراسة أوضاع العمال الأجانب في السعودية ، أن نتفحص تركيبة القوى العاملة هناك ، فإن معظم العمال غير السعوديين العاملي فيها يعملون بموجب عقود وقعها معهم أصحاب أعمال خاصة ، مع العلم بأن بعض هؤلاء يخضعون لإتفقيات بين حكومة السعودية وحكومات أقطارهم ، فالحكومة المصرية مثلا: توفر المدرسين للمملكة ، التي عقدت أيضا إتفاقيات عمل ثنائية مع تونس وكوريا وتايوان ، تتراوح مدة معظم عقود العمل ب عام واحد او ثلاثة أعوام ، في حين قد يحصل العمال العرب على عقود أطول مدة ، وبسبب نقص العمالة في مختلف قطاعات المجتمع ،فإن القوى العاملة الأجنبية في السعودية متنوعة جدا ، حيث تتكون من عمال من جنسيات عديدة ، خصوصا من الأقطار العربية (مصر ، اليمن ، السودان الخ ..) ، ومن آسيا (الباكستان ، الهند ، تايلاند ، الفلبيين ، وبلدان أخرى) ، ومن أوروبا (خصوصا من بريطانيا) ، ومن الولايات المتحدة الأمريكية .

يصنف العمال الوافدون في السعودية إلي صنفين رئيسيين :
العمال التابعون للمؤسسات ، والعمال بالتعاقد .

عمال المؤسسات يعملون في الشركات الغربية أو المؤسسة في البلدان الغربية (وتدفع لهم رواتب أعلى بكثير) ، ويتولى هؤلاء العمال الأجانب مناصب متنوعة ومختلفة ، مبنية على أساس ثقافتهم وخبرتهم ، ويصنف أعلى العمال خبرة وتدريبا حسب القوائم التالية :

مساعدون وعمال نصف مهرة ، حرفيون مهرة ، فنيون كهربائيون وميكانيكيون مهرة متقدمون ، ومشغلو آلات ورؤساء نوبات عمال مهرة ، هؤلاء العمال يقومون عادة بدور الإشراف في الحقول الأكاديمية وحقول الإدارة ، ويصنف العمال الآخرون حسب المهن المختلفة التي يقومون بها ، وأيضا حسب العمليات الميكانيكية والكهربائية وتشغيل الأجهزة ، وأخيرا ، هناك قسم كبير من العمال يقومون بالأعمال اليدوية ، معظم الباكستانيين مثلا ، هم من العمال غير المهرة ، ويعملون في قطاع البناء ، كما يعمل معظم العمال الفليبينيين في قطاعات الإنتاج والنقل ، بالإضافة إلى الأعمال اليدوية .

القوانين والممارسات المحليّة في السعودية

أ ــ القوانين: لا يوجد دستور في السعودية ، ولكنها تعتمد القرآن أساسا لقوانينها ، ودعّمته بالقوانين الشرعية التي تتضمن أحكاما تعالج ظروفا لم تكن موجودة في عهد حكم النبي محمد (ص) ولا توجد في السعودية وثيقة زمنية (علمانية) تتعلق بحقوق المواطنين وواجباتهم ، وحقوق وواجبات السكان الآخرين (غير المواطنين) هناك شرط يتوجب توفره مسبقا في الغالب للتمتع بحقوق الإنسان ، ألا وهو الحصول على صفة المواطن (السعودي) عمليا ، لا يمكن لعامل أجنبي يعمل في السعودية أن يحصل على الجنسية السعودية ــ فلا يمكن أن يصبح سعوديا إلاّ من ولد لأبوين سعوديين .

يستطيع المسلم الأجنبي ، نظريا ، أن يتقدم بطلب للحصول على الجنسية بعد إقامة خمس سنوات في البلاد ، ولكن الأجانب ، من حيث الواقع العملي لا يمنحون الجنسية السعودية ، وأن طفلا يولد في المملكة لأبوين أجنبيين لا يملك سوى فرصة ضئيلة جدا للحصول على الجنسية في يوم ما ، وتعتمد العمالة الأجنبية على الحمايةالتي توفرها المقاييس الدولية وقوانين العمل المحلية .

تتركز مراسيم العمل في السعودية حول نظام العمل والعمال ، الذي يعالج مسائل الأجور والعقود والإجازات المرضية والعادية ، وحل الخلافات ، والعقوبات التي يتعرض لها من يخرق الأنظمة ، نظريا ، يطبق هذا النظام على جميع العاملين في السعودية باستثناء خدم المنازل ، كما أن الحقوق التي يضمنها هذا النظام لا يمكن إلغاؤها بناء على إتفاقيات شفهية أو عقود العمال المكتوبة ، وتقع مسؤولية الحفاظ على هذه الحقوق على عاتق رب العمل والوسيط معا ، إذا ما استأجر رب العمل وسيطا للتعامل مع المستخدمين كما أن العقود ، الشفهية والمكتوبة ، أمر واجب بين صاحب العمل والمستخدمين ، ويجب أن تنص على شروط العمل والتعويض ، ويفرض نظام العمل والعمل غرامات أو أحكاما بالسجن على المستخدمين الذين يمتنعون عن تنفيذ الشروط والحكام الناظمة لإستخدام الأجانب ، ولا تعطى تصاريح العمل للأجنبيات ،لأن القانون يحرم عليهن العمل في السعودية .

وتضّمن العربية السعودية قوانين العمل النافذة فيها بعض الحكام الخاصة بحماية العمال الجانب ، فالمرسوم رقم ٢١ / م لعام ١٩٦٩م مثلا: يتضمن عددا من أنظمة (أحكام) العمل الهادفة إلى تأكيد حقوق الوافدين ، ويمنح الفصل السادس (المادة ١٥) مجلس الوزراء حق تقرير الحدّ الأدنى للأجور في مجالات محددة أو بالنسبة لبعض المهن المحددة ، إذا دعت الضرورة إلى ذلك كما تنص هذه المادة على أنه إذا فصل مستخدم من عمله ، فإن مسؤولية تبرير الفصل تقع على عاتق رب العمل ، وإذا اعترض المستخدم على ذلك ، يقوم مفتش العمل (الذي يتوجب ، حكما أن يكون مواطنا سعوديا) بإقرار الوقائع والفصل في القضية ، أما أذا عجز عن اتخاذ القرار المطلوب ، فإن القضية تحال على هيئة إقليمية(محلية) مبدئية لحل الخلاف ، وينص الفصل الحادي عشر على ضرورة حل النزاعات من قبل هذه الهيئة التي يكون قرارها نهائيا إذا كان المبلغ موضوع الخلاف لا يتجاوز (٣٠٠٠) ريال سعودي ، أما الخلافات التي تتضمن مبالغ تزيد عن هذا الحد فيمكن رفعها إلى اللجنة العليا لحل الخلافات ، التي تصدر قرارات فاصلة ونهائية ، وتتمتع بصلاحية فرض العقوبات ، كما يسمح للأجانب برفع دعاوى الإستئناف أمام محاكم العمل ، وتنص المادة (١٧٣) على أن من حق بعض المستخدمين العاملين بموجب عقود أن يرفعوا قضاياهم العمالية إلى الملحق العمالي في سفارة بلدهم لإتخاذ القرار بشأنها .

كما يمنح غير السعوديين من العاملين في القطاع العام حمايات ومزايا إضافية طبقا للمرسوم الملكي رقم (٢٥ / م الصادر في ٦ / ٤ / ١٣٩٥هجرية) ، تنص المادة ٢٨ من هذا المرسوم على أن من حق الطرف المعاقد معه وعائلته أن يستفيد من الخدمات الطبية العامة الممنوحة للموظفين الرسميين السعوديين ، وينص الملحق رقم (١) بالمادة الرابعة على أن الوزارات المتعاقدة ملزمة بتوفير بطاقات السفر جوا للطرف المتعاقد معه وعائلته ، من موطنه إلى السعودية ، وكذلك بطاقات العودة إلى بلده لمرة واحدة كل عام خلال

فترة نفاذ العقد ، وكذلك حين انتهائه .

في حين تضمن قوانين العمل السعودية ،رسميا ، للعمال بعض حقوقهم ، فإنها تضع أيضا قيودا عديدة ، وغالبا ما تسمح تصريحا أو ضمنا ، بالتمييز ، فالسلطات السعودية ، مثلا تنظر إلى الأجانب باعتبارهم داعين ومدافعين محتملين عن حقوق العمال ، وبناء على ذلك ، يحرم على جميع المستخدمين الإضراب عن العمل ، وتفرض الغرامات الفورية ، وأحكام السجن أو الطرد الفوري من البلاد على كل أجنبي يقوم بمثل هذا العمل ، كما يسمح قانون العمل بالمعاملة التفضيلية (القائمة على التمييز) على أساس الجنسية فيما يتعلق بالأجور ، وهناك الكثير مما لا تنص عليه قوانين العمل السعودية ولا تقوله صراحة لا يقل تمييزا من حيث المعاملة عن القوانين والأنظمة الصريحة ، وليس يوجد في أي من هذه القوانين المكتوبة أي نص أو بند أو مادة تنص على المساواة في المعاملة بين المواطنين وغير المواطنين .

ب ــ التطبيق والممارسات العملية .

إن الحماية والضوابط التي توفرها ظاهريا هذه الأنظمة والقوانين الشكلية لا تعدو أن تكون محاولة مفضوحة لإخفاء حقيقة التمييز القائم والممارس فعلا ، وكما بيّنا أعلاه ، فإن قوانين العمل ذاتها تسمح بممارسة أشكال معينة من التمييز ، كحالة الأجور غير المتساوية ، هذه الأجور تقررها ، إلى حد كبير ، شروط العمل في موطن العامل الوافد الأصلي ، وتبرر (الحكومة السعودية) ذلك القول إنه مع الدخول غير متساوية ، فإن قيمة هذه الدخول في مواطن العمال الأصلية متساوية ، العمال الفلبينيون يحصلون عادة على أدنى أجور تدفع للعمال القادمين من جنوب شرق آسايا ، لكنهم يتقاضون أجورا تزيد عما يتقاضاه عمال قادمون من جنوب آسيا ، أما العمال حاملو الجنسية العربية فيحصلون على أجور أعلى من أجور الآسيويين ، ولكن أجورهم تبقى أدنى من أجور السعوديين .

خذ مثلا على ذلك ما ذكرته مصادر البعثة السريلانكية في العربية السعودية ، حيث أفادت أن أقطار شمال افريقيا التي ترسل نساء للخدمة في المنازل تطلب رواتب عالية جدا حدها الأدنى ــ ألف ريال سعودي ــ وأوصت البعثة أن يكون الحد الأدنى لأجور الخادمات السريلانكيات (٥٥٠) ريالا ، وهو مبلغ يزيد كثيرا جدا عما تتقاضاه هؤلاء الخادمات .

وقد أفادت هذه البعثة ، بعد تأسيسها بفترة قصيرة في شهر نوفمبر / تشرين الثاني عام ١٩٨١م أنها تلقت مائتي شكوى عمالية ، خصوصا من الخادمات السريلانكيات ، ومن جملتها شكاوى من عدم دفع المرتبات ، ومخالفة بنود وشروط العقود ، والمضايقة والتعذيب ، والإعتداء ، والتودد بغرض الجنس ، وساعات العمل الطويلة دونما راحة أو عطلة ، وكان هناك حالات عديدة من سوء المعاملة والمضايقات ، أدت في بعض الأحيان إلى الوفاة ، ونشرها في الصحافة .

بالإضافة على التمييز في الأجور ، تفرض قوانين العمل السعودية قيودا بالغة الشدّة على حرية تنقل العمال الوافدين ، وتبين بطاقات الهوية (التي تصدرها السلطات السعودية) ما إذا كان حاملها مواطنا سعوديا ، وما إذا كان مسلما ، وإذا رغب أجنبي في مغادرة المملكة ، يتوجب عليه الحصول على تأشيرة خروج ، التي لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق الكفيل السعودي ، وغالبا ما يحتفظ الكفيل بجوازات سفر هؤلاء العمال لمنعهم من العمل لدى رب عمل آخر ، أو لمنعهم من محاولة مغادرة البلاد بدون معرفة رب العمل .

كما أن القوانين التي يفترض أنها صممت لفائدة الوافدين غالبا ما يتم تطبيقها بأسلوب تمييزي أيضا ، فهناك تمييز ، مثلا ، فيما يتعلق بالإجازات السنوية وتعويضات العجز الناتج عن العمل طبقا لدراسة جرت عام ١٩٧٨م ، حصل ٤٣٪ فقط من غير السعوديين على إجازات مرضية ، في حين ذكر ٧٦٪ من مجموع السعوديين الذين أجابوا على الأسئلة أنهم حصلوا على إجازات مرضية ، بالإضافة إلى ذلك ، قال ٢٥٪ من السعوديين إنهم حصلوا على تقويضات العجز ، بينما لم تزد هذه النسبة عن ٩٪ بالنسبة لغير السعوديين .

أما توفير أذونات (تصاريح) العمل والإقامة ، فأمره رهن لقرار الدولة ، وهو بالتالي عرضة للتمييز تبعا للمناخات السياسية المتقلبة ، فالسعوديون ، على سبيل المثال ، يتخذون القرارات الإعتباطية بطرد الأجانب في أعقاب حرب الخليج ، وهكذا ، فنظرا لموقف اليمن المتعاطف مع العراق ، تم تغيير أحكام إقامة وإستخدام اليمنيين إعتباطيا وتعسفا دونما سابق إنذار ، مما أجبر ، ولو بصورة غير مباشرة ، حوالي (٧٥٠٠٠٠) يمني على العودة إلى بلادهم ، وتعرض بعضهم إلى القمع وسوء المعاملة ، كما عانى الفلسطينيون في السعودية نتيجة دعم منظمة التحرير الفلسطينية للعراق ، حيث تم طرد المئات اعتباطا وتعسفا .

وهناك أيضا العديد من حالات استبدال العقود ، خصوصا بالنسبة للعمال الآسيويين الذين ينتهي بهم المطاف إلى الحصول على أجور أدنى وشورط عمل أسوأ من تلك التي تم التعاقد عليها أصلا ، وقد تحدثت التقارير عن شروط سكن وعمل بالغة السوء (تقلّ عن الحد الأدنى المقبول) ، خصوصا بالنسبة للعمال غير المهرة ، وتقوم بعض الوكالات الأجنبية بتقديم عقود عمل غير صحيحة ولا دقيقة ، وتتقاضى مقابلها عمولات باهظة ، نتيجة لكل ذلك قررت كوريا الجنوبية والفليبين منع الوكالات الخاصة من توظيف مواطنيها ، وأقامتا وكالات توظيف تديرها الحكومتان ، أما مصر وتايلاند والباكستان والهند فإنها تحاول تنظيم وكالات الإستخدام الخاصة وإصدار الرخص الرسمية التي تسمح لها بممارسة هذا النشاط ، ومع ذلك فما تزال كثير من وكالات الإستخدام والتوظيف تمارس عملها بصورة غير قانونية .

مقاييس العمل الدولية

تمّ تطوير نظام للمقاييس بهدف توفير توجيهات وإرشادات عامة لأنظمة الحكم في دول العالم بخصوص المسائل المتعلقة بشروط العمل والضمان الإجتماعي وحماية وتشجيع بعض حقوق الإنسان الأساسية ، تكمن أصول مقاييس العمل هذه في مبدأ تثبيت حقوق الإنسان بمعناها الأوسع ، كما تنص عليها وثائق عالمية مثل البيان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على حقوق جميع الناس داخل بلد ما ، وهذا يمهد الطريق أمام الإعتراف ، بصورة خاصة ، بحساسية وضع المجموعات المهاجرة (الوافدة) ومدى تعرضها لهضم هذه الحقوق ، لذلك تمت معالجة حقوق هؤلاء صراحة في وثائق لاحقة .

وقد وضعت منظمة العمل الدولية مواثيق تنص على المقاييس والمستويات الدنيا ، وعلى المساواة في التوظيف والإستخدام ، وإن

مصادقة أية دولة على هذه المواثيق يلزمها بوضع قانون وطني وممارسات تطبيقية تكون ملتزمة ومتّفقة تاما مع بنود المعاهدة (المثياق) ، المواثيق المتعلقة بحرية إقامة التجمعات العمالية وكذلك المتعلقة بالتمييز ، هي مواثيق تتعرض للأسس العامة ، وتنطبق على كل بلد في العالم ، بغض النظر عما إذا كانت هذا البلد أو ذلك قد صادق عليها أم لا ، وقد صادقت العراق والكويت والسعودية على الميثاق رقم (١١١) لعام ١٩٥٨م الخاص بالتمييز في العمل القائم على جنسية المعاملة في التوظيف وأثناء العمل (أنظر الملحق E) كما يشمل الميثاق حق ممارسة التدريب المهني ، والتوظيف ، وممارسة مهن محددة ، بالإضافة إلى بنود وشروط التوظيف والإستخدام ، وتلتزم الدول الأعضاء الموقعة على الميثاق باستئصال أية قوانين أو ممارسات لا تتفق مع هذه السياسة وتلتزم كذلك باستصدار التشريعات التي تحضّ على هذه السياسة وتحث عليها ، كما أن ميثاقي منظمة العمل الدولية رقم ٩٧ ورقم ١٤٣ الخاصّين بالعمالة الوافدة وينصان على المساواة في معاملة العمال الوافدين .

أما الميثاق الخاص بحماية حقوق جميع العمال الوافدين وأفراد عائلاتهم ، فهو واحد من مجموعة الوثائق الأكثر شمولا وتحديدا ،التي ترسم الأطر العامة لحقوق العال الوافدين ، تنص المادة السابعة من هذا الميثاق على التزام جميع الموقعين عليه بتقديم جميع الحقوق المنصوص عليها في الميثاق لجميع العمال الوافدين بدون تمييز من أي نوع ، سواء القائم عل الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين أو الجنسية أو الأصل العرقي أم الإجتماعي الخ.. وتنص المادة ٢٢ (١) على أنه لا يجوز أن يخضع العمال الوافدون وأفراد عائلاتهم لإجراءات الطرد الجماعي وتنص المادة ٢٥ على حق العمال الوافدين بالحصول على نفس المعاملة التي يتلقاها مواطنو البلد المعني ، سواء بالنسبة للأجور أم التعويضات والمزايا أم شروط العمل ، كما تنص على أنه من غير القانوني أن يعقد إتفاق يخرق هذا المبدأ ، كما تنص المادة ٤٣ على أن من خق العمال الوافدين أن يتلقوا نفس المعاملة التي يتلقاها المواطنون فيما يتعلق بالتعليم والتدريب المعني والإسكان والخدمات الإجتماعية والصحية وتنص المادة ٣٩ على وجوب تمتع العمال الوافدين بحرية التحرك في الدولة المضيفة ، وعلى حقهم في حرية إختيار سكنهم هناك ، في حين تنص المادة الثامنة على حقهم في مغادرة أراضي الدولة المضيفة ، وتمنح المادة (٤٠) العمال الوافدين حق تشكيل الروابط والإتحادات النقابية في الدولة المضيفة .

وبالإضافة إلى التزامات دول الخليج الدولية ،فإن هذه الدول ملتزمة أيضا بمعايير إقليمية للتوظيف والاستخدام وقد وضع المجلس الإقتصادي التابع لجامعة الدول العربية اتفاقية الوحدة الإقتصادية التي تضمن حرية التحرك ، والتوظيف أو الإستخدام وفي عام ١٩٧٦ وافقت جامعة الدول العربية أيضا على الميثاق العربي لمقاييس العمل ، الذي نص على وجوب تقرير حد أدنى للإجور ، وعلى وجوب توفير شروط عمل صحية ، والتعويض عن إصابات العمل .

دور الشريعة الإسلامية

شبه الجزيرة العربية ، وجميع الأقطار الإسلامية تتبع تعاليم القرآن ، وهي ملتزمة بشريعته وأحكامه التي تدعو إلى المساواة والأخوة ، وبموجب الشريعة الإسلامية فإن العدالة تقوم على أساس الإحترام المتبادل بين إنسان وآخر ، وكل الناس ، بغضّ النظر عن قبيلتهم أو عشيرتهم ، يخلقون متساويين ، وتعطي الشريعة الأفضلية لصالح البشر على حرية البشر ، لأن لإنسان في الإسلام ليس مجرد حيوان اقتصادي ، والحق المتساوي لكل إنسان بالحياة ، ومستوى المعيشة اللائق ، يسبق ويفضل ما يسمى بالحرية الإقتصادية والشريعة الإسلامية ترفض التمييز بين الناس وتستنكره ، لكنها تعترف بالفارق بين الرجل والمرأة ، بناء على ذلك فإن أية قوانين وممارسات محلية (وطنية) قد تسمح ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، بالتمييز المحرم شرعا هي قوانين وممارسات تتعارض جذريا مع الشريعة الإسلامية ، ولا تتفق معها بحال من الأحوال .

نظرا لأن العربية السعودية تلعب دورا قياديا في العالم الإسلامي ، فإنها تلعب دورا هاما في تفسير الشريعة الإسلامية ، وهي الشريعة التي تعتبرها دستورها الوطني وتعتبر السعودية التمييز حسب التعريف الوارد في ميثاق منظمة العمل الدولية (رقم ١١١) الخاص بالتمييز (التفرقة) هو ممارسة ظالمة فعلا ، وأن التعريف المذكور يتطابق مع الشريعة الإسلامية ، إلاّ أنه من الواجب أن يذكر هنا أن العربية السعودية ، على الرغم من مصادقتها على الميثاق المذكور أعلاه ، ماتزال تعتبر الحكم الباطل والملغى ، أي جزء من الميثاق يتناقض ، نصّا أم تطبيقا ، مع الشريعة الإسلامية ، وبناء عليه ، وبقدر ما يتعلق الأمر بالعربية السعودية ، فأن أحكام الشريعة ستطغى على أي قانون دولي مناقض ، وكما بينا أعلاه ، فإن الممارسات القائمة على عدم التمييز أو التفرقة تجد ما يسندها ويدعمها في الشريعة الإسلامية ، كما أن العدل والمساواة هما دعامتان أساسيتان من دعائم الشريعة ، وبناء عليه ، فإنه في حالات التمييز أو التفرقة الفعلية يجب أن تسود المعايير الدولية في المساوات وفي مجال حقوق الإنسان الأساسية ، لأنها انعكاس للمبادىء والمفاهيم العامة للشريعة الإسلامية .

تحليل

إن قوانين العمل وتطبيقها في كل من العراق والكويت والعربية السعودية تخالف المعايير الدوزلية والإقليمية فيما يتعلق بالتوظيف والإستخدام وبالحد الأدنى لشروط العمل ، هناك تمييز واسع الإنتشار ضد العمال الأجانب ، سواء بالمقارنة بالمواطنين السعوديين أمخ حسب المناطق والأمم التي ينتمي إليها العمال الأجانب ، فالعمال غير المهرة من جنوب شرق آسيا ، وخادمات المنازل الأجنبيات ، يبدون المقاسين والمتألمين من وطىء هذه المعاملة التمييزية السلبية ، العديد من هؤلاء يحصلون على أجور منخفضة جدا ، وينامون أعدادا كبيرة في غرفة واحدة ، وفي معسكرات العمل التي يعانون فيها من أوضاع معيشية هي أسوأ بكثير من الأوضاع في مواطنهم الأصلية ، ولا يعوض هؤلاء عن إصابات العمل ، ولا يتلقون في غالب الحيان الرعاية الصحية الكافية ، كما أنهم لا يستطيعون التنقل بحرية ، وقد لا يسمح لهم بمغادرة البلاد بمحض إرادتهم ، ولايسمح للعمال الأجانب بتشكيل الإتحادات المهنية ، وهم غالبا تحت رحمة كرم أو قسوة رب العمل ، هذه النقائص ، إذا مانظر إليها مجتمعة ، تخلق وضعا بالغ الخطورة بالنسبة للعديد من العمال الأجانب الذين حرموا ، أساسا ، من

حقوقهم الإنسانية الأساسية .

وعلى الرغم من خرق العربية السعودية والكويت والعراق للمعايير الدولية للعمالة الوافدة ، حتى إنها تمارس قدرا من التمييز الرسمي ، فإنها تمارس أيضا قدرا من الحماية للعمالة الأجنبية في ظل قوانينها الوطنية الخاصة بها ، ومع ذلك ، ...(وخلافا للعراق)... تفتقر كل من الكويت والسعودية إلى أية إشارة صريحة إلى المساواة بين المواطنين والعمال الأجانب في قوانينهما ، كما تفتقران إلى الهيئات والمؤسسات التي تستطيع تدقيق تنفيذ هذه القوانين والإشراف على تطبيقها ، وعلى الرغم من ذلك أيضا ، فإن الممارسات التمييزية ، وبعضها يقود إلى خرق وانتهاك لحقوق الإنسان الأساسية ، هي ممارسات متشابهة في الأقطار الثلاثة ، بغض النظر عن القوانين المصرح بها (المكشوفة) ، كما أن الحكومات الثلاث مسؤولة عن السكوت على هذه الممارسات .

توصيات

هناك إجراءات عدة يتوجب على دول الخليج القيام بها لضمان المساواة بين المواطنين والعمال الأجانب فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان الأساسية لهؤلاء الوافدين ، كما يجب أن تخضع ممارسات أرباب العمل ووسطاء الأستخدام المسيئة للعقوبات والإجراءات الرسمية ... (العراق ثم الكويت)... وكذلك في العربية السعودية ، حيث يتوجب على هذه الدولة أن تلتزم بالمبدأ الأساسي الخاص بعدم التمييز أو التفرقة ، وأن تلتزم بمنح الأجور المتساوية للأعمال المتساوية ، وأن تسمح للنساء رسميا بالعمل ، وأن تحمي خادمات المنازل بموجب قوانين العمل السارية فيها ، وأن تسمح للعمال الأجانب بتشكيل نقابات مهنية ، وأن تلغي التمييز في الأوضاع المعيشية القائم على أساس الجنسية .

وتوجب على القوانين المحلية (الوطنية) في هذه القطار الثلاثة أن تضع موضع التنفيذ جميع المقاييس والمعايير الدولية المبيّنة أعلاه ، فالأقطار الثلاثة المذكورة أطراف في ميثاق منظمة العمل الدولية الخاص بالتمييز ، كما يتوجب على قوانينها الوطنية أن تعكس التزامها هذا بالميثاق ، والعديد من مواثيق العمل الدولية الأخرى تقدم الحد الأدنى من المعايير والمقاييس ، وكلها تدعم مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي .

بالنسبة للدول المستوردة للعمالة: يتوجب على هذه الدول أن تمارس إشرافا حكوميا وغير حكومي أشمل وأوسع لتأمين الحمايات المذكورة أعلاه ، ويجب اللجوء غلى محاكم العمل بصورة أوسع وأشمل ، حتى يستطع العمال فرض مطالبهم والحصول على حقهم بالعدل والمساواة ، ويجب النص على حقهم في اللجوء إلى هذا الإجراء في عقود العمل التي يتوجب ترجمتها لهم إلى لغتهم الأم ويجب أن تقدم لهم المشورة القانونية اذا ما لجاوا الى المحاكم لحل خلافات العمل والإضافة الى ذلك ، يتوجب على غرار ما فعله العراق ، للتأكد من تطبيق مقاييس العمل ، يجب معاقبة أرباب العمل الذين يخرقون أحكام هذه المقاييس ، كما يجب دفع التعويضات لمستخدميهم ، وبالإضافة إلى هذه اللجان الحكومية ، يجب إنشاء وكالة أو مؤسسة غير حكومية لحماية العمال ، يمكن ربطها بمنظمة العمل الدولية كي تقدم المعلومات المتعلقة بالحقوق القانونية ، ولتساعد العمال في التعبير عن مظالمهم وطرحها ، وللقيام بتفتيش أماكن العمل للتأكد من التزامها بالمقاييس والمعايير المذكورة .

وبالنسبة للأقطار المصدرة للعمالة ، يتوجب على هذه القطار أن تخضع للقانون وكالات التوظيف والإستخدام الخاصة لكي تقضي على الفساد المستشري على حساب العامل المهاجر ، ويتوجب عليها أن تقرر سقفا للعمولات المفروضة على العمال المهاجرين ، ويتوجب على وزارات ودوائر العمل أن ترصد نشاطات وكالات الأستخدام ، بمافي ذلك تسجيل جميع عقود العمل لدى وزارة العمل ، كما يجب توفير مراكز المهاجرين ، للعمال المهاجرين وأن تقدم لهم المعلوما بخصوص عقود العمل ، وحقوق العمال المهاجرين ، ومستويات الأجور بالمقارنة بالبلدان الأحرى ، والأوضاع في البلد المضيف ، ويجب الإحتفاظ بنسخ من العقود في ملفات للتأكد من أن هذه العقود لن تستبدل بعقود أقل فائدة عند وصول العامل إلى البلد المستورد ، ويتوجب على كل بلد مصدر للعمالة ان يوعز لسفارته بالعناصر القادرة على تقديم الخدمات للعمالة المهاجرة إلى الخارج ، العديد من الأقطار تعين ملحقا عماليا في سفاراتها لدى دول الخليج لرعاية مصالح العمال الوافدين ، يجب تعزيز مثل هذه الملحقيات وتحديد دورها بشكل أدق فيما يتعلق بالبلد المضييف ، ويجب تبني الأجراءات الكفيلة بتحقيق تسجيل قيود العمال في السفارة بحيث يتوفر لها معلومات كاملة عن كل منهم .

وعلى المستوى الدولى ، يجب توثيق جميع الشكاوى التي يقدمها العمال الجانب إلى محاكم العمل المحلية ، او إلى سفاراتهم ، ثم أرسالها إلى منظمة العمل الدولية ، بحيث تزداد قدرتها على اكتشاف الحقائق ، ويكون لديها سبب أقوى للتدخل .

وأولا وقبل كل شيء يتوجب على العراق والكويت والسعودية أن تحقق التزاماتها الخاصة بالعمل بموجب ميثاق استئصال جميع أشكال التمييز العنصري ، وكذلك مواثيق حقوق الإنسان الأخرى التي تنطبق على العمالة الوافدة والتي صادقت عليها هذه الدول ، وأضافة ألى ذلك ، يتوجب على هذه الدول أن تصادق على ميثاق الأمم المتحدة الجديد الخاص بحماية حقوق جميع العمال الوافدين أفراد عائلاتهم ، كما يتوجب عليها المصادقة على مواثيق منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمالة الوافدة .

وعلى المستوى الإقليمي يتوجب على الجامعة العربية أن تجري التحقيقات وتنظم التقارير بخصوص تنفيذ ميثاقها الخاص بمقاييس العمل ، وتستطيع جامعة الدول العربية أن تقوم بدور أكثر أهمية على صعيد تسهيل هجرة العمالة العربية بين الأقطار العربية ، والتأكد من تحقيق معاملة متساوية يمكن للجامعة العربية أن تفتح مكاتبا في جميع أقطار المنطقة للإشراف على تنفيذ الميثاق ، كما يجب أن تدرس إمكانية أنشاء جهاز شبيه باللجنة الأوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان ، تكون مهمته تنفيذ قوانين العمل وأحكامها ، وسيكون من واجب هذا الجهاز أو الهيئة أن يتلقى العرائض من أي شخص ، أو منظمة غير حكومية ، أو مجموعة من الأفراد تدعى أنها ضحية خرق وانتهاك الحقوق المنصوص عليها في الميثاق ، وسيكون من واجب هذه الهيئة تقويم هذه العرائض ، ووضع التقرير المناسب ، وتقديم التوصيات الخاصة بشأنها ، وإذا لم يتم العمل بموجب هذه التوصيات من قبل الحكومات المعنية خلال مدة معينة ، سيكون من حق الهيئة نشر المعلومات ونتائج التحقيقات على الملأ .

مغامرة الملك فهد الكبرى

هل يبقى الملك وآل سعود المغرمون بأميركا ، وينجون من حرب الخليج ؟

بيتر ثيروكس

في مصيف الطائف ، العابق بالمؤامرات الملكية المعجونة بدولارات النفط ، انتهى عهد الملك فهد ، وانتهت سلطته .

لم يكن قد أعد نفسه لمواجهة الحقائق العسكرية التي فرضها عليه جار عربي يشعر بالظلم الفادح ولايعرف الرحمة ، لقد كان عقد الصفقات مع أمراء المناطق ، والتحالف الوثيق مع الولايات التحدة ، واستخدام الأموال هي الوسائل المفضّلة لدى فهد لحل جميع المشاكل ...لكن اكتساح الكويت ، ولجوء آل الصباح إلى الطائف ، جاء إيذانا بانتهاء عهد دبلوماسية دفتر الشيكات بالنسبة للسعوديين ، فقد ولد ملك العربية السعودية ليكون أميرا على موناكو ، ورغم أنه يحب وظيفته الحالية ، فإنه يبدو ، من كل ناحية ، الشخص غير المناسب إطلاقا لهذا العمل .

هذا المخلوق البدين ، المولع بالوقوع بالخطأ ، رغم أعوامه التسعة والستين ، أمضى معظم حياته في لهو ماجن ، لم يهجره إلاّ مؤخّراً ، وبناء على نصائح أطباء القلب ، أما أيام شبابه فما تزال موضوع الأساطير في العربية السعودية ... كيف أضاع الملايين من الدولارات ، بل عشرات الملايين في نوادي القمار في لندن ، وكيف أستأجر طاولات الروليت والبلاك هاك ، وقطع النقد المستخدم في القمار ، وحتى ضاربات كرة الروليت ، ووضعها جميعا في جناحه في الفندق ، لكي يستمر في اللعب طوال الليل ، حين لم تعجبه قوانين القمار الانكليزية... أما عن مغامراته مع أعلى حسناوات بيروت ومونتي كارلو سعراً، فيتناقلها الصديق والعدو على حدّ سواء ، غير أن عائلته شعرت بأن سلوكه لا يليق بأمير سعودي .

في عام ١٩٥٣م استُدعي فهد للعودة إلى البلاد ليتعرض لتوبيخ شديد ، وحتى عام ١٩٨٢م حين استلم السلطة ، كان استعراض شريط حياته يكشف عن إنجازات لابأس بها ، فقد كان وزير تعليم قديرا ، ثم وزيرا للداخلية ، وصاحبا للسلطة الحقيقية طوال الأعوام السبعة التي قضاها أخوه خالد ملكا ، بينما هذا الأخير كان يلعب دورا هامشيالا يحل ولا يربط .

في الستينات شجع فهد على تعليم البنات رغم معارضة المحافظين ، أما آراؤه المؤيدة تأييدا مطلقا لكل ما هو أميركي فقد منحته صورة داعي التحديث المبتسم دائما ضمن عائلة من هواة الغموض ، ولقد كلفه هذا ، وأفقده ثقة العلماء المسلمين والمشايخ ، وهم الكهنوت السذج ، الذين يتوجب على كل ملك سعودي أن يستقبلهم بحرارة ، بعد ظهر كل يوم ثلاثاء .

بعد استلامه عرش المملكة ، استمرت عواطفه المؤيدة للغرب في تسبيب المشاكل له مع المؤسسات الدينية الإحدى عشرة القوية جدا ، التي يتوجب عليه كسب تأييدها الحيوي جدا لأستمرار حكمه ، فقد أغضب هذه المؤسسات ، مثلا ، إقدامه على تقديم التبرعات لعصابات الكونترا (مجموعة عصابات جنّدتها واشنطن لمحاربة الحكومة النيكاراغوية) ، إذ شعر العلماء أن أموال المسلمين لا يجوز أن تعطى لوكالة المخابرات المركزية الأميركية ومغامراتها ، إرضاء للعلماء ، قام فهد بتحريم تعليم الموسيقى في المدارس ، وكما يقول مثل عربي قديم (حين يتصادق الرعاة تضيع الأغنام) أي أنه حين تصادق الأمير والشيخ ، ضاع الشعب بأكمله .

لملوك آل سعود ، بالطبع ، تاريخ طويل من فرض إرادتهم رغم رأي السلطة الدينية المعارض ، لكن من سبق الملك فهد من هؤلاء الملوك كان لهم سجلهم الحافل بالتقى والورع ، أما فهد فكان عليه ، بسبب ماضيه المبرقع ، أن يزن خطواته بعناية شديدة ، حين يحوم حول رجال الدين الأصوليين .

وكما يقول كاتب غربي ، فإن هؤلاء لا يثقون به ، وهم يتشمّمون رائحة الخوف في تصرفاته ، وما أن تم زواجه في أوائل الثمانينات من جوهرة الأبراهيم ، وهي بنت أحد حكام المقاطعات ، والزوجة الوحيدة من ثلاث على مايقال ، التي استخدمت لقب ملكة حتى صب فهد جام شهوته الترفيهية على الطين والرخام ، كان في بدء عهده قد شرع ببناء قصر اليمامة ، فوق قمة تتربع وسط حي القصور الباذخة جنوب غربي الرياض ، هذا القصر جعل قصوره في جنيف وماربيا والريفييرا الفرنسية تبدو متواضعة ، وحتى قصور الرياض الاخرى تضاءلت أمام هيبة وحجم ذلك القصر الوارف .

من المعروف أن ملوك آل سعود يخلّفون بعد وفاتهم أعدادا كبيرة من الأرامل ، لا تسمح بتوريث القصور لمن يأتي بعدهم ، ولهذا ،

فإن الرياض ، وإلى أن بنى فهد اليمامة ، لم تكن تضم مبنى يقترب من البيت الابيض من حيث المواصفات ، سوى (المزار) وهو قصر إداري متوسط الحجم اكمل بناؤه في أوائل الستينات ،أما قصر اليمامة ، الذي يميل زائروه إلى وصفه بصفات تليق بالمطارات وملاعب كرة القدم ، فهو مجمع هائل من الرخام والغرانيت وخشب الورد والذهب ، وفي الحقيقة هو مدينة صغيرة من أجنحة الحريم ، وأقسام الخدم ، والمرائب والمطابخ ، هناك في إحدى الزوايا مسجد أبيض ، يفتح للجمهور في المناسبات ، يقول المسؤولون الرسميون إن قصر اليمامة سيكون مقرّ الحكومة الدائم في الرياض ، أما أن تبتلعه أرملة اسمها جوهرة ، أو يتخلى عنه أي من أبناء فهد المدللين ، فتلك قضية أخرى .

الملك فهد ، شخصيا ، أعلى قامة ، وأكثر عرضا ووسامة من أن يكتفي بالرياض او يحبّها ، فالجو الديني للعاصمة وعزلتها يدفعانه لقضاء معظم وقته بعيدا عن قصر اليمامة في قصوره الساحلية في جدة ورابغ ، قريبا من الساحل المعشوق بالمرجان ، ليس من عجب بطبيعة الحال ، أن يمتلك الملك فهد أعظم يخت في العالم ، وأعظم طائرة (من طراز بوينغ ٧٤٧ ثمنها ١٥٠ مليون دولار ، مزينة على الطريقة الانكليزية التقليدية بما في ذلك نافورة الماء) ، وأكبر عدد من القصور لم يمتلكه أي ملك سعودي في الماضي .

وعلى غرار شاه إيران الذي كان ... فإن الملك مغرم الى ابعد الحدود بضمان مناصرة القوى الأجنبية الكبرى لحكمه ، بينما يكن هو أعظم الحب للأميركيين والأوروبيين ، فليس من عجب إذن أن تدفع ثروة البلاد ، وضعفها أمام الاخرين هذا الملك إلى التمادي في أظهار حبه ، بدءا من صفقة الأواكس عام ١٩٨١ مع الولايات المتحدة ، التي اعتبرها نصراً عظيما على مريدي إسرائيل في واشنطن ، ولكن سعوديين كثيرين فشلوا في رؤية معالم النصر ، المتمثل بالسماح لهم بدفع ثمانية مليارات ونصف المليار دولار ، ثمنا لخمس طائرات ترافقها بعض طائرات التزويد بالوقود .

كما تعجّل الملك فهد في استدعائه الأميركيين ، لكسح الألغام البحرية في البحر الأحمر عام ١٩٨٤م ، والأسوأ من ذلك كله ، أنه في ذلك الجزء من العالم حيث يقدم متسولو المساعدات الأميركية ، الشكر والعرفان بالقطارة أقدم فهد على تعريف الأميركيين بما يشعر به نحوهم ويراه فيهم .

مايزال الدبلوماسيون السعوديون والأميركيون يكرهون التحدث عن تصريحات فهد عام ١٩٨٤م حين كان مدير مكتب المعلومات الأميركي في زيارة للرياض ، يومها قال الملك للأميركي (قبل أن تغادرنا أود أن أطلب منك خدمة..معروفا)

في تلك الفترة كان العالم العربي كله يغلي كمرجل من الغضب من الإهانة التي ألحقها بهم التواطؤ الأميركي مع الغزو الإسرائيلي للبنان .

ولكن مخاوف المسؤول الأميركي تبددت ، حين عرض الملك مطلبه ، قال جلالة الملك (في السادس من تشرين الثاني / نوفمبر ، أريد أن أستقل سيارتي وأتوجه إلى السفارة الأميركية ، كي أدلي بصوتي وأنتخب صديقي رونالد ريغان ، أنا أدرك أنني لست مواطنا أميركيا ... ولكن هل تعتقد أنك تستطيع ترتيب الأمر؟ .

امتزجت الضحكات الرنانة بمصافحة الأيدي الصديقة بعد سماع مطلب الملك ، وانطلق موكب المسؤول الأميركي إلى مطار الملك خالد الدولي وهو مفعم بالروح المعنوية العالية ، ولكن الحيرة والذهول طغيا كضباب حطّ فجأة على أذهان الدبلوماسيين السعوديين والأميركيين الحاضرين من وقع تصرف الملك ...يومذاك كانت القنابل العنقودية الأميركية الصنع تمزق بيروت إرباً ، والمشاعر المعادية لأميركا تتجاوز كل التوقعات في الشارع العربي .. ألم يكن بإمكان فهد أن يتقدم باقتراح ودي يضع رونالد ريغن في الصورة؟ حتى من باب تسجيل المواقف؟ ألم يكن يدرك معنى الإشارة التي كان يرسلها؟ لكن الملك فهد فضل التعبير عن عواطفه الجياشة ، على التعبير عن الالام الحقيقة والغليان المتفجر ، الذي كان يكتسح قلوب العرب ، ولهذا فقد كان فهد الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب ولا عجب في ذلك فلطالما نظر شيوخ الخليج الأغنياء نظرة ازدراء واحتقار إلى فقر وعنف أبناء عمومتهم ، ذلك الفقر وذلك العنف الذي لم يكن قد وصل بعد ، إلى حدّ تهديد أنظمتهم الحاكمة .

أحد أسباب المشكلة أن آل سعود في هذا اليوم من عام ١٩٩١م يختلفون اختلافا كبيرا عما كانوا عليه من قبل يوم اسس ابوهم الدولة السعودية ، والميزة الوحيدة التي تجعل من أفراد العائلة الحاليين أمراء ، هي كونهم من سلالة عبد العزيز آل سعود .

أصبحت مظاهر التقشف الخارجي الذي يمارسه آل سعود في وقتنا هذا قناعا يخفي تحته الكثير من الممارسات الإباحية المستوردة ، فعلى امتداد عقود طويلة ، كان المال السعودي ينفق بسخاء على استيراد حانات الليل وبيوت الدعارة .

حيث تبقى هناك ، في قصور آل سعود ، طوال الليل ، وما أن يطل الصباح حتى تشحن ، مرة أخرى ، الى خارج البلاد ، وما أن اختفت علب الليل اللبنانية والإيرانية ، حتى حلّ محلها ملاعب أوروبا وأميركا.. لقد تعلم آل سعود أسرار اللعبة .

يحضرني الآن اسم أحد أبناء إخوة فهد ، كان يعيش عيشة مريحة في الرياض ، متحملا الصلوات الطويلة ووجبات المساء مع والدته ، ومكتفيا بزي الأمير العربي .. والعربي العادي في آن واحد ، هذا الأمير ينطلق مرة كل شهرين تقريبا إلى نيويورك ، وينزل في فندق بيير pierre وهناك يقيم حفلات ممارسة الجنس الجماعي ، ثم يعقبه إفطار ، ثم نومة عميقة في الفندق حتى المساء .. وبعد أسبوع من التفسح والترويح عن النفس ، يعود الامير إلى الرياض ، مثل هذا الأمير ماكان جدّه عبد العزيز ، ليتصور ان يخرج من صلبه الى هذه الدنيا ، ولكن الحقيقة أن صفات كثيرة مشتركة تجمع بين الإثنين... فهو يعرف ما وراء الواجهات السعودية والأميركية المزيفة على حدّ سواء ، كجدّه ، ولكن خلافا لما فعله الملك فهد ، ما كان هذا الأمير ليلقي ولو نكته واحدة حول رغبته في الإدلاء بصوته لرولاند ريغان ، ولو كانت له تلك الرغبة القوية ، لكان أبقى عليها سرا في نفسه .

وهكذا فإن آل سعود اليوم يشبهون إلى حدّ كبير طبقة اجتماعية كثيرة العدد ، ماجنة داعرة ، أكثر مما يشبهون عائلة مالكة ، ناهيك عن عائلة مالكة إسلامية ، لايعرف أحد بالضبط كم عدد أفرادها ، ولا حتى الإدارة الحكومية السرية التي يرأسها أمير كبير ، لايعرف أحد اسمه ، مهمته الرئيسية هي جمع المعلومات عن العائلة المالكة ذاتها ، لكن البعض يقدّر عدد أفرادها بأربعة آلاف إلى عشرة آلاف إمير وأميرة ، يكلف كل واحد منهم الخزينة السعودية مابين ــ ٥٠٠

يكمن الخطر الذي يهدد الحكومة السعودية حاليا ، في حقيقة أن هذه الحكومة كانت تنّمي قدرا من العداء في نفوس شعبها تجاه الولايات المتحدة ، عداء يقصد منه ابعاد النقد عن حكومة آل سعود والصاقه بغيرها

إلى ٨٠٠٠ ــ دولار شهريا ، طوال حياته .

وكما توحي المبالغ المختلفة ، فليس جميع آل سعود يخلقون متساويين ، وللملك فهد ستة إخوة متشابهين إلى حدّ كبير ، وهم الذين يسيّرون شؤون البلاد معه ، هؤلاء يطلق عليهم اسم (السديريين السبعة) نسبة إلى والدتهم حصّة بنت أحمد السديري ، التي كانت زوجة عبدالعزيز المقرّبة ، أما ولي العهد عبدالله فهو ابن عبدالعزيز الوحيد من أرملة من قبيلة شمّر ، وعلاقاته عربية أكثر منها أوروربية أو أميركية ، وقد تزوج من إحدى قريبات الرئيس السوري حافظ الأسد ، ويكاد يكون المؤيد الوحيد لسورية في النظام السعودي .

ويقضي الأمير عبدالله معظم وقته في الرياض ، وأذا لم يكن في الصيد ، أو في عمّان أو دمشق يلوي الأذرع ، فهو هناك في مقر الحرس الوطني في الرياض ، لايثق الأمير عبدالله بالاعتماد على الولايات التحدة وهو أمر يستغله فهد إلى أبعد الحدود ، خصوصا وأن عبدالله يوبخ أعضاء الكونغرس الأميركي الذي يزورون الرياض ويؤنبهم على موقف بلادهم من القضية الفلسطينية ، ولكن بعد أن يكون فهد قد عانقهم وهنأهم وطيب خاطرهم .

والعلاقات بين أميري جيشي العربية السعودية ، الجيش النظامي ، والحرس الوطني المسؤول عن الأمن الداخلي ، لا تخلو من أزمات ، لقد كانت معارضة عبدالله لتوجّهات فهد الأميركية ، هي التي أدّت إلى رحيل ولي العهد عن البلاد عام ١٩٧٩م ، في عملية نفي اختياري ، على إثر الجدل بين أفراد العائلة بخصوص طلب المساعدات الأميركية المكشوفة ، على إثر تفجر الثورة الإيرانية ، وفي عام ١٩٨٥م ، وقع شجار صاخب بين فهد وعبدالله بخصوص المسألة اللبنانية ، ففهد يؤيد حزب الكتائب الذي تدعمة إسرائيل ، لذلك أراد أن يرسل مبلغ ١٥٠ مليون دولار دعما للحزب ، في حين أراد عبدالله ، ان يعمل وفق المبدأ السوري ، الذي يدعو الى أن تجتهد الكتائب ، للحصول على المساعدة استحقاقا ، وذلك بتقديم التنازلات للمسلمين اللبنانيين .

ومابين استغراب السفارة الأميريكية ، التي طالبت بدفع المبلغ الموعود ، وهلعها من تحول الخلاف إلى نزال ، انتشرت شائعات تقول إن فهد هرب إلى ماربيا ، المنتجع المعروف على الساحل الاسباني الذي يمتلك الملك فيه قصرا فخما ، وأن عبدالله تراجع إلى أعماق الصحراء غاضبا متمردا، وفي النهاية توصلا الى حل وسط ، وهو أن يمتنع الملكيون السعوديون عن المبارزات والنزالات ، لإدراكهم أن مصالحهم الأساسية ، أي الإبقاء على حكم سلالة آل سعود ، ووحدتها واستمرارها في السلطة ، تبقى مصالح متطابقة ورئيسية يجب على الدوام صيانتها .

وفي عام ١٩٨٢م ، وبعد فترة من الغليان الشعبي وانتشار تقارير عن محاولة انقلاب ، أطبق السديريون ، أو آل فهد ، قبضاتهم على مواقع أخرى في السلطة ، بتعيين أبنائهم في المناصب الحساسة ، وللملك فهد حوالي عشرة أبناء بعضهم نجوم صاعدة ، والآخرون مخيبون للآمال ، وبناته سيئات الحظ إلى أبعد الحدود ، نظرا لبدانتهن وكثرة طلاقهن ، في بلد تكون الزيجات المثيرة للحسد ، هي الهواء الذي تتنفسه نساء البيوتات الثرية ، كما أن الفضائح حرمت ابنه فيصل من تسلم أي منصب أكثر طموحا من منصب رئيس الرئاسة العامة لرعاية الشباب ، ويقال إن فيصل المدمن على المخدرات ، أطلق النار على عشيقه الشاب وقتله وهو من افراد الحرس الوطني ومن قبيلة شمّر ، وقد رفضت عائلة القتيل الدّية ، عوضا عن رأس القاتل ، ولهذا أرسل فهد ابنه فيصل إلى لوس أنجلوس بالولايات المتحدة الامريكية ، انتظارا لهدوء العاصفة ، وحتى تخفي الصحافة السعودية نبأ فضيحته ، ادعت أنه مشغول بتنظيم الألعاب الأولمبية لعام ١٩٨٤م إلاّ أن العائلة المطالبة بالثأر اصرت على موقفها ، وتوجهت إلى ولي العهد ، مطالبة بتنفيذ مطلبها طبقا للشريعة الإسلامية.

على الرغم من أن والدة عبدالله هي من قبيلة شمّر ، لم يستطع ولي العهد المطالبة بمحاكمة ابن أخية بتهمة القتل ، وكان لابد من بذل جهد هائل لدى العائلة ، التي رفضت مبالغ خيالية من المال حتى قبلت بالتخلي عن مطلبها الثأري ، بعد تخجيلها وإرسال الوساطات إليها.

واذا كان فيصل مصدر خيبة أمل ، فإن عبد العزيز بن فهد – ١٦ عاما – أصغر أبناء الملك ، مقرب جدا إلى والده ، حتى إنه يمتلك أحد أفخم قصور الرياض ، كما أنه يتبرع باستمرار بملايين الدولارات للمدارس المحلية وللمقاومة الأفغانية والجمعيات الخيرية الإسلامية ، ويرافق عبدالعزيز والده حيثما ذهب ، وحتى الاجتماعات المهمّة ، ويقال إن سلطان عُمان أمر مرة بإخراجه من قاعة مؤتمر القمة الذي كان يعقد في مسقط.

في الرياض ، العصية – كمايبدو على السطح – على أي تغيير ، بدأت ظواهر التغيير ، حين قامت النساء بتظاهرتهن ضد قرار منعهن من قيادة السيارات .. ولم لا .. ؟ خاصة وان مثل هذه المظاهرة ، لو قامت في أي منطقة أخرى ، لأثارت مخاوف سياسية أوسع بكثير مما كان مقررا لها...

يكمن الخطر الذي يهدد الحكومة السعودية حاليا في حقيقة أن هذه الحكومة كانت دائما تنمي قدرا من العداء في نفوس شعبها تجاه الولايات المتحدة ، عداء يقترب من الشعور بالإزدراء والاحتقار أكثر منه العنف ، عداء يقصد به إبعاد النقد عن حكومة آل سعود

نفسها والصاقه بغيرها ، على مدى أعوام طويلة لم يكن السعوديون يكترثون كثيرا لمنظر بعثة التدريب العسكرية الضخمة التي يتجول رجالها الكثيرون وسط الرياض ، أو منظر مئات من الجنود الأميركيين الذين شاركوا في الحرب الفيتنامية وهم يدربون رجال الحرس الوطني في خريص ، لأنهم قرأوا افتتاحيات لا ذعة عن السياسة الأميركية التي تتحكم بها الصهيونية ، في صحيفة الجزيرة ، ولأنهم تعلموا في المدارس الكثير عن انحطاط المجتمع الأميركي ، كانوا يفترضون أن عيون حكومتهم مفتوحة ، وأن السعودية تأخذ ماهو جيد من أميركا وترفض السيىء ، أو حتى أن المملكة تحاول جهدها ، تهذيب الولايات المتحدة وتحضيرها وتعليمها مبادىء الأخلاق والمدنية!

فكان من المحتّم أن تسبب الأحداث في الخليج ، ردود فعل عكسية لهذه السياسة الملتوية ، وهكذا سمع الناس من يقول: أميركا هنا لحماية إسرائيل فقط ، وحتى لو لم يستطع أحد الإدعاء بأن الحرب قد نسفت آل سعود ، فلن يستطيع السعوديون بعد الآن أن يتجاهلوا الحقيقة الناصعة ، القائلة بأن حكامهم كانو جزءا من فريق الحرب الأميركي ، وليس هناك سوى ملكهم يستطع أن يغيّر التناقض ، أو يبيّن الفوائد التي قد تبرر هذه الحقيقة ، لم تستطع كل الوسائل الإعلامية ان تقنع السعوديين بمبرر وجود الكفرة على أرضهم ، بل إن هذا الوجود زاد من حدة عدم الإستقرار في المملكة ، حسب رأي بعض الخبراء الذين رأوا الخطر الحقيقي ، ليس في التهديد الخارجي ، وأنما في الانتفاضة الداخلية المحتملة.

يتمثل صوت المعارضة السعودي الرئيسي بمنظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية ، وهي منظمة تسيطر عليها مجموعة من الشيعة ، يصدرون مجلة شهرية تدعى الثورة الإسلامية ، واسعة الإطلاع ، ذكية ، تثير الاستغراب والعجب بسعة اطلاع المشرفين عليها و قوة مصادر معلوماتها ، عن الاعتقالات التي جرت مؤخرا في صفوف المعارضة السعودية ، وعن الممارسات المالية اللا أخلاقية لآل سعود ، ويستدل من إخراج المجلة ، التي لاشك بأنها تتلقى تمويلا جزئيا من إيران ، على أهمية القيَم الإسلامية، باعتبار ها الحلقة الرئيسية التي تصل بين قوى المعارضة السعودية من كافة الاتجاهات ، أما الحركة الإشتراكية السعودية ، فقد اندمجت منذ وقت طويل بمنظمة الثورة الإسلامية ، في حين كان آخر ماسمع بالحزب الشيوعي السري هو حضور ممثليه لمؤتمر الحزب الشيوعي اللبناني عام ١٩٨٦ ، حيث قدّم هذا الحزب ورقة عمل ناقش فيها اطروحة بعنوان الحركات الدينية المعاصرة .. كيف يمكن ان نعمل معها . حين يستقر غبار الحرب ، سيلتفت رجال الدين الاصوليون بلا شك ، إلى الحكومة السعودية لمحاسبتها على سماحها للكفرة بالدفاع عن الأرض المقدسة واحتلالها .

وفي الوقت الحاضر ، يبدو أن مستقبل حكم آل سعود الملكي ليس مرهونا لإرادة الأصولية الاسلامية ، اوالتعاطف مع الاشتراكية ، أو أشياء من نوع ما إذا كانت الحكومة ستعطي جميع مواطنيها حق قيادة السيارات أم لا ، أو حق التصويت ، وكما يعرف الملك فهد وأشقاؤه ، فإن امتداد حكم سلالتهم وطوله ، ستقررهما نتائج الحرب.

هل تستطيع الرياض أن تنحو باللّوم على غيرها إذا تركت الحرب آثارها على مصير آل سعود؟

الرأي في واشنطن يميل بقوة ، الى النظرية القائلة بأن آل سعود هم الذين أرادوا الحرب ، حتى أن الواحد يسمع أنها كانت (فخا مدبرا) ، والجميع يذكرون نفس الاسم: الأمير بندر بن سلطان ، سفير السعودية لدى واشنطن ، من المعروف أن بندر ، وهو طيار عسكري تدرّب في أميركا ، أكثر قربا وأوثق صلة بالملك فهد من والده الأمير سلطان ، ويسعى لأن يكون النظير السعودي لما يسمى في الولايات المتحدة بمستشار الأمن القومي ، حسب رأي خبير أميركي مطلع اهتمّ لزمن بملاحقة دقائق حياة الأمير بندر.

لا يختلف مولد بندر في مستواه عن مولد أي فرد آخر من آل سعود .. أمه كانت جارية سودانية ، ويقال إنه لم يصل ألى مركز الصدارة إلاّ في العقد الأخير ، وبتشجيع من فهد ، وبندر مفاوض نشط ، تفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو الذي استأنف العلاقات الدبلوماسية بين المملكة والاتحاد السوفيتي ، ورفع مركز السفارة السعودية في واشنطن إلى مرتبة السفارات المعتبرة ، حتى إنه نقلها الى مبنى فخم قرب مبنى ووترغيت.

وهو حبيب للملك فهد ، ولكنه قبل ذلك ، حبيب البيت الأبيض ووزارة الدفاع الأميركية... ومن المؤكد أنه كان أداة فعالة جدا ، في توصيل القوات الأميركية إلى دول الخليج النفطية ، حين تعرضت هذه الدول مع السعودية لتهديد صدام حسين .. ويقول البعض إن بندر لا يعتبر أنه يكشف سرا ، حين يتحدث عن نواياه في أن يصبح ملكا على العربية السعودية ، ولكن التقليد جرى أن لا يرث العرش إلاّأبناء عبد العزيز ، وما يزال عشرات من هؤلاء على قيد الحياة ، لايوجد في العربية السعودية من يسأل علناً ، ما الذي سيحدث عندما يرحل أبناء عبد العزيز ؟

المنطقي في هذه الحالة ، هو أن ينتقل العرش إلى أكبر ولد من أبناء سعود بن عبدالعزيز ، مايزال على قيد الحياة ، ولكن العديد من أبناء سعود فقدوا مصداقيتهم ، كما فقدها أبوهم ، وهم مشهورون بتعاطي المخدرات والسرقة من المحلات التجارية ، وهناك واحد أو إثنان منهما يشغلان مناصب حكومية هامة ، وليس منهم من يمكن اعتباره ثريا بالمقاييس الملكية السعودية ، وبالمقارنة بذلك ، فإن للملكين السابقين فيصل وخالد أبناء أقوياء طموحون.

بندر ليس ابن ملك ، ولكنه يعرف تماما أن الولايات المتحدة تود أن ترى في الرياض ، وجها شابا مؤيدا للغرب وهو يريد أن يكون ملكا ، ويعرف تماما أن ذلك لن يحدث ، إلاّ اذا كان رجل أميركا في البلاد ، ومن المؤكد أنه الرجل الذي تفضله واشنطن وتراهن عليه ، غير ان المرء يتساءل عما إذا كان العرش سيكون موجودا اذا نجح بندر في مخططه للقفز وتجاوز دوره . **العديد من السعوديين بدأوا يتساءلون اليوم ، ليس عمّن سيكون الملك التالي ، ولكن من سيكون الملك الأخير ، أو آخر ملوك آل سعود ، لقد أولى الباحث الامريكي الخبير في الشؤون السعودية ، نداف سفران ، اهتماما كبيرا لمايخبئه المستقبل لآل سعود ، وهو يرى أن افضل ما يمكن أن يتوفر لهم ، هو فترة تمديد لبقائهم نتيجة انتصار الحلفاء ، فربما يوفر هذا الإنتصار لآل سعود فرصة للبقاء تكون أطول مما كان يمكن أن يتوفر لهم لولا هذه الحرب ، أما أذا سقطت سلالة آل سعود خلال خمسة أشهر أو خمسة أعوام من الآن ، فإن الولايات المتحدة ، حسب رأي سفران ، لن يحزنها ذلك أبدا .. نظرا لظروف انتهاء حرب الخليج.**

حرية الاعتقاد والعبادة من منظور اسلامي

الاسلام منع اجبار الناس على اتباعه

الشيخ حسن موسى الصفار

من البديهي ان كل جماعة تؤمن بدين او مذهب معين ، فانها ترى فيه الصحة والصواب ، والا فلن تعتنق مبدأ تعتقد زيفه وفساده اللهم الا ان يكون ذلك لمجرد العصبية والتظاهر .

ويتبوأ الدين في نفوس معتنقيه مكانة رفيعة من القداسة والاحترام ، بحيث يندفع المتدينون للدفاع عن عقيدتهم ويقاومون كل من يمس قداستها ، ويخوضون المعارك والحروب للدفاع عن عبادتهم بغض النظر عما اذا كانت صحيحة او زائفة ، منزلة من عند الله او من صناعة البشر .. فنبي الله ابراهيم (عليه السلام) حكم عليه قومه الوثنيون بالموت حرقا فالقوه في النار لأنه كان يسخر من عبادتهم وأصنامهم ويعلن بطلانها وفسادها ، يقول تعالى:(قالوا حرقوه وانصروا آلهتكم ان كنتم فاعلين ، قلنا يا نار كوني بردا وسلاما على إبراهيم) .

وطريف جدا ان ننقل هنا عن (المهاتما غاندي) تقديسه وإحترامه لعبادة البقرة في الهند وهو شخصية سياسية قيادية مرموقة تحررت الهند على يديه ، يقول تحت عنوان .امي البقرة مايلي :

(ان حماية البقرة التي فرضتها الهندوسية هي هدية الهند إلى العالم، وهي إحساس برباط الاخوة بين الإنسان وبين الحيوان ، والفكر الهندي يعتقد ان البقرة أم للإنسان وهي كذلك في الحقيقة ، ان البقرة خير رفيق للمواطن الهندي وهي خير حماية للهند .. عندما أرى بقرة لا اعدّني أرى حيوانا ، لأني أعبد البقرة وسأدافع عن عبادتها أمام العالم أجمع ..وأمي البقرة تفوق في فضلها أمي الحقيقية لعدّة وجوه ، فالأم الحقيقية ترضعنا مدّة عام أو عامين وتتطلب منا خدمات طول العمر نظير هذا ، ولكن أمنا البقرة تمنحنا اللبن دائما ، ولا تتطلب منا شيئا مقابل ذلك سوى الطعام العادي ، وعندما تمرض الأم الحقيقية تكلفنا نفقات باهظة ، اما أمنا البقرة فلا نخسر لها شيئا ذا بال ، وعندما تموت الأم الحقيقية تكلف جنازتها مبالغ طائلة ، وعندما تموت أمنا البقرة تعود علينا بالنفع كما كانت تفعل وهي حية ، لأننا ننتفع بكل جزء من جسمها حتى العظم والجلد والقرن .

(انالا أقول هذا لأقلّل من قيمة الأم ، ولكن لأبين السبب الذي دعاني لعبادة البقرة ، ان ملايين الهنود يتجهون للبقرة بالعبادة والإجلال وأنا أعدّ نفسي واحدا من هؤلاء الملايين) .

ان عددا من المعارك والحروب نشأت في التاريخ القديم والحديث من منطلق حماية الدين والدفاع عن العقيدة ، حتى في أوروبا المعاصرة والتي تسودها المادية فان فيلما قد عرض خلال عام ١٩٨٩م فيه إساءة وتجريح لشخصية السيد المسيح عيسى بن مريم (عليه السلام) بعنوان (الاغواء الأخير للسيد المسيح) اثار ضجّة ومظاهرات من قبل المسيحين وأحرقوا عدّة دور للسينما كانت تعرض ذلك الفيلم .

والى ما قبل مدّة وجيزة كان العالم يعيش ضجّة كبرى بسبب إنفجار غضب المسلمين ضدّ ما كتبه سلمان رشدي في كتابه الآيات الشيطانية من تهجم على مقدسات الإسلام وإساءة للقرآن الكريم والرسول العظيم محمد (صلى الله عليه وآله) فاندلعت المظاهرات الصاخبة في مختلف أنحاء العالم ، وأصدر الإمام الخميني (قدس سره) حكما بهدر دم الكاتب والناشرين المغرضين للكتاب وعلى أثر ذلك قطعت الجمهورية الاسلامية علاقتها مع بريطانيا آنذاك .

انتشار الاديان :

إن الدين شأن قلبي روحي لذلك فإن الطريق الطبيعي لقبول أي دين هو الاقتناع والاختيار الحر ، فبمقدار ما يمتلك أي دين من حجّة وأسلوب مؤثر ، وحسب مستوى دعاة ذلك الدين وكفائتهم ، يكون اقبال الناس عليه واعتناقهم له .

وقد اعتمدت الاديان السماوية منطق الحجّة والإقناع في طرح مبادئها على الناس ، وكانت اخلاق الانبياء خير وسيلة للإستقطاب والتأثير .

يقول القرآن الحكيم مقرّرا لهذا المنهج ومؤكدا عليه:ـ (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ان ربك هو أعلم بمن ضلّ عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين) .

كما يستعرض القرآن الحكيم قصص الأنبياء وطريقة تبليغهم للرسالة وعرضها على أقوامهم بالدليل والبرهان وإستقبال حالات التكذيب والرفض بسعة الصدر ، وحسن الخلق .

فهذا نبي الله نوح (عليه السلام) يطوى مئات السنين داعيا قومه الى رسالة الله متحملا الاذى والاهانة والتكذيب دون ان يتخلى عن أسلوب الطرح الهادىء ومخاطبة الوجدان والعقل يقول تعالى: (ولقد ارسلنا نوحا إلى قومه اني لكم نذير مبين ، ان لا تعبدوا الا الله اني أخاف عليكم عذاب يوم

اليم ، فقال الملا الذين كفروا من قومه ما نراك الا بشرا مثلنا وما نراك اتبعك الا الذي هم اراذلنا بادي الرأي وما نرى لكم علينا من فضل بل نظنكم كاذبين قال ياقوم ارأيتم إن كنت على بيّنة من ربي وآتاني رحمة من عنده فعميت عليكم انلزمكموها وانتم لها كارهون) .

ونبي الله شعيب (عليه السلام) حينما هدّده قومه بأن يرجموه بالحجارة حتى الموت اجابهم بكل ثقة وهدوء (قال ياقوم ارأيتم إن كنت على بيّنة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا وما أريد ان اخالفكم الى ما انهاكم عنه إن اريد الاّ الإصلاح ما استطعت وما توفيقي الا بالله عليه توكلت وإليه أنيب) .

وبمراجعة لقصص الأنبياء في القرآن الكريم تبدو هذه الحقيقة جلية واضحة .

من الطبيعي ان يسعى أصحاب كل دين أو مذهب لنشر دينهم والتبشير بعقيدتهم ليغطي أكبر مساحة ممكنة من أبناء البشر ، ماداموا يعتقدون الصواب والحق في دينهم فسيكونون مندفعين لدعوة الناس اليه ، كما ان وفاء وإخلاص كل شخص لدينه يجعله متحمسا للتبشير به ، ولإن الدّين يصبح جزاء هاما من ذاتية الإنسان وشخصيته فأي تقدم او مكسب للدّين يعتبره الإنسان تقدما ومكسبا ذاتيا وشخصيا .

بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الاديان توجه ابناءها ومعتنقيها للعمل من أجل نشرها واقناع الآخرين بها ، كما هو شأن الإسلام مثلا الذي يقول على لسان نبيه محمد (صلى الله عليه واله) . وايم الله لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك مما طلعت عليه الشمس وغربت .

ولكن كيف تكون الدّعوة ألى الدين؟ وكيف ينجح الإنسان في إدخال أكبر عدد من الناس الى حظيرة الدّين الذي نؤمن به؟ .

ان الطريق الصحيح والمشروع هو محاولة إقناع الاخرين والتأثير على نفوسهم باتجاه الدّين ولكن البعض قد يستخدم القوة والعنف لفرض الدّين أو المذهب الذي يؤمن به على الآخرين ، وهذا ناتج عن الجهل أو روح التسلط والظلم .

فمن يفرض دينه على الناس بالقوة والقهر إنما يعترف بفشل عقيدته وعجزها عن استقطاب الناس بقوة الحجة وإقناعهم بوضوح البرهان ، او انه يستغل الدين كستار وغطاء لعدوانه وتسلطه على الناس .

وكم عانت البشرية وتحملت المصائب والمآسي في حروب وصراعات دامية تحت شعارات دينية وفكرية .

وحينما جاء الإسلام ، أعلن موقفه الواضح والصريح من حرّية الاعتقاد وإختيار الدين ، وارسى القرآن الحكيم مبدأ الحرّية الدّينية الفكرية في قوله تعالى :

(لا إكراه في الدّين قد تبين الرشد من الغي) يقول العلاّمة الطباطبائي في تفسيره الشهير (الميزان في تفسير القرآن) ان نفي الدّين الاجباري ، لازم لان الدّين هو سلسلة من المعارف العلمية التي تتبعها اخرى عملية يجمعها انها اعتقادات . والاعتقاد والإيمان من الأمور القلبية التي لا يحكم فيها الإكراه والإجبار ، فان الإكراه انما يؤثر في

من يفرض دينه ورأيه على الناس بالقوة والقهر ، انما يعترف بفشل عقيدته وعجزها عن استقطاب الناس بقوة الحجة واقناعهم بوضوح البرهان

الأعمال الظاهرية والأفعال والحركات البدنية المادية ، واما الإعتقاد القلبي فله علل وأسباب أخرى قلبية من سنخ الإعتقاد والإدراك ، ومن المحال ان ينتج الجهل علما ، أو تولد المقدمات غير العلمية تصديقا علميا ، فقوله: (لا إكراه في الدّين) ، ان كان قضية اخبارية حاكية عن حال التكوين انتج حكما دينيا ينفي الإكراه على الدّين والإعتقاد وان كان حكما أنشائيا تشريعيا كما يشهد به ما عقبه تعالى من قوله: (قد تبين الرشد من الغي) كان نهيا عن الحمل على الإعتقاد والإيمان كرها ، وهو نهي معتمد على حقيقة تكوينية ، وهي التي مرّ بيانها ، ان الإكراه انما يعمل ويؤثر في مرحلة الأفعال البدنية دون الإعتقادات القلبية) .

ويقول الشهيد سيد قطب في تفسير الآية الكريمة: (ان قضية العقيدة ــ كما جاء بها هذا الدّين ــ قضية اقتناع تعتمد البيان والإدراك وليست قضية إكراه وغضب وإجبار ، فقد جاء هذا الدّين يخاطب الإدراك البشري بكل قواه وطاقاته ، يخاطب العقل المفكر ، والبداهة الناطقة ، ويخاطب الوجدان المنفعل كما يخاطب الفطرة، يخاطب الكيان البشري كله ، والإدراك البشري بكل جوانبه ، في غير قهر حتى بالخارقة المادية التي قد تلجيء مشاهدها الجاءا إلى الإذعان ، ولكن وعيه لا يتدبرها وإدراكه لا يتعقلها لأنها فوق الوعي والإدراك .

وإذا كان هذا الدّين لا يواجه الحس البشري بالخارقة المادية القاهره ، فهو من باب اولى لا يواجهه بالقوة والإكراه ليعتنق هذا الدّين تحت تأثير التهديد أو مزاولة الضغط القاهر والإكراه بلا بيان ولا أقناع .

وكانت المسيحية ــ آخر الديانات قبل الإسلام ــ قد فرضت فرضا بالحديد والنار ووسائل التعذيب والقمع التي زاولتها الدولة الرومانية من قبل ضدّ المسيحيين القلائل من رعاياها الذين اعتنقوا المسيحية اقتناعا وحبا ، ولم تقصّر وسائل القمع والقهر على الذين لم يدخلوا في المسيحية ، بل انها ظلت تتناول في ضراوة.. المسيحيين انفسهم الذين لم يدخلوا في مذهب الدولة وخالفوها في بعض الاعتقاد بطبيعة المسيح .

فلما جاء الإسلام عقب ذلك ، جاء يعلن ــ في أول ما يعلن ــ هذا المبدأ العظيم الكبير: (لا اكراه في الدّين قد تبين الرشد من الغي) .

وفي هذا المبدأ يتجلّى تكريم الله للإنسان ، واحترام ارادته وفكره ومشاعره ، وترك امره لنفسه فيما يختص بالهدى والضلال في الإعتقاد، وتحميله تبعة عمله وحساب نفسه .. وهذه هي اخص خصائص التحرّر الإنساني .

ان حرّية الإعتقاد هي اولى حقوق الإنسان التي يثبت له بها وصف أنسان فالذي يسلب أنسانا حرّية الإعتقاد ، انما يسلبه انسانيته ابتداء.. ومع حرّية الإعتقاد ، حرّية الدعوة للعقيدة ، والأمن من الأذى والفتنة .. والا فهي حرّية بالإسم لا مدلول لها في واقع الحياة .

والإسلام ــ وهو أرقى تصوّر للوجود وللحياة ، وأقوم منهج للمجتمع الإنساني بلا مراء ــ هو الذي ينادي بأن لا إكراه في

الدين ، وهو الذي بيّن لأصحابه قبل سواهم انهم ممنوعون من إكراه الناس على هذا الدين .. فكيف بالمذاهب والنظم الأرضية القاصرة ، المتعسفة وهي تفرض فرضا بسلطان الدولة ، ولا يسمح لمن يخالفها بالحياة؟ .

والتعبير هنا يرد في صورة النفي المطلق: (لا اكراه في الدين) نفي الجنس كما يقول النحويون.. اي نفي جنس الإكراه ، نفي كونه ابتداء فهو يستبعده من عالم الوجود والوقوع ، وليس مجرّد النهي عن مزاولته ، والنهي في صورة النفي — والنفي للجنس — أعمق إيقاعا واكد دلالة) .

والآية الكريمة (لااكراه في الدين) على وضوحها وصراحتها ليست هي المورد الوحيد لإعلان الحرّية الدّينية وتأكيدها في القرآن الحكيم ، بل هناك العديد من الآيات الشريفة التي تعالج موضوع حرّية العقيدة والفكر من مختلف الجوانب والابعاد .

فالإنسان في نظر القرآن ليس مسيّرا مجبرا على أعماله وتصرفاته بل هو حر مختار وبالتالي فهو مسؤول أمام الله عما يصدر منه ، يقول تعالى: (انا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا) ويقول تعالى: (انا هديناه النجدين) .

والأنبياء وظيفتهم التبليغ والتذكير وليس لهم حق الفرض على الناس او إكراههم على الإيمان برسالاتهم ، فلو ان الله تعالى يريد الطاعة من الناس بالقسر لكان سهلا ويسيرا على قدرته سبحانه وتعالى ، يقول في كتابه الكريم (ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) وفي آية أخرى يقول تعالى: (فذكّر انما أنت مذكّر لست عليهم بمسيطر) .

ويقول تعالى: (نحن أعلم بما يقولون وما أنت عليهم بجبّار فذكّر بالقرآن من يخاف وعيد) وفي القرآن آيات عديدة تشكل منظومة كاملة حول حرّية الإنسان في هذه الحياة وما الآية الكريمة (لااكراه في الدّين) الآالخلاصة والعنوان لهذه المنظومة الهامة الخطيرة .

وبالمناسبة فان المفسّرين ينقلون في سبب نزول الآية الكريمة الروايتين التاليتين:— .

عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن مجاهد انه قال : كانت النضير (قبيلةمن اليهود) ارضعت رجالا من الاوس ، فلما أمر النبي (صلى الله عليه وآله) باجلائهم قال ابناؤهم من الأوس لنذهبن معهم ولندينن دينهم ، فمنعهم اهلوهم واكرهوهم على الإسلام ، ففيهم نزلت هذه الآية (لا اكراه في الدّين) .

واخرج ابن اسحاق وابن جرير عن إبن عباس في قوله : (لا اكراه في الدّين) قال: نزلت في رجل من الانصار من بني سالم بن عوف يقال له الحصين كان له ابنان نصرانيان ، وكان هو رجلا مسلما فقال للنبي (صلى الله عليه وآله) الا استكرههما فانهما قد ابيا الا النصرانية؟ فانزل الله فيه ذلك .

ومناسب ان ننقل ما قاله أحد الغربيين في هذا المجال: يقول لين بول (انه في الوقت الذي كان التعصّب الديني قد بلغ مداه جاء الإسلام ليهتف (لكم دينكم ولي دين) وكانت هذه مفاجأة للمجتمع البشري الذي لم يكن يعرف حرّية التدين وربما لم يعرفها حتى الآن ، وسار محمد على هذا المنوال مسيرة لم تعرف التردّد .

ان حرية الاعتقاد هي اولى حقوق الانسان التي يثبت له بها وصف «انسان» ، فالذي يسلب انسانا حرية الاعتقاد ، انما يسلبه انسانيته ..

ان من يقرأ تاريخ الديانات وأساليب إنتشارها ، يلاحظ تميزا فريدا اختص به الأسلام في مسيرة إنتشاره ، فقد اتسعت رقعة الإسلام ، واعتنقته امم كثيرة ، في فتراة زمنية قياسية لا مثيل لها في تاريخ الديانات .

فالإسلام قد ظهر في مجتمع متخلف وأمة ضعيفة ، ولم تكن لاتباعه تجربة حضارية ، ولا خبرة سياسية في الإدارة والحكم ، ولا امكانيات مادية مساعدة تجعلهم في مستوى مواجهة سائر الاديان والدول والحضارات .

وبالتالي فان الظروف الإجتماعية التي انبثق فيها الإسلام لم تكن تؤهله للتقدم السريع والانتشار الواسع ، ولكن وبالرغم من كل ذلك فقد سجل الإسلام رقما قياسيا في تقدمه وإنتشاره ، مما جعل الكثير من المفكرين والمؤرخين — من غير المسلمين — يعربون عن دهشتهم وتعجبهم لسرعة انتشار الإسلام .

يقول المؤرخ الامريكي (ستودارد): كاد يكون نبأ نشوء الإسلام النبأ الأعجب الذي دوّن في تاريخ الانسان ، ظهر الإسلام في امّة كانت من قبل ذلك العهد متضعضعة الكيان ، والبلاد منحطة الشأن فلم يمض على ظهوره عشرة عقود حتى انتشر في نصف الارض ممزقا ممالك عالية الذرى ، مترامية الاطراف ، وهادماً أدياناً قديمة كرّت عليها الحقب والأجيال ، ومغيرا بنفوس الأمم والاقوام ، وبانياً عالماً حديثاً متراصّ الأركان هو عالم الإسلام ، كلما زدنا استقصاءا في سرّ تقدم الإسلام وتعاليه زادنا ذلك العجب بهرا فارتددنا عنه باطراف خاسرة وقد عرفنا أن سائر الاديان العظمى انما نشأت تسير في سبيلها سيرا بطيئا ملاقية كل صعب حتى كان أن قيض الله لكل دين منها ماأراده له من ملك ناصر وسلطان قاهر إنتحل ذلك الدين ثم أخذ في تأييده والذّب عنه حتى رسخت أركانه ومنعت جوانبه ، فبطل النصرانية (قسطنطين) والبوذية (اسوكا) والمزدكية (قباء كسرى) وكل منهم ملك جبّار أيّد دينه الذي إنتحله بما إستطاع من القوة والايد ، وليس الأمر كذلك في الإسلام ، الإسلام الذي نشأ في بلاد صحراوية تجوب فيها شتى القبائل الرحّالة التي لم تكن من قبل رفيعة المكان والمنزلة في التاريخ ، فسرعان ما شرع يتدفق وينتشر وتتسع رقعته في الارض مجتازا أفظع الخطوب وأصعب العقبات ، دون أن يكون من الأمم الأخرى عون يذكر ولا ازر مشدود ، وعلى شدّة هذه المكاره فقد نصر الإسلام نصرا مبينا عجيبا ، إذ لم يكد يمضي على ظهوره أكثر من قرنين حتى باتت راية الإسلام خفاقة من (البرانس) حتى (هملايا) ومن صحاري أواسط أسيا حتى صحاري أواسط افريقية .

ويقول مؤرخ أخر هو (فيشر) في كتابه

(تاريخ أوروبا): لم يكن هنالك في جزيرة العرب قبل الإسلام أثر لحكومة عربية أوجيش منتظم أو طموح سياسي عام ، كان العرب شعراء خياليين محاربين وتجارا.. و لم يكونوا سياسين ، انهم لم يجدوا في دينهم قوة تثبتهم او توحّدهم ، انهم كانوا على نظام منحط من الشرك .

وبعد مائة سنة عمل هؤلاء الخاملون لأنفسهم قوة عالمية عظيمة ، انهم فتحوا سورية ومصر وبلاد فارس ، ملكوا باكستان الغربية ، انهم انتزعوا أفريقية من البيزنطينين والبربر وإسبانيا إلى حدود فرنسا في الغرب ، والقسطنطينية في الشرق ، ومخرت أساطيلهم المصنوعة في الإسكندرية ، موانيء سورية في البحر المتوسط ، واكتسحت الجزائر اليونانية ، وتحدّت القوة البحرية للامبراطورية البيزنطية ، لم يقاومهم الفرس ولا بربر جبال الاطلس ، فهم شقّوا طريقهم بسهولة حتى صعب أن يقف في وجههم واقف ، او يعرقل سيرهم في الفتح والاستيلاء أحد ، لم يعد البحر المتوسط بحر الروم ، بل أصبح حوضا عثمانيا لا سيطرة فيه لغير الترك ، ووجدت الدول النصرانية من أقصى أوروبا إلى أقصاها نفسها مهدّدة بحضارة شرقية مبنية على دين شرقي .

ويقول أحد المؤلفين الشيوعيين: (ان الإنسان ليدهش إذا تأمل السرعة الغريبة التي تغلب بها طوائف صغيرة من الرحّالين الذين خرجوا من صحراء العرب مشتعلين بحماسة دينية على أقوى دولتين في الزمن القديم ، لم يمض خمسون سنة على بعثة محمد (صلى الله عليه واله) حتى عزم اتباعه على الفتح على حدود الهند في جانب ، وعلى ساحل بحر الاطلانطيكي في جانب آخر ، ان خلفاء دمشق الاولين حكموا على أمبراطورية لم تكن لتقطع في أقل من خمسة أشهر على أسرع جمل ، وحتى نهاية القرن الأول للهجرة كان الخلفاء أقوى ملوك العالم ، كل نبي جاء بمعجزات آية لما يقول ، إذ كان إنتشار الإسلام أكثر آيات الأنبياء وأروعها إعجابا وخرقا للعادة ، ان امبراطورية اغسطس الرومية بعد ما وسّعها بطلها (تراجان) نتيجة فتوح عظيمة في سبعة قرون لم تساوي المملكة العربية التي أسّست في أقل من قرن ، ان الامبراطورية الاسكندرية لم تكن في إتساعها إلا كسرا من كسور مملكة الخلفاء الواسعة ، ان الامبراطورية الفارسية قاومت الروم زهاء ألف سنة ولكنها غلبت وسقطت أمام سيف الله في أقل من عشر سنوات .

لقد كان العامل الأساس في سرعة إنتشار الإسلام ، وإقبال الأمم والشعوب على إعتناقه ، أحقية مبادىء الإسلام ، وانسجامها مع الفطرة والعقل ، وأفضلية القوانين والتعاليم التي جاء بها ، وعامل آخر لعب دورا مساعدا هو كفاءة وجدارة حملة الإسلام ورواده الاوائل وفي طليعتهم الرسول الأعظم محمد (صلى الله عليه واله)والائمة الاطهار من أهل بيته والصحابة الأخيار الذين تربّوا على يده .

بيد ان بعض الكتاب المعادين للإسلام إختلقوا تفسيرا آخر لميزة التقدم والتوسع الإسلامي ، من وحي موقفهم المعادي

الانسان في نظر الاسلام ، ليس مسيّرا مجبراً على اعماله وتصرفاته ، بل هو حر مختار ، وبالتالي فهو مسؤول عما يصدر عنه

وليحجبوا الحقائق عن شعوبهم ، حيث أشاعوا ان الإسلام إنتشر بالسيف والقوة ، واستدلوا لفريتهم هذه بوجود فريضة الجهاد في الإسلام ، والايات القرانية التي تأمر المسلمين بالقتال في سبيل الله ومحاربة الكفر والضلال .

وقد بادر علماء الإسلام إلى ردّ هذا الإدعاء الزائف الذي أطلقه وروّجه بعض المستشرقين المغرضين وفنّدوه بالبراهين والأدلة التاريخية والعلمية .

ولسنا نريد الآن معالجة هذا الموضوع بتفصيل واستيعاب لكنا نكتفي بالإشارة إلى الحقائق التالية :

أولا: أثبت الباحثون المسلمون ان حروب الرسول (صلى الله عليه واله) كانت دفاعية أو وقائية ، وان السلم هو شعار الإسلام وغايته يقول تعالى (يا ايها الذين آمنوا ادخلوا في السّلم كافة) .

ويقول تعالى: (وان جنحوا للسّلم فاجنح لها وتوكل على الله) .

فالحرب حالة استثنائية اضطرارية وخيار أخير في التعامل مع الأعداء ، ولذلك يضع الإسلام لها قوانين وتعاليم للتخفيف والتقليل من آثارها وأضرارها ، فمثلا يذكر أحد الكتاب ان جميع القتلى من الطرفين (المسلمين والمشركين) لم يتجاوز ألفا وبضعة أشخاص في كل الحروب التي خاضها الرسول (صلى الله عليه واله) والتي كانت أكثر من ثمانين حربا.. ويذكر كاتب آخر ان عدد الذين قتلوا في جميع الحروب هم ألف وثمانية عشر شخصا .. ويذكر مؤلف ثالث ان عدد الكفار والمسلمين الذين قتلوا في جميع الحروب لم يتجاوز الف واربعمائة .. وهذا أكبر رقم ذكر في هذا الموضوع ، بينما الدكتور محمد حميد الله في كتابه (محمد) يذكر ان محمد (صلى الله عليه واله) مع انه إستولى على أكثر من مليون ميل مربع مما يعادل كل أوروبا باستثناء روسيا ، ومع انه كان يسكن هذه المنطقة ملايين من البشر ، لم يقتل في كل حروبه ــ من طرف المسلمين ــ إلا مائة وخمسون مسلما ويضيف ان هذا العدد يعادل: قتيلا واحدا في كل شهر تقريبا .

ثانيا: الإسلام كنظام حياتي متكامل كان يسعى لبناء دولته وكيانه السياسي الإجتماعي ، ومن ثم حماية هذه الدولة والكيان ، وضمان القوة والنفوذ لعرض الرسالة وتبليغها لشعرب الارض .

فلم تشهد معارك الإسلام إجبار أحد على إعتناقه وانما تعزيز دولة الإسلام وحمايتها ، وتوفير فرص تبليغ الدعوة وعرضها على الآخرين .

وأكبر شاهد على هذا الأمر فتح مكة سنة (٨) للهجرة ، والتي كانت عاصمة لكفار قريش ، وقد تآمروا على الرسول لقتله فيها فاضطر للهجرة منها ، وانزلوا بالمسلمين أقسى ألوان المضايقات والتنكيل وشنوا ضدّ المسلمين المعارك والحروب ، ومع ذلك فحينما فتحها رسول الله (صلى الله عليه واله) وأوقع الهزيمة بمناوئيه الذين أعلنوا عجزهم عن المقاومة ، لكنه لم يجبر أحدا من أهل مكة على إعتناق الإسلام ، بل خاطبهم قائلا: يامعشر قريش ماترون أني فاعل بكم؟ قالوا: خيرا... أخ كريم ، وإبن أخ كريم ، قال: إذهبوا فأنتم الطلقاء .

وقبول الإسلام للجزية من غير المسلمين

وهي ضريبة المواطنة تأخذها الدولة الإسلامية من غير المسلمين كما تأخذ الخمس والزكاة من المواطنين المسلمين دليل على حرّية العقيدة في ضل الإسلام والا لجعل الإسلام إعتناقه خيارا وحيدا لمن يقعون تحت سلطانه .

ثالثا: ان التاريخ في نقله وتسجيله لظروف وملابسات دخول كثير من البلدان والشعوب في الإسلام ، يكشف عن مدى أستجابة وتقبل الأمم للإسلام إعجابا منهم بمبادئه وتشريعاته ، دون أن يكون للقهر والفرض دور في أنتمائهم وإعتناقهم للإسلام .

فالمدينة المنوّرة ، هي أول بلد إحتضن الإسلام ومنها إنطلق ، هل إستجاب أهلها للإسلام تحت ضغط القوة والسيف ؟ وأي قوة أنذاك كانت لمحمد المطرود من وطنه الباحث عن ملجأ؟ .

لا يمكن الشك ابدا في إسلام أهل المدينة بحريتهم وإختيارهم ، وإنتشار الإسلام في أندونوسيا وأفريقيا أيضا لم ترافقه قوة عسكرية وإنما إستقطب بجمال عقيدته وشريعته وقد جاء الصليبيون إلى الشرق أبان ضعف الخلافة العباسية والخلافة الفاطمية لمحو الإسلام والقضاء عليه ، وإذا بالإسلام يجذب جموعا منهم فيدخلونه ويحاربون في صفوف المسلمين ، يقول توماس ارنولد: (لقد اجتذبت الدعوة المحمدية إلى أحضانها من الصليبين عددا مذكورا حتى في العهد الأول ــ أي القرن الثاني عشر ــ ولم يقتصر ذلك على عامة النصارى ، بل ان بعض أمرائهم وقادتهم إنضموا ــ ايضا ــ إلى المسلمين في ساعات انتصارات المسيحين) ويروى عن بعض مؤرخي النصارى قوله: ان ستة من أمراء مملكة القدس إستولى عليهم الشيطان ليلة معركة حطين فأسلموا وأنضموا إلى صفوف الأعداء دون ان يقهروا من أحد على ذلك .. فهل يمكن ان نقول ان الإسلام إنتشر بين الصليبين بالقوة؟ .

وفي القرن السابع الهجري هجم المغول على العالم الإسلامي ، وكان هجومهم وحشيا قاسيا مدمّرا ، سفكوا الدماء فسالت أنهارا وحطموا الحضارة الإسلامية وهدموا القصور والمساجد ، وأحرقوا الكتب وقتلوا العلماء ، وامتدت أيديهم إلى الخليفة فقتلوه وقتلوا معه أهله ، وازالوا الخلافة العباسية سنة ٦٥٦هـ ، وأصبحت للمغول اليد العليا وهوت أمامهم كل قوى المسلمين في عاصمة الخلافة وما حولها ، ولكن سرعان ما اجتذب الإسلام إليه الفاتحين الغزاة ، وسرعان ما دخله المغول الذين هاجموه وعملوا على تقويضه فهل يمكن ان نقول ان الإسلام أنتشر بين المغول بالقوة؟ .

ويتحدث أحد الكتاب المسيحين وهو الكاتب الفرنسي هوبير ديشان حاكم المستعمرات الفرنسية بأفريقية حتى سنة ١٩٥٠م في كتابه (الديانات في أفريقية السوداء) عن دخول الإسلام إلى أفريقية فيقول :

ان إنتشار دعوة الإسلام في أغلب الظروف لم تقم على القسر وانما قامت على الإقناع الذي كان يقوم به دعاة متفرقون لا يملكون حولا ولا طولا الا إيمانهم العميق بربهم ، وكثيرا ما إنتشر الإسلام بالتسرب السلمي البطيء من قوم إلى قوم ، فكان إذا ما اعتنقته الارستقراطية وهي هدف الدعاة الأول تبعتها بقية القبيلة ، وقد يسر إنتشار الإسلام أمر اخر هو انه دين فطرة بطبيعته سهل التناول لا لبس ولا تعقيد في مبادئه ، سهل التكليف والتطبيق في مختلف الظروف ، ووسائل الانتساب إليه أيسر اذ لا يطلب من الشخص لإعلان إسلامه سوى النطق بالشهادتين فيصبح بذلك في عداد المسلمين) .

وقال (ارنولد) في كتابه الدعوة إلى الإسلام: (ظهران الفكرة التي شاعت بأن السيف كان العامل في تحويل الناس إلى الإسلام بعيدة عن التصديق وان السيف اذا كان يمتشق أحيانا لتأييد قضية الدين ، فان الدعوة والإقناع ، وليس القوة والعنف كانا هما الطابعين الرئيسيين لحركة الدعوة هذه) .

اما غوستاف لويون فيقول: (وسيرى القارىء حين نبحث في فتوح العرب وأسباب إنتصاراتهم ان القوّة لم تكن عاملا في أنتشار القرآن ، فقد ترك العرب الفاتحون...المغلوبين أحرارا في أديانهم ، فإذا حدث ان إعتنق بعض الاقوام النصرانية ، الإسلام ، واتخذوا العربية لغة لهم لما رأوه من عدل العرب الغالبين ، مما لم يروا مثله من سادتهم السابقين ، ولما كان عليه الإسلام من السهولة التي لم يعرفوها من قبل ، والتاريخ أثبت أن الأديان لا تفرض بالقوة .

صفقة سعودية للفلسطينيين

إستغلت الحكومة السعودية الازمة السياسية التي تعيشها منظمة التحرير الفلسطينية ، والحصار الدولي المفروض على القضية الفلسطينية بشكل خاص ، بعد ازمة الكويت ، لدفع الفلسطينيين لمزيد من التنازلات لصالح اسرائيل بالنسبة لمؤتمر السلام الذي ترعاه الولايات المتحدة الاميركية .

فقد كشف الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات عن رسالة وجهها الملك فهد بن عبد العزيز الى القيادة الفلسطينية يعرض فيها استعداده لتناسي الخلافات الطارئة بعد ازمة الخليج ، واستئناف تقديم المساعدات للمنظمة ، ورفع الحصار السياسي عنها مقابل تنازل المنظمة عن حقها في المشاركة بوفد فلسطيني في مؤتمر السلام ، والقبول بالمشاركة ضمن وفد اردني .

ومسالة الوفد الفلسطيني ، هي العقبة التي لاتزال تعترض طريق التسوية لمشكلة الشرق الاوسط ، حيث تصر اسرائيل على استثناء الفلسطينيين من أي مشاركة في المؤتمر ، واقترح رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير اشراك الفلسطينيين ضمن وفد اردني ، معتبرا ان الاردن هي الوطن الحقيقي للفلسطينيين .

وقد رفضت منظمة التحرير والشخصيات الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة وكذلك فلسطينيو القدس حرمانهم من المشاركة بوفد فلسطيني . كما اعربت سوريا ومصر عن اصرارهما على مشاركة الفلسطينيين باعتبارهم اصحاب القضية الرئيسية في التسوية .

وكشفت مصادر صحفية ان وزير الخارجية الاميركية الذي تعهد لاسرائيل بعدم مشاركة الفلسطينيين بوفد مستقل ، قد سعى لدى المسؤولين السعوديين لممارسة ضغط على الفلسطينيين لدفعهم للرضوخ للشروط الاسرائيلية .

وقد وصف رد عرفات على رسالة وجهها اليه الملك فهد لتقييم التنازل مقابل اعادة العلاقات بانه رد «مزري» .

وقال مسؤول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان عرفات كشف عن الرسالة خلال اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة في تونس منتصف يوليو ، وقال مسؤول في الجبهة لوكالات الانباء ان عرفات تحدث عن العرض السعودي بازدراء وقال «هذا هو كل ما نحصل عليه من اخواننا العرب» .

ويتساءل المراقبون ، ماهي مصلحة السعودية في ممارسة ضغوط على الفلسطينيين الذين طحنتهم الضغوط الدولية من اجل حفظ هيبة الكيان الاسرائيلي وتقديم خدمة مجانية للمشروع الاميركي ، كما ان التساؤل بدا اكثر الحاحا عن حقيقة الدور السعودي بالنسبة للقضية الفلسطينية ، حيث بدا انه يهدف الى حمل الفلسطينيين على تقديم التنازلات لاسرائيل عوضا عن حماية الحقوق الفلسطينية والتضامن مع الشعب الفلسطيني .

جدير بالذكر ان السعودية عرضت على اسرائيل رفع المقاطعة الاقتصادية والتبادل التجاري معها مقابل تعهد اسرائيل بوقف بناء المستوطنات في الضفة وقطاع غزة بيد ان الجانب الاسرائيلي رفض العرض السعودي وقال انه غير كافي ..!.

نحو معاهدة عربية لحقوق الانسان

الدكتور :
سامي الذيب
ابو ساحلية

دكتور في القانون
ودبلوم في العلوم السياسية

إن الإسلام والغرب غالبا ما يجد احدهما نفسه في مواجهة الاخر في مجال حقوق الإنسان .

فإذا كان الغرب يعتبر هذه الحقوق نتيجة اتفاق بين الناس ، فإن الدول العربية والإسلامية تعتبر هذه الحقوق منحة ثابتة اعطاها الله للإنسان .

يثير الغرب مشاكل مستمدة من الفقه الإسلامي ، وتمس بشكل خاص ، علاقة المسلمين بغير المسلمين ، وعلاقة الرجل بالمرأة ، كما انه يثير مشاكل ذات طابع سياسي ، ولكن ليس من اجل مصلحة رفعة الإنسان ، وانما ــ وبكل تأكيد ــ خدمة لمصالحة الذاتية مثل مشكلة الرهائن ، وغيرها من المشاكل .... وعلى العكس من ذلك نراه يسكت عن مشاكل هي انتهاك صارخ لحقوق الإنسان في العالم العربي والأسلامي لأن له ضلعاً كبيراً في هذا الإنتهاك ... وهذا االتورط من جانب الغرب إنما هو لتأمين مصالحه الإقتصادية ، والإجتماعية والسياسية .

يتوقف الكاتب عند نقطة مهمّة وهي موضوع الإنتماء لمنظمة الامم المتحدة ، ويعتبرها هيئة وظيفتها تأمين مصالح الدول الكبرى وبشكل خاص الغربية منها ، ولهذا فإن في هذا الإنتماء إنتهاك لحقوق الإنسان الأساسية ، مالم يتغير نظام هذه المنظممة ، وإلا فالخروج منها أمر محتم .

وفي نهاية البحث يتوصل الكاتب الى خمسة شروط لابد من التقيد بها حتى يتم احترام حقوق الإنسان في العالم العربي والإسلامي ، داعيا إلى قيام معاهدة بين الدول العربية تلزم الحكومات بإحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

نصت الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (نوفمبر ١٩٥٠م) في ديباجتها ، على أنها صدرت عن حكومات لدول أوروبية تسودها وحدة فكرية ذات تراث مشترك من الحرية والمثل والتقاليد السياسية وإحترم القانون .

ولابد هنا من التذكير بمادّتين من هذه الإتفاقية:

المادة (١) ــ تضمن الأطراف المتعاقدة لكل انسان يخضع لنظامها القانوني ، الحقوق والحريات المحددة في القسم الأول من هذه المعاهدة

المادة (٤٣) ــ فقرة (١): يجوز لأي دولة لدى تصديقها ، أو في أي وقت لاحق ، أن تعلن بإخطار موجّه الى السكرتير العام لمجلس اوروبا ، أن هذه المعاهدة تسري على كل ، أو أي من الأقاليم التي تكون هي مسؤولة عن علاقاتها الدولية .

الفقرة (٣) : ومع ذلك تطبق أحكام هذه المعاهدة على تلك الأقاليم مع الإعتبار المناسب للمتطلبات المحلية) . وهذا تعبير له مغزاه وتعني أن هذه المعاهدة تسمح للحكومات الموقعة عليها ، بأن لا يشمل تطبيقها بعض الأقاليم خارج الدولة المستعمرة إلا بإعلان مخالف .

وبتعبير آخر فإن هذه الدول بإمكانها تصنيف الناس وفق درجات ، تضع المحظوظين منهم في المرتبة الأولى ، وتضع الأقل حظاً في مرتبة ثانية أو أدنى ، متخلية عن واجبها في حماية حقوقهم حتى ولو كانوا تحت سلطتها السياسية ، وهذه النظرة التمييزيّة ، إنّما هي مخالفة للفقرة الثانية من المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والتي تقول (لا يجوز التمييز على اساس الوضع السياسي او الدولي للبلد الذي ينتمي اليه الشخص ، سواء أكان مستقلا أم موضوعا تحت الوصاية ، ام غير متمتع بالحكم الذاتي ، خاضعا لأي قيد آخر على سيادته) وهذه النظرة الغربية التمييزية لحقوق الإنسان ليست إلاّ تعبيراً عن سياسة السيطرة الغربية خلال فترة الاستعمار وما بعدها ، وكذلك عن تواجد القواعد العسكرية الى يومنا هذا في العالم الثالث .. وأخيراً عن مواقف الغرب المتحيّز ضمن مجلس الأمن وغيره من الهيئات .

إن ما سبق ذكره يبيّن أنه من غير الممكن لوم المسلمين او العرب لرغبتهم في صياغة مواثيقهم الخاصة بهم في مجال حقوق الانسان .. فهؤلاء يشعرون وكأنّ الغرب قد فرض عليهم إعلاناً صاغه قانونيوه . ونحسّ بهذا الشعور تماماً من خلال تدخّل الممثل الإيراني لدى اللجنة الثالثة للأمم المتحدة عام ١٩٨٢ ، حيث قال :

«إن الاعلان العالمي والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، هي الى حد كبير نتيجة الليبرالية الغربية ، فعند تبنّيها ، كانت الدول المستعمرة والامبريالية الغربية تشكّل أكثرية الدول في الجماعة الدولية .. أمّا اليوم ، فإن هذه الاكثرية مكوّنة من دول حديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا ، ذات تراث فلسفي وفكري وثقافي غني . ولذا ، فإن الاعلان العالمي يجب تغييره ، بحيث يحلّ محلّ النصّ العلماني الغربي نصّ آخر يلقى قبولاً أكثر على المستوى العالمي ، ويكون أسهل تنفيذاً عالمياً .. فعلى الغرب ــ إذن ــ أن يتخلّى عن نزعته الثقافية التقليدية والقبول بنظرة جديدة في مجال حقوق الانسان ».

هناك عدد من الوثائق ، في مجال حقوق الإنسان ، خمس منها على المستوى الإسلامي :

أ ــ مشروع اعلان حقوق الإنسان وواجباته في الإسلام ، نشرته رابطة العالم الإسلامي ، في عام ١٩٧٩م .

ب ــ البيان الإسلامي العالمي ، نشره المجلس الإسلامي الأوروبي في ١٢ ابريل ١٩٨٠م .

ج ــ البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام ، نشره المجلس الإسلامي الأوروبي في لندن ، في ١٩ سبتمبر ١٩٨١م.

د ــ مشروع وثيقة حقوق الإنسان في الإسلام ، اقتراح مقدّم الى مؤتمر القمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الطائف في يناير ١٩٨١م .

هـ ــ مشروع اعلان حقوق الإنسان في الإسلام ، وقد تم الإتفاق عليه في المؤتمر الخامس لحقوق الإنسان في طهران ، في ديسمبر ١٩٨٩م .

وهناك ثلاث وثائق على المستوى العربي :

أ ــ مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعد في إطار جامعة الدول العربية ، في ١٩٨٢م .

ب ــ مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي ، سيراكوزا في إيطاليا ، ١٩٨٢م .

ج ــ الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير : تمّت الموافقة عليها من قبل مؤتمر الشعب العام الليبي ، في ١٢ يونيو ١٩٨٨م .

ونشير هنا إلى أن هذه الوثائق لم تدخل بعد حيز التنفيذ باستثناء واحدة نجهل مدى تطبيقها القضائي ، وهي الوثيقة الليبية التي جاء في مادتها الثالثة ، الفقرة الثالثة (لكل فرد الحق في اللجوء الى القضاء لإنصافه من أي مساس بحقوقه وحرياته الواردة به).

الوثائق الأوروبية والأمريكية والغربية تشير ، في ديباجتها ، الى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، بينما الوثائق الإسلامية لا تشير اليه ، والوثائق العربية والإسلامية تشترك في انها تشير جميعها الى الإسلام .

التنازع في مجال التصور الفكري لحقوق الإنسان

إن الإختلاف بين الإسلام والغرب في مجال حقوق الإنسان واضح من قراءة ديباجة وثائق حقوق الإنسان الإسلامية وديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

تقوم حقوق الإنسان ، في الإعلان العالمي ، على ارادة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، انطلاقا من مبدأ المصلحة العامة ، والهدف منها خلق شروط حياة اجتماعية على المستوى العالمي ، فحماية حقوق الإنسان امر اساسي (اذا اريد للبشر ألاّ يضطروا أخر الأمر الى اللوذ بالتمرد على الطغيان والإضطهاد) هذا ما تقوله ديباجة الإعلان العالمي ، مضيفة ان من بين الأهداف المقصود تحقيقها :

أ ــ الإبتعاد عن اعمال اثارت بربريتها الضمير الإنساني .

ب ــ تحقيق أسمى ماتمرنوا اليه نفوس البشر متمثلة ببزوغ عالم يتمتعون فيه بحرية القول والعقيدة وبالتحرر من الخوف والفاقة .

ج ــ تنمية علاقات ودّية بين الأمم .

هذه هي إذن دوافع براغماتية يضاف اليها الأهداف المثالية التي تضمنتها المادة الأولى التي تقول :

يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق ، وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم ان يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء .

وتهدف هذه المادة دون أي شك الى ارضاء الميول الرومانسية لأتباع مبدأ جان جاك روسو المعروف بالعقد الإجتماعي إلا أنها تبين أن أساس فكرة حقوق الإنسان هو إنسانية الإنسان وليس إنتماءه الديني .

اعطى البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام ، عام ١٩٨١م ، في ديباجته ، اسس حقوق الإنسان ...

نحن معشر المسلمين ... من إيماننا بأن الله ولي الأمر كله في الدنيا والآخرة .. وانه وحده يملك هداية الإنسان الى ما فيه خيره وصلاحه .. وتسليمنا بعجز العقل البشري عن وضع المنهاج الأقوم للحياة مستقلا عن هداية الله ووحيه .. نعلن هذا البيان بأسم الإسلام عن حقوق الإنسان ، مستمدة من القرآن الكريم والسّنة النبوية المطهرة ... إنها حقوق شرعها الخالق ــ سبحانه ــ فليس من حق بشر ــ كائنا من كان ــ ان يعطّلها أو يعتدي عليها ، وتذكر الديباجة الأهداف المقصود تحقيقها من هذا البيان :

أ ــ الوفاء بمسؤوليتنا تجاه المجتمع الإنساني كأعضاء فيه .

ب ــ اداء امانة البلاغ التي وضعها الإسلام في اعناقنا ... سعيا من أجل إقامة حياة أفضل تقوم على الفضيلة وتتطهر من الرذيلة .. يحلّ فيها التعاون بدل التناكر والإخاء مكان العداوة ، ويسودها التعاون والسلام بديلا من الصراع والحروب ، حياة يتنفس فيها الإنسان معاني الحرّية والمساواة والإخاء والعزة والكرامة ، بدل ان يختنق تحت ضغوط العبودية ، والتفرقة العنصرية والطبقية والقهر والهوان .

وهذه الأسس والأهداف التي يذكرها البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام لعام ١٩٨١م مذكورة ، وإن كانت بتعابير اخرى ، في الإعلان الإسلامي لعام ١٩٨٩م .

تقوم معاهدة حقوق الإنسان في الإعلان العالمي ، على ارادة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إنطلاقا من مبدأ المصلحة العامة للبشرية ، والهدف منها خلق شروط حياة أحتماعية تضمن للأنسان حقوقه وكرامته

وهكذا اصبح واضحا ، الإختلاف بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان الإسلامي ، وباختصار يمكن القول ان الإعلان العالمي ، كتعبير للمفهوم الغربي لحقوق الإنسان ، هو نص علماني مبني على التجربة العملية ، ويمكن ان يتغير بتغييرها ، امّا غايته فهي الوصول الى اهداف واقعية ، بيد أن الإعلان الإسلامي ، حسب مفهوم واضعيه ، وثيقة دينية من أصل الهي مستمد من الوحي لذا لايمكن تغييرها ، رغم ان اهدافها هي ذاتها التي نص عليها الإعلان العالمي .

لايمكن التوفيق بين النصّين لإختلاف مفاهيمهما الفكرية ، ولا داعي لهذا التوفيق اصلاً ، ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن النصوص الإسلامية ، بارتكازها على الإيمان ، تثير الشعور العاطفي اكثر من الإعلان العالمي ، وكان من المفروض ان تأتي بنتيجة اكبر من النص العالمي ، ولكن ليس لها أي أثر قانوني ، اذ لم تتضمن أية خطوة عملية لتحقيق الحقوق التي تحتويها ، ولا يمكن لأحد أن يراجع المحاكم على اساسها ، للحصول على حقه ، وكذلك الأمر بخصوص النصوص العربية باستثناء النص الليبي .

ولعله من الضروري التذكير ، هنا ، بأن النزاع حول حقوق الإنسان قلّما يدور حول موضوع الأسس الفكرية لهذه الحقوق ، وإنما حول تطبيقاتها العملية ، وهذا النزاع يأخذ طابعين رئيسيين : الأول مكشوف والاخر غير مكشوف ، هذا ماسنبحثه في السطور التالية .

النزاع المكشوف

إن الإنتقادات التي يوجهها الغرب ضد العالم العربي والإسلامي يمكن تصنيفها وفق الضربين التاليين : الأول يتعلق بالفقه الإسلامي والاخر بأمور سياسية .

أنتقادات الفقه الإسلامي

هناك عدد من الأمور اعتمدت المذاهب الفقهية في تقنينها على القرآن الكريم أو على السنّة النبوية مباشرة ، وقد اخذت بها أو ببعضها التشريعات العربية والإسلامية الحالية ، كما تضمّنتها الوثائق الخاصة بحقوق الإنسان في العالم العربي والإسلامي .

وهذه الأمور الفقهية قلّما طرحت على بساط البحث بسبب مصدرها الديني ، حتي أنّ المؤلفين المسلمين الذين تعرضوا لها لم يعتبروها مخالفة لحقوق الإنسان ، ولذا فإنه من المستبعد أن تقوم الدول العربية والإسلامية بتعديلها نتيجة الأنتقادات التي يوجهها الغرب بشأنها ، وسنقتصر هنا على تقديم موجز عنها .

لتطبيق الاعلان الاسلامي لحقوق الانسان ، لابد من خطوات عملية لتطبيق الحقوق التي تحتويها ، فالنصوص الاسلامية بارتكازها على الايمان ، تثير الشعور العاطفي اكثر من الاعلان العالمي لحقوق الانسان

ـ القيود في موضوع الحرّية الدينية : ومع أنّ الدين الإسلامي يشجع غير المسلمين على الدخول فيه فإنه يحظر على المسلمين تغيير دينهم ، ويعتبر ذلك ردّة ، اي من الحدود التي تعاقب عليها الشريعة الإسلامية ، كما إنه لا يسمح ، وتحت طائلة العقوبات ، بالأنتماء الى اديان غير مسموح بها كالبهائية ، وبالإضافة الى ذلك،فإن دولاً ، لا سيّما السعودية ، تفرض على غير المسلمين من اهل الكتاب قيودا على العبادة ودورها .

ـ القيود في موضوع الزواج : يحق للمسلم الزواج من امرأة من اهل الكتاب ، مسيحية كانت ام يهودية ، بينما يحظر الفقه الإسلامي على الرجل من هاتين الديانتين الزواج بمسلمة ، وإلا فعليه ، في حال حدوث ذلك ان يصبح مسلما ، امّا بالنسبة للمرتدّ ، او المنتمي الى دين غير معترف به ، فإنه لا يحق له الزواج ، البتّه ، لا بمسلمة ولا بغير مسلمة ، وعلى فرض أن زواجه هذا قد تمّ قبل تاريخ ارتداده او انتمائه ، فإن هذا الزواج يعتبر ـ حكما ـ منفسخا ولاغيا ، وكذلك الأمر بالنسبة للمرتدّة ، وبخصوص علاقة الرجل بالمرأة ، فإن الإسلام يهب الرجل حقوقا اكثر من المرأة ، اذ يسمح له بالزواج باكثر من امرأة ، وبالطلاق من زوجته بإرادته المنفردة .

ـ القيود في موضوع الميراث : للمرأة في الإسلام ، في أغلب الأحوال ، نصيب اقل من نصيب الرجل في الإرث ، ولا توارث بين المسلمين وغير المسلمين ، وفي حال إعتناق المورث الإسلام لسبب ما ، فإن ورثته غير المسلمين يحرمون من الإرث ، وكذلك فإن المرتدّ محروم ايضا من الإرث .

ـ القيود في موضوع علاقة الأولاد بالوالدين : في حالة الزواج بين مسلم وغير مسلمة ، لا يترك للزوجين حرّية اختيار دين الأطفال ، إذ أن الإسلام يفرض نفسه في هذه الحالة ، وفي خصوص الحضانة والولاية ، فإن المرأة غير المسلمة تحرم من اولادها عندما يبلغون سن التمييز الديني ، وكذلك الأمر عند الردة ، فإن الأطفال يفصلون عن الزوج الذي ارتد ، او عن كلا الزوجين اذا ارتدّا .

ـ القيود على غير المسلمين في ، موضوع الوصول الى السلطة القضائية والتحكيم ، وبخصوص الشهادة ، إن المساواة معدومة بين الرجل والمرأة ، وبين المسلم وغير المسلم .

ـ القيود على غير المسلمين في موضوع الحصول على الجنسية والوصول الى الوظيفة العامة وممارسة الحقوق السياسية .

ان استمرار تطبيق الامور الفقهية بالطريقة الخاطئة في البلاد الاسلامية والعربية . وكل حسب مصلحته ادى الى خلق مشاكل وانتهاكات صارخة لحقوق الانسان . لهذا يجب البدء جديا بالبحث عن دواء لهذا الداء . ولا يمكن ذلك الا من خلال النقاش المسؤول في العالم العربي والاسلامي

توحيد القوانين والنظم القضائية والطائفية في البلاد العربية والاسلامية . مع التأكيد على حقوق وواجبات متساوية لجميع المواطنين . دون تمييز بين الاديان . تعد سابقاً تعبيرا عن التسامح الاسلامي

ـ قسوة القانون الجنائي الإسلامي ، الذي ينصّ على الرجم او قطع احد الأعضاء او الإعدام او القصاص ...الخ .

إن هذه الأمور الفقهية التي ينتقدها الغرب ناتجة عن تقسيم المجتمع الى مسلم وغير مسلم ، مؤمن وغير مؤمن ، يضاف اليه التفريق بين الرجل والمرأة ، والحلول التي يأخذ بها العالم العربي والإسلامي تختلف عن تلك التي تأخذ بها نصوص الأمم المتحدة التي ترفض مبدئيا ، التمييز على أساس الدين أو التمييز بين الرجل والمرأة .

قد يكون للأمور الفقهية الإسلامية المذكورة أعلاه مايبرر تطبيقها في الماضي ، الا ان استمرار تطبيقها الان يشكل خطرا اكيدا على صلابة المجتمع العربي والإسلامي ، ويكفي برهانا على ذلك ان نذكر التصادم الدموي القائم بين الشيعة والسنة في العراق وباكستان ، وبين المسلمين والدروز والموارنة في لبنان ، وبين المسلمين والأقباط في مصر ، أن هذا التصادم الدموي يؤدي الى انتهاك صارخ لحقوق الإنسان ، من قتل وجرح وتعدّ على الأموال وغصب للأعراض ، وتشريد وآلام تفوق كل تصور ، لذا يجب البدء جديا بالبحث عن دواء لهذه الداء ، من خلال النقاش المسؤول في العالم العربي والإسلامي ، ولكن لكي يتحقق ذلك ، يجب قبل كل شيء تحقيق الحرية الفكرية ، وحرية إبداء الرأي للمفكرين والباحثين ـ وهذا مع الأسف هو ماينقصنا حاليا ـ حتى يتم فهم القران الكريم والسنّة النبوية على حقيقتهما ، كما انه يجب عدم التفريط بالنواحي الإجتماعية .

فكل تغيير يجب ان يكون نتيجة اقتناع وليس كردّة فعل على انتقاد ، وفي هذا الخصوص ، يجب ان يسمح لغير المسلمين في البلاد الإسلامية والعربية ، بالمشاركة في الحوار وان يفتح لهم ، كما لغيرهم باب الإجتهاد ، اذ هم اعضاء في المجتمع الذي يعيشون فيه .

على كل حال يجب توحيد القوانين والنظم القضائية الطائفية ، في البلاد العربية والإسلامية ، مع التأكيد على حقوق وواجبات متساوية لجميع المواطنين ، دون تمييز بين الأديان ، واذا كانت هذه القوانين والنظم القضائية المتفرقة ، تعدّ سابقا تعبيرا عن التسامح الإسلامي ، تجاه الطوائف الدينية المختلفة ، فإنها اليوم تهدد كيان المجتمع ووحدته على جميع الأصعدة .

بخصوص قسوة القانون الجنائي الإسلامي ، لا بد من ملاحظتين تجاه الدول العربية والإسلامية وتجاه الغرب .

لقد قام النميري في سبتمبر ١٩٨٣م بإصدار القوانين الإسلامية ، وقد ساهم المال السعودي وانصاره في التيار الإسلامي السوداني ، بمضارباتهم في هذا التطبيق ، وذلك بقصد حتى جني الأرباح والفوائد ، ولم تكتف السعودية بتشجيع حكومة النميري على تطبيق عقوبات الشريعة الإسلامية (قطع الأيدي والأرجل ، ..الخ) بل حثّتها ايضا على اعدام المفكر محمود محمد طه شنقا في ١٨ يناير ١٩٨٥م الذي اعتبر مرتدا بسبب افكاره الدينية ، ومعارضته تطبيق الشريعة الإسلامية ، فكانت نتيجة ذلك التطبيق ، وجود عدد كبير في السودان من المعاقين ، من دون ايد او ارجل ، علما ان السودان بلد يتفشى به الفقر ، إضافة الى الحروب الأهلية ، وانه وبحسب الشريعة الإسلامية كان من الممكن وقف تطبيق العقوبات الإسلامية بخصوص بعض الجرائم في زمن المجاعة ، وهذا النميري بالذات لم يمنعه إدّعاؤه تطبيق الشريعة الإسلامية من التعاون مع الأمريكيين والأسرائيليين لتهريب مجموعات الفلاشة الأثيوبيين الى فلسطين عبر اراضي السودان ، وبينما كانت ايدي وارجل الفقراء من الشعب السوداني تقطع بتشجيع من السعودية ، تطبيقا لحد السرقة ، كان اغنياء ومسؤولو السعودية ، وغيرها من الدول العربية والإسلامية يسرقون الملايين من شعوبهم ، دون أي خوف على ايديهم وارجلهم ، وهكذا لم تطبق الشريعة الإسلامية ، الا على التعساء من الناس .

وهذا الغرب نفسه ، الذي احتج على تطبيق العقوبات الإسلامية القاسية ، لم يتورع من تصدير العصي الى اسرائيل ، كما فعلت المانيا الغربية ، لكسر اعضاء الفلسطينيين وتهشيم اجسادهم ، فقد كانت الأرض المحتلة من قبل اسرائيل ، معمل تجارب لهذه العصي ، كما أن سويسرا ، لم يمنعها حيادها من ارسال اسلحة لتجرّب في اسرائيل ، وسبب ارسال هذه الأسلحة الى اسرائيل ، هو ان القانون السويسري يحظر تجريب الاسلحة الحية على الارض السويسرية ، خلال وقت السلم .

الإنتقادات ذات الطابع السياسي

ان الاخبار السياسية اليومية مليئة بالأحداث ، التي يتعرض فيها العالم العربي والإسلامي ، لا بل والدين الإسلامي ايضا الى انتقادات تتهمه بانتهاك حقوق الإنسان ، وهنا تستعمل حقوق الإنسان ، اكثر من اي مكان آخر ، كوسيلة سياسية ، بدلا من ان تكون اداة لأحترام هذه الحقوق ، واليكم بعضا

من تلك الأحداث .

١ ــ كتاب سلمان رشدي :

لقد اثار كتاب سلمان رشدي (الآيات الشيطانية) جدلا حادا ضد الإسلام والعالم العربي والإسلامي ، وعلى اثره قطعت ايران علاقتها الدبلوماسية مع بريطانيا ، في مارس ١٩٨٩م لأنها لم تحظر تداول هذا الكتاب بعد فتوى الإمام الخميني بقتل مؤلفه .

٢ــ اتفقت المجموعة الأوروبية في ١٥ ابريل ١٩٩١م على محاكمة صدّام حسين بسبب اقترافه جرائم حرب ، وذلك تطبيقا لمعاهدة الأمم المتحدة لعام ١٩٤٨م الخاصة بجرائم ابادة الجنس البشري ، وقد قدّم هذا الإقتراح وزير الخارجية الألماني هانس ديتريش غينشر ، أمّا الوزير البلجيكي مارك ايسكنز فقد اعتبر ان صدّام مسؤول عن وضع الأكراد ، لذا يمكن محاكمته لمحاولة ابادتهم .

إنّ هذا الموقف من المجموعة الأوروبية قد يضع حدّا لخروج المسؤولين السياسيين على القانون حينما يقرر امكانية محاكمتهم على اعمالهم ، لكن هذا يطرح مشكلة اخرى .. فهل سيُحاكم كل مسؤول سياسي منهم ، أم سيحاكم البعض دون البعض الآخر ؟ ... وفي هذه الحالة ، ما مصير المبدأ القائل بالتساوي امام القانون ؟ .. فالكل يعلم جيدا انه لم يحاكم ابدا منتصرٌ في حرب ، على ايّة جريمة إقترفها ، والكل يعلم ايضا ان المسؤولين السياسيين الغربيين ، ليسوا اقل مسؤولية من صدّام عن مصيبة الأكراد ، فهذا وزير الخارجية الألماني وقد صدّرت دولته قبل ازمة الخليج وخلالها وبعدها الأسلحة الكيماوية الى العراق ، فهل سيحكم على هؤلاء المسؤولين الغربيين لإقترافهم جرائم حرب او لمشاركتهم في اقتراف تلك الجرائم؟ .

ولنذكر هنا ان لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، تطبيقا لقرارها رقم ٦٧/١٩٩١ المؤرخ ٦ مارس ١٩٩١م ، قامت بتعيين الأستاذ الجامعي السويسري والتر كالين مقررا خاصا لتقصّي الحقائق ، عن حالات انتهاك حقوق الإنسان في الكويت ، خلال احتلال العراق له ، وبحسب مصادر موثوق بها ، رفض الممثلون الغربيون لدى اللجنة المذكورة ، في اجتماع مغلق عقدوه في نهاية شهر فبراير من هذا العام ، رفضوا طلب العراقيين بأن تشمل هذه التحقيقات ايضا الإنتهاكات الحالية لحقوق الإنسان في الكويت بعد خروجهم منها ، وهكذا نرى ، مرة أخرى كيف أن حقوق الإنسان ، بحسب منظار الغرب لها ، لا قيمة لها إلا اذا كانت في خدمة مصالحه .

ان حقوق الانسان ،حسب منظار الغرب ، لا قيمة لها الا اذا كانت في خدمة مصالحه

على المثقفين العرب والمسلمين ان لا يتجاهلوا ان هناك انتهاكات اهم واخطر تتم في بلادهم ويسكت عنها الغرب ، لان له ضلع فيها ويخشى ان فضحها يعرض مصالحه للخطر

انتهاكات حقوق الإنسان التي يسكت الغرب عنها

١ــ ان المشاكل التي تم عرضها والتي يثيرها الغرب مهمّة ، ولكن على المثقفين العرب والمسلمين ، ألا يتجاهلوا ان هناك انتهاكات اهم وأخطر تتم في بلادهم ويسكت عنها الغرب ، لأنّ له ضلعا فيها وهو يخاف إن فضحها ، أن يعرّض مصالحه ، وخاصة المادية الى الخطر .

وكما سنرى ، فان هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان في الدول العربية والإسلامية صادرة عن ساستها الذين هم ، في اكثر الاحيان ، مختارون ومثبّتون في الحكم من قبل الغرب خدمة لمصالحه ، وهذا هو اكثر مايعاب على الغرب بالنسبة لإحترام حقوق الإنسان ، ان تصرف الغرب هذا هو امتداد لنظرته التمييزية الإنتقائية ، في مجال حقوق الإنسان ، التي تم شرحها سابقا .

صحيح أنّ هناك كتّابا غربيين ينتقدون تصرفات الساسة العرب والمسلمين ، وهذا ما قام به فعلا الكاتب الفرنسي GILLES PERRAULT في كتابه (صديقنا الملك) الذي صدر في باريس عام ١٩٩٠م ، والذي احتج فيه االكاتب على انتهاكات حقوق الإنسان في المغرب ، ولكن سرعان ما استعملت القوى السياسية الرئيسية هذا الكتاب ، اداة لإجبار ملك المغرب على الإشتراك في جيوش التحالف ضد العراق ، رغم رفض شعبه ، وعندما انتقد مؤلف الكتاب ، الحرب في الخليج وطالب الجنود الفرنسيين بالهروب من الجندية ، هدّدته هذه القوى السياسية ذاتها بتقديمه الى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى .

وهذا مايقودنا الى موضوع آخر هو أمر إبعاد السلطات الفرنسية ، في ٢٠ يونيو ١٩٩١م ، للكاتب المغربي عبد المؤمن ديوري ، الى الغابون بعد ان كان قد لجأ الى فرنسا ، ليعيش فيها ، على إثر الحكم عليه بالإعدام في المغرب عام ١٩٦٤م ، بتهمة التآمر لقلب نظام الملك الحسن الثاني .

فابعاد الحكومة الفرنسية لهذا المفكّر تمّ على ما يبدو ، بعد ان فشلت مخابراتها السرية بإقناعه كي يعدل عن نشر كتابه (من يملك المغرب) والذي يحصي فيه ممتلكات ملك المغرب ، وبحسب اقرباء المؤلف فان فرنسا تحاول ، بابعاده ، التقرب من ملك المغرب بعد الضجّة التي احدثها كتابه المذكور آنفا ، ولفرنسا كما جاء في افتتاحية جريدة اللوموند مصالح مهمة في المغرب باعتبارها الشريك المستفيد الأول منه ويعيش فيه ٣٠٠٠٠ فرنسي ، وهذا ماساهم في قرار الإبعاد .

٢ ــ ان الحقوق الإقتصادية هي جزء من حقوق الإنسان ولكل شخص الحق في الإستفادة من ثروات بلاده ، ولكن عندما يقوم ساسة الدول العربية والإسلامية بوضع أموالهم في البنوك الغربية لإستثمارها هناك ، بدلا من استثمارها في بلادهم ، إضافة الى المليارات التي اعطوها للغرب في حرب الخليج ، فإنهم يساهمون في جعل االدول الغنية اكثر غنى ، والدول االفقيرة اكثر فقرا ، منتهكين بتصرفهم هذا حقوق مواطنيهم الأساسية .

ان هؤلاء الساسة يصرفون الملايين في اماكن الدعارة والملاهي في اوروبا ،فقد قام احدهم على سبيل المثال بصرف ستة ملايين دولار في ليلة واحدة وهو يلعب ويسكر حتى الصبح في كازينو مونتي كارلو ، رغم ان الخمر والقمار ممنوعين في القران الكريم ويعاقب عليهما القانون في بلده ، وبالإضافة الى ذلك فإنّ هذا المسؤول نفسه يملك في اوروبا قصورا كلفت الملايين من الدولارات ، مع أنّه لا يسكنها إلا بضعة ايام في السنة ، كما أنه يستعمل في تنقلاته طائرة صنعت خصّيصا له يبلغ ثمنها ١٥٠ مليون دولار ، وهي مجهزة بحمام سباحة يشبه حمامات القصر (سونا) وبها غرفة عمليات طبية ، وحنفياتها ومقابض ابوابها من الذهب ، اليس من الأفضل ان يفكّر ، هو وامثاله في العائلات الفقيرة المصرية التي تعيش في االمقابر لعدم توفر سكن لها ، ولماذاالا يحاول الغرب فضح هذه الإنتهاكات السافرة لحقوق الإنسان؟ .

٣ ــ الحق في العمل وتكوين نقابات هو جزء من حقوق الإنسان ، وعن سؤال طرحه قانونيون غربيون بخصوص منع النقابات ، في السعودية ، أجاب علماء هذا البلد بان الإسلام يؤمن حقوق العمال دون حاجة لنقابات ، وهذا الموقف السعودي هو السبب في ان الوثائق الإسلامية لحقوق الإنسان ، والتي صيغت بوحي من السعودية ، لم تذكر حق تكوين النقابات والإنضمام اليها ،وفي الواقع فان منع النقابات في هذا البلد هن نتيجة سياسة الأرامكو ، ففي خريف ١٩٥٣م تمّ قمع الحركة العمالية ، بصورة وحشية ، ودخلت قوات امريكية السعودية لتعزيز قوى الأمن الداخلي ، وبتعليمات من قيادة ارامكو ، حملت جثة العامل ، الذي قتل اثناء الإضرابات الى جميع اماكن سكن عمال ارامكو لتخويفهم ، وحظر الملك سعود ، بمرسوم خاص ، تأسيس النقابات وأي نشاط سياسي في البلاد ، والسؤال الآن: لماذا لا يحتج الغرب ضد انتهاك حقوق الإنسان في هذا البلد؟ ، والجواب بسيط: لأن في مصلحة الغرب مصادرة هذه الحقوق في هذا البلد .

تقديم المصلحة الشخصية والمادية ، على حساب حقوق الانسان ، هو الذي ادى الى عدم الالتزام بأي معاهدة وميثاق يخص حقوق الانسان

تتحمل الدول العربية والاسلامية مسؤولية اكبر عن مصير مواطنيها بسبب سياسة قادتها او مواقف مثقفيها

٤ ــ الحق في العنايه الطبية هو حق من حقوق الإنسان ، ولكن تأمين هذا الحق في العالم العربي والإسلامي مازال امرا بعيد المنال ، ورغم ذلك فإن ساسة هذه الدول يدفعون المبالغ الطائلة لتمويل اجنحة مستشفيات ومختبرات في الدول الغربية لا بل أن بعضهم يدفعون تكاليف معالجة بعض المرضى من الأطفال الامريكيين ، بينما عدد الأطفال المرضى المحتاجين الى علاج في العالم العربي والإسلامي يفوق التخيّل .

٥ ــ تتحدث الدول العربية والإسلامية عن تضامنها مع بعضها البعض ، ولكن هذا لم يمنع هذه الدول من انتهاج سياسات حمقاء تثبت عكس ما تقول ، فمثلا: قامت وزارة الصناعة السعودية بشراء عددا من أشجار النخيل من الولايات المتحدة لتزيين الساحة الأمامية لمركز ابحاث الجودة في الدمام ، وكلفت النخلة والواحدة (٢٠٠٠) دولار ، علما انها لا تكلف محليا اكثر من (٥٠) دولارا للنخلة الواحدة ، بالإضافة الى كون الدول العربية مليئة بالنخيل ، والمضحك المبكي ان منتجات دول شمال افريقيا ، لكي تعبر من دولة الى اخرى ، يجب أن يتم ذلك من خلال الاراضي الفرنسية كما ان المغرب على سبيل المثال ، يشتري بتروله من السعودية بينما كان بامكانه ان يشتريه من الجزائر البلد المجاور له ، هذا بالنسبة للبضائع ، واما بالنسبة للأشخاص ، فقد كان على العامل المصري ــ في السنوات الماضية ــ ان ينتقل الى جزيرة مالطة قبل ان يصل الى ليبيا للعمل فيها ، بسبب القيود التي كانت مفروضة على تنقل الأشخاص بين البلدين الشقيقين .

٦ ــ ان الدول العربية والإسلامية تؤكد دوما على حق كل شعب في تقرير مصيره وعلى مبدأ عدم الإنحياز ، ولكن ، في الواقع ، تعطي هذه الدول للغرب قواعد عسكرية لخدمة مصالحه ، والأخطر في الموضوع حاليا هو وجود مثل تلك القواعد الأمريكية والبريطانية في الدول العربية الخليجية ، خاصة في الجزيرة العربية ، المهد التاريخي للعرب والإسلام ، وقد وقّع اتفاق سري ، عام ١٩٦٢م بين الملك فيصل والرئيس الامريكي جون ف. كندي ، وضعت السعودية بموجبه تحت الحماية الأمريكية المباشرة ، وهناك أيضا اخبار تؤكد على ان السعودية اصبحت مقبرة للنفايات الذرية الأمريكية .

والكل يذكر انه عندما اعلنت السعودية في ازمة الخليج استعدادها لمناقشة امر الحدود بين العراق والكويت ، تدخلت امريكا وضغطت عليها كي تتراجع عن موقفها هذا - راجع الهيرالد تريبيون

عدد ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨ اكتوبر ١٩٩٠ - وامام تواجد القواعد العسكرية الأمريكية على ارضها ، أجبرت السعودية فعلا على التراجع ، وهذا ماأعطى قوات التحالف ، تحت قيادة امريكا ، تبريرا لمهاجمة العراق ، مما ادّى إلى سقوط الآف القتلى والجرحى ، إضافة الى الصفوف الهائلة من اللاجئين واليتامى ، وهكذا فقدت السعودية ، مثل غيرها من بلاد المنطقة ، سيادتها على ترابها واصبحت شريكة مباشرة في انتهاك الغرب حقوق الإنسان العربي في هذه المنطقة من العالم .

٧ ــ تتفاخر الدول العربية بتضامنها مع دول العالم الثالث ، وها هو اسرائيلي ، بنيامين نتنياهو ، يعلن امام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٧ نوفمبر ١٩٨٦م أن الكويت والسعودية تصدران سنويا لنظام بريتوريا العنصري ، في جنوب افريقيا ، بترولا بمبلغ مليار ونصف من الدولارات ، رغم الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على هذا البلد ، ومن المهم بمكان معرفة إن كانت هذه الصفقات قد حصلت بمحض ارادة هاتين الدولتين أم بناء على طلب من امريكا ، فالكل يعلم ان السعودية موّلت الكونترا في نيكارجوا ، بمبلغ ١٥ مليون دولار بدلا من الحكومة الأمريكية ، عندما فشلت هذه الأخيرة في اقناع الكونجرس بضرورة هذا التمويل ، هكذا لعبت السعودية دور الصندوق السري للحكومة الأمريكية .

ولا بد هنامن وقفة عند حرب الخليج ، فاللجنة العليا للاجئين تشكو دائما ، من نقص حاد في التمويل ، وصرحت علنا ، ان مصروف يوم حرب في الخليج كان يكفي لتمويل برنامج إغاثة لمدة سنة كاملة ، وهذه المنظمة الدولية تحاول قدر استطاعتها تخفيف آلام ملايين اللاجئين المشرّدين في العالم ، ومن بينهم عدد كبير من العرب والمسلمين ،يكفي التفكير في ضحايا الحروب والكوارث الطبيعية ، في البلاد العربية والإسلامية مثل بنجلادش والصومال والسودان ..الخ ، وبدلا من المشاركة في تخفيف هذه الآلام ، فان الدول العربية الخليجية فضّلت اعطاء الغرب ثروات شعوبها حتى يضيف آلاما الى آلام ، ويزرع الخراب في بلدين عربيين أملا ان تعود مصانعه الحربية والمدنية للعمل ، اضف الى ذلك ان الحرب في الخليج الممولة بالمال العربي والإسلامي ، قد أدّت الى كارثة اقتصادية مدمّرة في دول العالم الثالث الذي تنتمي له الدول العربية والاسلامية ، ولنذكر هنا ، على سبيل المثال ، طرد ملايين العمّال اليمنيين من السعودية بسبب معارضة اليمن للتدخل الأجنبي ، وتسفير ملايين آخرين من الباكستان والهند وبنجلاديش بسبب الحرب .

٨ ــ المساواة أمام القانون حق من حقوق الانسان ، وقد كان يقال سابقا ، أن الأمير يفلت من القانون ، وهذا المبدأ مازل يعمل به على مستوى واسع في الدول العربية والإسلامية ، فهناك ساسة دول عربية واسلامية يسافرون الى الدول الاجنبية لتعاطي المسكرات وارتكاب كل انواع الدعارة مبدّدين اموال شعوبهم دون اي وازع وأي حساب ، وقد تم مؤخرا في مصر القبض على ابن اخ أحد هؤلاء الساسة بسبب متاجرته بالمخدرات وحيازة رطلين من الهيروين ، وكتب مراسل صحيفة نيويورك تايمز في القاهرة ، ان عقوبة هذا الجرم الإعدام في القانون المصري ، واضاف ان السلطات المصرية كانت تتغاضى سابقا عن مثل هذه الجرائم ، اذا اقترفها ساسة او احد الكبار في دول الخليج ، او كانت تلجأ الى الطرق الدبلوماسية لإنهاء عواقبها ، والسؤال الآن: ماذا سيكون موقف الغرب اذا ما اخلى سبيل هذا الجاني دون محاكمة؟ وما هو مصير مبدأ المساواة امام القانون في هذه الحالة؟ .

الإنضمام الى الامم المتحدة وانتهاك حقوق الإنسان

الأمم المتحدة تحت مجهر النقد .

ان النزاعات المسلحة هي السبب الرئيسي لإنتهاك حقوق الإنسان في العالم العربي والإسلامي ، وفي كل مرّة تناقش فيها هذه الحقوق ، يثار جدل حول دور الأمم المتحدة الحقيقي ، بصفتها منظمة متورطة فعليا في هذه الحروب .

إنّ هدف الأمم المتحدة ، حسب ميثاقها هو :

أ ــ انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب .

ب ــ التأكيد من جديد على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية .

ج ــ الأخذ بالتسامح للعيش معا في سلام وحسن جوار .

ولتحقيق هذه الأهداف أنيط بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مهمة حفظ السلام العالمي ، وهذا المجلس مكون من خمسة اعضاء دائمين يمثلون الدول العظمى ، وعدد آخر من الأعضاء غير الدائمين يلعبون دور زخرفة دون فائدة ، وللأعضاء الدائمين وحدهم حق الديمومة وحق النقض ، حيث أنّ اعتراض واحد منهم يكفي لتعطيل أي قرار وإيقاف سريان مفعوله ، والأعضاء الدائمون يمثلون الدول المصدّرة

الاهداف المتوخاة من وجود هيئة الامم المتحدة المحافظة على علاقات عادلة ومتوازنة مع جميع الدول الاعضاء ، وبدون تمييز في التعامل ، لا أن تكون تحت امرة وسيطرة الدول الكبرى التي تتحكم في مسيرتها وترفض القرارات الصادرة من الهيئة التي لا تراها تتناسب مع مصلحتها

الرئيسية للسلاح في العالم ، وقد صدّرت هذه الدول الى الشرق الأوسط ٩٠ بالمائة من مشترياتها من السلاح بقيمة قدرها ٢٠٠ مليار دولار امريكي ، فأصبحت الدنيا حاميها حراميها ، كما يقول المثل العامّي .

وبالإضافة الى ذلك فان هذه الدول الدائمة العضوية لا تشكّل إلا جزءا صغيرا من دول العالم ومن سكانه ، وعدد المسلمين ، على سبيل المثال ، يصل الى ٨٥٠ مليون موجودين في ٤٦ دولة مسلمة اعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، اضف اليهم ٨٠ مليون مسلم في الهند و ٥٠ مليون مسلم في الإتحاد السوفييتي ، ولهذا العدد الهائل من المسلمين وزن ، في مجلس الأمن ، اقل من وزن فرنسا التي لا يضاهي عدد سكانها ٥٥ مليون نسمة ، وهكذا اصبح المسلمون تحت رحمة قرارات لا تشارك دولهم في صياغتها ولا تملك حق الإعتراض عليها .

لقد ادّت بنية مجلس الأمن هذه الى اتخاذ قرارات ومواقف منحازة انتقدتها بشدّة اوساط المفكرين العرب والمسلمين ، ولكن دون طرح حل جاد لأساس المشكلة التي عرضناها .

لقد قررت الأمم المتحدة خلق دولة اسرائيل منتهكة بذلك الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، ولكن هذه الدولة تجاوزت حدودها واحتلت عام ١٩٦٧م الضفة الغربية ، ومرتفعات الجولان وقطاع غزة ، منتهكة كل يوم حقوق الإنسان في هذه المناطق ، دون أن تتمكن الأمم المتحدة من التدخل لوقف هذه الإنتهاكات ولإجبار اسرائيل على الخروج ممّا احتلته ، وعجز الأمم المتحدة هذا يعود ، ليس فقط الى تشبث اسرائيل برأيها وتصلبها ، وانما ايضا الى موقف امريكا الداعم لها في كل اعمالها ، وهذا الموقف يختلف تماما عمّا حدث بعد احتلال الكويت من قبل العراق ، حيث اتخذت القرارات بسرعة اكبر وبوسائل لم يسبق لها مثيل في التاريخ البشري ، ففي الحالة الأولى احتلال عسكري سُكت عنه وكأن الإنسان هنا ــ في عين من احتلوا ارضه ــ انسان من الدرجة الثانية ، وفي الحالة الأخرى احتلال عسكري صوّت ضده مجلس الأمن وعمل لإنهائه .

في الحرب العراقية الإيرانية والتي استمرت ثماني سنوات بقيت الأمم المتحدة مكتوفة الأيدي دون عمل اي شيء يذكر لوقف هذه المأساة ، رغم قدرتها على ذلك وهذا التصرف المشبوه ، حسب مايقول جون ب. كونراد لا يعود الى أنّ الامم المتحدة كانت تنقصها الوسيلة لإنهاء الحرب تطبيقا لميثاقها ... بل لغياب ارادتها في إيقافها ، فهناك فئة كانت تعتقد ان مصلحتها السياسية تكمن في استمرار حرب الإبادة بين الطرفين ، وفئة كانت ترى فيها مناسبة لبيع الإسلحة الى الطرفين .. وفئة ثالثة كانت غير مكترثة بما يحدث وغير مبالية ، والأهم من ذلك ان الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لم يقوموا بما يمليه عليهم واجبهم في حفظ الأمن والسلام الدوليين .

بعد احتلال العراق الكويت قامت الأمم المتحدة ، بضغط لم يسبق له مثيل من قبل الولايات المتحدة ، باتخاذ قرار يجيز الحل العسكري رغم ان ميثاقها يفرض عليها اولا البحث عن الحل السياسي فقد استعملت الأمم المتحدة وسيلة لإعلان الحرب على العراق ، فكانت السبب في جبال من القتلى ، وصفوف ضخمة من اليتامى والأرامل والجرحى وفي تدمير الإقتصاد والبيئة في منطقة الخليج وهكذا انتهكت الأمم المتحدة واجبها في احترام حقوق الإنسان .

يقول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الأولى: يولد جميع الناس احرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق ، إن ماسبق شرحه يبرهن على ان الأمم المتحدة تعتبر الناس درجات ، فمنهم من له حق ، ومنهم من لا حق له ، وهذا ليس إلا امتدادا للنظرة الغربية لحقوق الإنسان التي تميّز بين الناس كما ذكرنا سابقا .

تغيير الأمم المتحدة او تركها

ان ما سبق يثبت أن الأمم المتحدة هي منظمة تخدم استمرار سيطرة الدول العظمى على العالم وإن أدّى ذلك الى انتهاك لحقوق الإنسان ، فما العمل في هذه الحالة؟ ..

هناك حلاّن لا ثالث بينهما: إمّا بتغيير نظام مجلس الأمن وإمّا بترك الأمم المتحدة ، نقصد تغيير نظام مجلس الأمن ، وزيادة عدد مقاعد الاعضاء الدائمين موزعة على مناطق العالم المختلفة وفق تعدادها السكاني ، وهكذا ستحصل دول العالم الثالث على اكثرية المقاعد ، لكن ذلك من المستحيل تحقيقه ، فالدول دائمة العضوية اليوم ترفض اي انتقاص من امتيازاتها او اقتسامها مع غيرها ، ولديها في المادة ١٠٨ من الميثاق ما يكفيها للتصدي لهذا التغيير ، اذ يجب موافقتها جميعا او سكوت بعضها لتحقيقه ، فلا يبقى حين ذلك إلا الخروج من الأمم المتحدة .

ان تواجد الدول العربية والإسلامية في الأمم المتحدة اعطى ساستها الطغاة صفة المشروعية ، ومنبرا للدعاية دون حاجة لتبرير سياساتهم امام شعوبهم ، فاذا ما خرجت تلك الدول من الأمم

ترك الامم المتحدة ، هو اسلوب سلمي ، بل شكل من اشكال العصيان المدني ضد اضطهاد الدول الكبرى للشعوب المستضعفة اذ من خلال تلك المنظمة تستمد تلك الدول مشروعيتها بهدف السيطرة على اجزاء كبيرة من العالم ، خدمة لمصالحها

المتحدة ، فان ساستها سيجبرون في البحث عن مشروعيتهم لدى شعوبهم .

ان ترك الأمم المتحدة هو اسلوب سلمي ، بل شكل من اشكال العصيان المدني ضد اضطهاد الدول الكبرى لشعوب الأرض المستضعفة ، اذ من خلال تلك المنظمة تستمد الدول الكبرى مشروعيتها بهدف السيطرة على اجزاء كبيرة من العالم خدمة لمصالحها .

واجبات المفكّرين

أ ــ يتصرف المفكّرون العرب اليوم تصرف المقلدين ، مثلهم في ذلك مثل التلاميذ الذين يغشّون اثناء الإمتحانات بدلا من الإجابة بذاتهم عن الأسئلة المطروحة عليهم .

ب ــ إنّ الكثير من الكتابات في العالم العربي والإسلامي تصرّ على سمت النظام الإسلامي السياسي والإقتصادي والقانوني ، كل رسائل الدكتوراه تقريبا تقارن بين النظم المأخوذة من الغرب والنظم الإسلامية ، وهناك دعوات كثيرة وملحّة للعودة الى قانون العقوبات وقانون المعاملات الإسلاميين .

ج ــ امّا في موضوع القانون الدولي العام الذي يحكم علاقات الدول ببعضها ، فإن الكتابات تكاد تكون معدومة ، وهي إن وجدت خالية من اي وسيلة لتحقيق المقترحات ، ولعله من المهم انّ نذكر هنا ، كتاب قانون السلام في الإسلام ، للأستاذ الشهير محمد طلعت الغنيمي ، الذي يقول في مقدمته:

ان الجري الأعمى في فلك الحضارة الغربية ــ في رأيي ــ هو اخطر ما اصاب الشعوب الإسلامية ، وقد يكون للإستعمار العسكري الذي تحررت الشعوب من ربقته حديثا ، دخلٌ في هذا ، وقد يكون للإستعمار الثقافي الذي نعايشه دور اكبر ، وقد يكون للتقليد الأعمى دور أبعد خطورة ولكن النتيجة واحدة وهي ان الحضارة الغربية قد خلّفت بصماتها غير المحمودة على جوانب عديدة من حياتنا ، سواء على مستوى الأفراد ام الجماعات .

خمسة مبادىء يجب ان تاخذ بها الدول العربية والإسلامية

لقد اشرنا سابقالى عدد من المشاكل مصدرها الفقه الإسلامي ، أنّ على ايّة معاهدة لحقوق الإنسان في العالم العربي والإسلامي تقديم الحلول الصريحة لهذه المشاكل ، رغم انّها اقل اهمية من غيرها ، فالأهم منه الآن هي الأمور التي يسكت الغرب عنها والتي تتطلب مداواة جدّية ، وهذه المداواة لا يمكن ان تتم في رأينا ، إلا بهذه المبادىء الخمسة التى يجب ان تتضمنها المعاهدة المقترحة ، واضحة ودقيقة وهذه المبادىء حاليا امّا غائبة من الإعلانات الإسلامية والعربية المنشورة ، وأما مصاغة بصورة غير واضحة .

الاول : اختيار الساسة والمساواة امام القانون .

ان السلطة في اكثر الدول العربية والإسلامية في يد افراد دون اية شرعية شعبية ، واعمالهم تفلت من ايّة مراقبة ولا تخضع لأي من القوانين التي تحكم باقي المواطنين ، وعلى المعاهدة المقترحة التأكيد عل مبدأ اختيار الساسة من قبل الشعب مع ذكر ان لكل فرد منه الحق في ترشيح نفسه ، والمختارون من الشعب يجب ان يخضعوا للقانون ويكونوا مسؤلين عن اعمالهم كعامّة الناس ، وكل مسؤول سياسي لا يخضع لهذا الشرط ، يجب اعتباره غير شرعي ويجب مقاطعته ، كمانه من الواجب استشارة الشعب في كل قرار مهم ، مثل الإنضمام الى الأمم المتحدة او الإنسحاب منها ، وفقا لما قال القرآن الكريم .

وبخصوص نظام الدولة ، فإن مبدأ المساواة امام القانون يستلزم توحيد القوانين والقضاء لوضع حدّ للتجزئة الحالية في النظام القانوني بين طوائف دينية كثيرة ، كما يجب الإعتراف لجميع المواطنين مهما كان انتماؤهم الديني ، بنفس الحقوق والواجبات .

الثاني : عدم اللجوء للقوة بين البلاد العربية والإسلامية .

ان الحروب بين الدول العربية والإسلامية هي السبب الرئيسي في انتهاك حقوق الإنسان ، فكم من قتيل وجريح ، ودمار وتشريد انتجتها هذه الحروب ، ولنفكر ، مثلا ، في الحرب الأهلية اللبنانية ، والحرب بين ايران والعراق التي دامت مدة ثماني سنوات ، او في حرب الخليج الأخيرة ، وحتى نتمكن من توعية المجموعات والاشخاص في هذا المجال ،من المهم تذكيرهم بالحديث النبوي الشريف (اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار ، فقلت يارسول الله هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال انه كان حريصا على قتل صاحبه). وبخصوص النزاعات بين الدول العربية والإسلامية ، مثل تلك الناتجة عن الحدود المتوارثة من الإستعمار ، فيجب حلّها باللجوء الى هيئات تحكيمية خاصّة بالعالم العربي والإسلامي فالقرآن الكريم يقول (افحكم الجاهلية يبغون ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون) على كل حال يجب تجنب اللجوء ، بأي شكل ما ، الى قوّات

للتقليد الاعمى دور ابعد خطورة على واقع شعوبنا الاسلامية التي خلفت بصماتها غير المحمودة على جوانب عديدة من حياتنا سواء على مستوى الافراد او الجماعات

اجنبية لحل المشاكل الداخلية للدول العربية والإسلامية ، وعلى هذه الدول تكوين قوّات خاصة لحفظ السلام في المنطقة طبقا لما جاء بالقرآن الكريم (وأن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فإن بغت احداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله فإن فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا إن الله يحب المقسطين)

الثالث : رفض اقامة قواعد واحلاف عسكرية .

ان هذه القواعد والأحلاف العسكرية انما يقصد منها سيطرة القوى الكبرى على البلاد العربية والإسلامية ، وحماية الأنظمة التي وضعتها تلك القوى وامّنت لها البقاء على رأس تلك البلاد ، مانعة بذلك الشعوب من المشاركة في السلطة ، وهذا امر مخالف للقرآن الكريم الذي يطالب استشارة الناس في امورهم ، كما جاء في آيتي الشورى السابقتين ، وقد استعملت القواعد العسكرية في حرب الخليج للقتل والتدمير منكرة كل حقوق الإنسان العربي والإسلامي الأولية .

كل نظام عربي او مسلم يقبل بوجود مثل تلك القواعد على أرضه او يشترك باحلاف تكون قوى خارجية عضوا فيها يجب ان يعتبر غير شرعي ويجب مقاطعته ، وهذا يستلزم منع مرور السفن الحربية في المياه الأقليمية والمضايق وفقا للمادة ١٩ و ٢٥ من معاهدة قانون البحار لعام ١٩٨٣م ، كما يستلزم منع مرور كل الطائرات الحربية في المجال الجوي للدول العربية والإسلامية .

الرابع : ثروات البلاد العربة والإسلامية لشعوبها .

ان الساسة العرب يكنزون ثروات بلادهم في الغرب مانعين شعوبهم من حق الأستفادة من هذه الأموال ، فيجب ان تسحب كل ثروات الدول العربية والإسلامية المستودعة او المستثمرة خارج الدول العربية والإسلامية لإعادة استثمارها في تلك الدول ، وهنا لا بد من التذكير بالقرآن الكريمالذي يقول (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ماكنتم تكنزون) وبالاخص يجب وضع حد للنظام الاقطاعي الحالي الذي بموجبه يتصرف ساسة البلاد العربية والاسلامية بثروات بلادهم كما يشاؤون ، ان هذا النظام هو السبب الرئيسي للافلاس في هذه البلاد ، قال تعالى (واذا اردنا ان نهلك قرية امرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا) .

الخامس : ترك الامم المتحدة وتنشيط الهيئات الاقليمية:

ان الامم المتحدة تنتهك اليوم حقوق الانسان العربي والمسلم باخضاع تحقيقها الى اوامر بلاد معروفة ، وبما ان شعوب الدول الاسلامية لم تستشر عند انضمام حكوماتها الى المنظمة الدولية ، فلابد من عرض الموضوع على الاستفتاء الشعبي ، واذا كانت النتيجة سلبية فلابد من تحديد الشروط التي يتم بها الانضمام الى الامم المتحدة ، خاصة في موضوع تغيير نظام مجلس الامن .

ولكن مهما كانت النتيجة فيجب تنشيط الهيئات الاقليمية بعد غربلتها ، لتجاوز التجزئة الحالية بين تلك الهيئات ، وبعد اخضاعها لقاعدة المنفعة ، والهدف من كل ذلك ، هو الوصول يوما ما الى سوق مشتركة وعملة واحدة مع اولوية التجارة بين الدول العربية والاسلامية ، ووضع اسلوب تكافؤ وتوازن اقتصادي بين المناطق ، وهذا في نهاية المطاف سيؤدي الى استقلال سياسي واقتصادي ، وهكذا فقط سيتحقق احترام حقوق الانسان .

الخاتمة

ان الغرب يتحمل مسئولية كبيرة في انتهاك حقوق الانسان العربي والمسلم ، بسبب سياسته التحكميةالمنبثقة من نظرته التمييزية حول حقوق الانسان ، وبسبب مساندته للساسة العرب والمسلمين الموجودين حاليا ، ومن الواضح ان الغرب ليس له مصلحة في مساعدة تلك البلاد للوصول الى انظمة حكم منبثقة عن شعوبها ، لانه يريد دائما طغاة يخدمون مباشرة مصالحه وينفذون اوامره .

ولكن الدول العربية والاسلامية تتحمل مسئولية اكبر عن مصير مواطنيها بسبب سياسة قادتها اومواقف مثقفيها .

ان مهمة المثقفين كبيرة فمن واجبهم خلق نظام سياسي واقتصادي وقانوني ملائم لتحقيق احترام حقوق الانسان ، آخذين بعين الاعتبار حاجات وخصوصيات العالم العربي والاسلامي .

ان نقد الغرب للعالم العربي والاسلامي ليس نقدا بريئا ، اذ يستعمله في اكثر الاحيان وسيلة لتحقيق مصالحه ، لكن رغم ذلك يمكن الاستفادة منه لتحسين وضع حقوق الانسان العربي والمسلم ، شريطة ان يؤخذ بعين الاعتبار ليس فقط مايظهره الغرب بل وما يخفيه ايضاً .

مهمة المثقفين كبيرة ، فمن واجبهم خلق نظام سياسي واقتصادي وقانوني ملائم لتحقيق احترام حقوق الانسان ، آخذين بعين الاعتبار حاجات وخصوصيات العالم العربي والاسلامي

السعودية ومقاطعة اسرائيل !!

عرضت الحكومة السعودية خلال الشهر الماضي اكثر من مرّة رفع الحظر الاقتصادي عن «اسرائيل» مقابل موافقة تل ابيب على وقف بناء اي مستوطنات جديدة ، تمهيا لمفاوضات السلام المقترحة بين العدو الصهيوني والحكومات العربية .

لكن المملكة رفضت في الوقت نفسه الدعوة الى اي تخفيف في الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ غزوه للكويت في اغسطس من العام الماضي ، على الرغم من الانباء الكثيرة حول احتمالات تعرض الشعب العراقي لمجاعة وأوبئة نتيجة منعه من استيراد الاغذية والادوية التي يحتاجها .

وقد ذكرت تقارير دولية ، مدعومة بتحقيقات اجراها الموفد الخاص للسكرتير العام للامم المتحدة السيد صدر الدين اغا خان ، ان العراق يتعرض لمجاعة كبيرة وقد بدأت مضاعفات هذه المجاعة تبرز من خلال الغلاء الفاحش وانتشار السرقة والسطو والدعارة ، وقد دفعت تلك التقارير الولايات المتحدة الى الاعلان عن عزمها دراسة امكانية رفع الحظر جزئيا عن العراق .

بيد ان السعودية لاتقبل من جانبها أي رفع للحظر ، ومعلوم ان مثل هذا الاجراء لا يتضرر منه نظام بغداد بقدر ما يتضرر منه الناس الذين لاذنب لهم سوى انهم خضعوا لحكم الطاغية صدام حسين ، كما ان الاصرار السعودي على تجويع الشعب العراقي ليس له ما يفسره بعد هزيمة النظام وخضوعه لجميع ما طلب منه سواء تلك التي قررها مجلس الامن ، او التي قررتها دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية .

وليس للاجراء السعودي سوى تفسير واحد ، وهو لجوء الحكومة والعائلة المالكة بشكل خاص الى انتهاج سياسة التجويع بقصد الاذلال لكل الذين يعارضونها ، او بقصد تركيعهم .

وقد قامت السعودية بطرد مئات الآلاف من العمال اليمنيين الذين ساهموا طيلة اربعين عاما وبصورة فعالة في نهضة البلاد ، لا لسبب سوى تباين وجهات النظر بين حكومتهم وحكومة المملكة ، وكان واضحا ان القرار السعودي يرمي الى اذلال اليمنيين بقصد تركيعهم ، بعد ان فشلت محاولات فرض الهيمنة على تلك البلاد .

ونفس الاجراء قامت به السعودية ضد الفلسطينيين والاردنيين الذين قطعت عنهم المساعدات ورفضت تجديد اقامات الآلاف منهم ، وطردت آلافا اخرين ، ولسبب ما طردت الحكومة السعودية نحو ٥٠٠ عامل صومالي الى مياه البحر الاحمر ، بدون اي اجراء قانوني ، بغية الاذلال .

اما السودان فقد تعرض هو الآخر لحرب اقتصادية من قبل الحكام السعوديين ، سيما بعد ازمة الخليج ، حيث توقفت المساعدات الشحيحة التي كانت تقدمها السعودية للسودان ، وقامت بطرد العمال السودانيين ، ورفضت تجديد عقودهم ، واكثر من ذلك فقد ضغطت السعودية على الولايات المتحدة لاقناعها بالغاء مساعداتها للخرطوم .

وجدت الحكومة السعودية في حاجات البلاد العربية الفقيرة الى المساعدات ومجالات العمل ، فرصة للضغط على تلك البلدان لاذلالها وتركيعها ودفعها لتقديم تنازلات ليست في صالح السعودية ولكنها في صالح الولايات المتحدة !.

والعجيب ان الرياض تعلن عن رغبتها في رفع المقاطعة عن اسرائيل ، على الرغم من انها لم تلتزم بقرارات المقاطعة التزاما كاملا ، وكانت المنتجات الاسرائيلية تغزو الاسواق السعودية بملصقات اوروبية ، كما كانت شركة «ارامكو» تكسر تلك المقاطعة المزعومة كل مرة باستيراد منتجات اسرائيلية بعضها «للفرجة» ليس الا ، وبعضها الآخر «لفرك الشوارب» والضحك على الذقون !!.

السلطات السعودية كانت ولا تزال المصرف الذي يشتري العملاء لواشنطن ، وحكاية دفع الاموال لمتمردي الكونترا ليست بعيدة عن الاذهان ، وهي سياسة خطيرة تهدف الى سحق كرامة الشعوب العربية ومحاربتها في غذائها ولقمتها في وقت تتبجح فيه وسائل الاعلام التابعة للحكومة بمساعداتها للدول العربية والدول الفقيرة ، لكن تبين ان تلك المساعدات القليلة في حجمها ، الكبيرة في تضخيمها واعلامها ، لا تهدف لسوى شراء عملاء لاميركا ، وبالتالي فلم يكن من هدفها المساهمة في تنمية البلاد .

والسؤال الذي يفرض نفسه ، ماذا تغيّر في اسرائيل حتى تدعو الحكومة السعودية لرفع الحظر عنها ، فسلطات الاحتلال لاتزال تحتل اراضي عربية ، سواء اراضي ٤٨ او ٦٧ على اقل التقادير ، بينما انتهى احتلال العراق للكويت ، وبقيت تصفيات قضيته مع الامريكيين في القضاء على اسلحة الدمار

الأخيـــرة